



مركز البحوث والدراسات

التقاعد المبكر

في الأجهزة الحكومية وأثره على المنظمة الحكومية
والموظف المتقاعد

في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

دراسة ميدانية

إعداد

د. بدر بن جزاء الحربي

أ. هدى بنت صالح أبو حيمد



بسم الله الرحمن الرحيم



مركز البحوث والدراسات

التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية وأثره على المنظمة الحكومية والموظف المتقاعد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)

إعداد

د. بدر بن جزاء الحربي

أ. هدى بنت صالح أبو حيمد

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

بطاقة الفهرسة

ح) معهد الإدارة العامة، ١٤٤٠هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الحري، بدر جزاء

التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية وأثره على المنظمة الحكومية. بدر جزاء الحري؛ هدى أبوحيمد؛ الرياض، ١٤٤٠هـ.

٢١٢ ص؛ ١٧ سم × ٢٤ سم.

ردمك: ٧-٢٧٨-١٤-٩٩٦٠

١- التقاعد - السعودية أ. أبوحيمد، هدى (مؤلف مشارك) ب. العنوان

١٤٤٠/٢٢٥

ديوي ٣٥٠، ٨٢٠٩٥٣١

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٢٢٥

ردمك: ٧-٢٧٨-١٤-٩٩٦٠

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	٣
قائمة الجداول	٩
قائمة الأشكال	١٢
الفصل الأول: مدخل الدراسة	١٣
المقدمة	١٣
أولاً: مشكلة الدراسة	١٥
ثانياً: أهمية الدراسة	١٩
ثالثاً: أهداف الدراسة	٢٠
رابعاً: أسئلة الدراسة	٢١
خامساً: حدود الدراسة	٢١
سادساً: مصطلحات الدراسة	٢٢
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	٤٣
المقدمة	٤٣
المبحث الأول: التقاعد والتقاعد المبكر	٤٣
أولاً: التقاعد	٤٣
١/١ مفهوم التقاعد	٤٤
٢/١ التقاعد المبكر	٤٦
١/٢/١ مراحل التقاعد المبكر	٤٧
٢/٢/١ النماذج والنظريات المفسرة للتقاعد المبكر	٤٨
٣/١ سلطة قرار التقاعد المبكر	٥١
٤/١ أسباب التقاعد المبكر	٥٣
١/٤/١ أسباب التقاعد المبكر لدى المنظمة	٥٤
٢/٤/١ أسباب التقاعد المبكر لدى الموظف المتقاعد	٥٥

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
١/٢/٤/١ العوامل الاستثمارية	٥٥
٢/٢/٤/١ العوامل الوظيفية	٥٦
٣/٢/٤/١ العوامل النفسية والصحية	٥٨
٤/٢/٤/١ العوامل الخاصة	٥٩
٥/١ آثار التقاعد المبكر	٦٠
١/٥/١ الآثار الإيجابية على المنظمة	٦٣
٢/٥/١ الآثار السلبية على المنظمة	٦٤
٣/٥/١ الآثار الإيجابية على الموظف المتقاعد	٦٦
١/٣/٥/١ الفوائد الصحية	٦٦
٢/٣/٥/١ الفوائد الدينية	٦٨
٣/٣/٥/١ الفوائد الاجتماعية والأسرية	٦٨
٤/٣/٥/١ الفوائد الذاتية	٦٨
٥/٣/٥/١ الفوائد التجارية	٦٨
٦/٣/٥/١ الفوائد المجتمعية	٦٩
٧/٣/٥/١ السياحة والسفر	٦٩
٨/٣/٥/١ الفوائد الإدارية	٦٩
٤/٥/١ الآثار السلبية على الموظف المتقاعد	٧٠
١/٤/٥/١ انخفاض الدخل الشهري	٧٠
٢/٤/٥/١ فقدان المكانة الاجتماعية	٧٠
٣/٤/٥/١ تغير الوضع المهني	٧١
٤/٤/٥/١ المخاطرة في الوضع الجديد	٧١
٦/١ وسائل معالجة آثار التقاعد المبكر	٧٢
ثانياً: التقاعد المبكر في المملكة العربية السعودية	٧٣

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
١/٢ الحقوق التقاعدية	٧٤
٢/٢ إعادة الموظف المتقاعد تقاعداً مبكراً إلى الخدمة	٧٦
٣/٢ الوضع الراهن للتقاعد المبكر	٧٧
ثالثاً: التقاعد المبكر والصندوق التقاعدي للتأمينات الاجتماعية	٧٩
١/٣ أعداد المتقاعدين	٨٤
١/١/٣ المتقاعدون حسب النوع الاجتماعي	٨٤
٢/١/٣ المتقاعدون حسب المنطقة	٨٥
٣/١/٣ المتقاعدون حسب العمر	٨٥
٤/١/٣ المتقاعدون الأحياء حسب أسباب ترك الخدمة	٨٥
٥/١/٣ المتقاعدون المتوفون حسب أسباب ترك الخدمة	٨٦
٢/٣ تطور أعداد المتقاعدين مبكراً	٨٧
رابعاً: التقاعد المبكر للمرأة	٨٧
المبحث الثاني: تأثير التقاعد المبكر على التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	٩١
أولاً: إدارة الموارد البشرية	٩١
١/١ مفهوم إدارة الموارد البشرية	٩٢
٢/١ أهداف إدارة الموارد البشرية الحديثة	٩٣
٣/١ الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية	٩٤
٤/١ أهمية إدارة الموارد البشرية الحديثة	٩٥
ثانياً: التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	٩٦
١/٢ مفهوم التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	٩٧
٢/٢ أهداف التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	٩٩
٣/٢ أهمية التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	١٠٠
٤/٢ مراحل التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	١٠١

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: تأثير التقاعد المبكر على التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	١٠٣
١/٣ ضعف الوعي التخطيطي	١٠٣
٢/٣ قلة عدد الخبراء وقلة خبرتهم العلمية والثقافية	١٠٣
٣/٣ قلة المعلومات المطلوبة للتخطيط لعملية التقاعد المبكر	١٠٤
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	١٠٧
أولاً: الدراسات المحلية	١٠٨
ثانياً: الدراسات العربية	١٢٤
ثالثاً: الدراسات الأجنبية	١٣٠
رابعاً: أهم نتائج الدراسات السابقة	١٣٢
الفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها	١٣٣
أولاً: منهجية الدراسة	١٣٣
ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة	١٣٣
١/٢ تعريف مجتمع الدراسة	١٣٤
٢/٢ الحجم التقريبي لمجتمع الدراسة	١٣٥
٣/٢ وحدة التحليل	١٣٥
٤/٢ عينة الدراسة وحجمها	١٣٦
٥/٢ أسلوب اختيار عينة الدراسة	١٣٧
ثالثاً: أدوات جمع البيانات	١٣٨
١/٣ أدوات الدراسة	١٣٨
١/١/٣ بناء وتصميم أدوات الدراسة	١٣٩
١/١/٣ تحديد الهدف من أدوات الدراسة	١٣٩
٢/١/٣ صياغة فقرات أدوات الدراسة وبنائها في صورتها الأولية	١٣٩
٢/١/٣ صدق أدوات الدراسة	١٤١

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
١/٢/١/٣ صدق المحتوى	١٤١
٢/٢/١/٣ صدق الاتساق الداخلي	١٤٢
٣/١/٣ ثبات أدوات الدراسة	١٤٤
رابعاً: متغيرات الدراسة	١٤٥
١/٤ المتغيرات الديموغرافية للدراسة	١٤٦
٢/٤ المتغيرات المستقلة في الدراسة	١٤٧
٣/٤ المتغيرات التابعة في الدراسة	١٤٧
خامساً: أساليب المعالجة الإحصائية	١٤٨
سادساً: طرق تحليل البيانات	١٤٩
سابعاً: التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية	١٥٠
١/٧ توزيع عينة الدراسة الأولى وفقاً لمتغير الجنس	١٥١
٢/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب الحالة الاجتماعية	١٥٢
٣/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير العمر	١٥٣
٤/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة	١٥٤
٥/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي	١٥٥
٦/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير العمل بعد سن التقاعد	١٥٦
٧/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير نوع العمل بعد سن التقاعد	١٥٧
٨/٧ توزيع أفراد العينة الثانية للدراسة وفقاً لمتغير الوظيفة	١٥٨
الفصل الخامس: عرض ومناقشة النتائج	١٥٩
١/٥ الإجابة عن السؤال الأول	١٥٩
٢/٥ الإجابة عن السؤال الثاني	١٦٠
٣/٥ الإجابة عن السؤال الثالث	١٦٤
٤/٥ الإجابة عن السؤال الرابع	١٦٦

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
٥/٥ الإجابة عن السؤال الخامس	١٦٩
الفصل السادس: نتائج الدراسة والتوصيات	١٨١
أولاً: نتائج الدراسة	١٨١
ثانياً: توصيات الدراسة	١٨٤
قائمة المراجع:	١٨٧
أولاً: المراجع العربية	١٨٧
ثانياً: المراجع الإنجليزية	١٩٤
ثالثاً: الوثائق الرسمية	١٩٧
ملاحق الدراسة:	١٩٩
ملحق رقم (١) استبانة الموظفين المتقاعدين مبكراً	١٩٩
ملحق رقم (٢) استبانة مديري التخطيط والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية	٢٠٥
ملحق رقم (٣) قائمة المحكمين العلميين لاستبانة الموظفين المتقاعدين مبكراً، واستبانة مديري التخطيط والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية	٢٠٨

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥٢	سن التقاعد المبكر والتقاعد النظامي في بعض البلدان الغربية	١
٥٣	سن التقاعد المبكر والتقاعد النظامي في بعض الدول العربية	٢
٦٩	أهم الآثار الإيجابية للتقاعد المبكر	٣
٧١	أهم الآثار السلبية للتقاعد المبكر	٤
٨٠	خصائص القوى العاملة مجتمعةً، الربع الثاني للعام ٢٠١٤	٥
٨٦	المتقاعدون الأحياء حسب أسباب ترك الخدمة	٦
٨٦	المتقاعدون المتوفون حسب أسباب ترك الخدمة	٧
٩١	أسباب ترك الخدمة للمتقاعدين	٨
١٠٥	مثال توضيحي لمعادلة دوران العمل لعشر سنوات	٩
١٤٠	مثال لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج	١٠
	معاملات الارتباط لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الأول	١١
١٤٢	باستبانة الموظفين (الأسباب التي دفعت الموظف نحو التقاعد المبكر)	
	معاملات الارتباط لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الثاني باستبانة الموظفين (آثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد)	١٢
١٤٣	معاملات الارتباط لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الأول باستبانة المديرين (آثار التقاعد المبكر على الأجهزة الحكومية)	١٣
١٤٤	معاملات الثبات الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية المكونة من (٢٠) فرداً وفق طريقة ألفا كرو نباخ للمحورين والاستبيان كاملاً لاستبيان الموظفين	١٤
١٤٥	معاملات الثبات الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية المكونة من (٢٠) فرداً وفق طريقة ألفا كرو نباخ للمحورين والاستبيان كاملاً لاستبيان المديرين	١٥
١٤٥	متغيرات الدراسة ونوعها وتعريفها	١٦

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٥١	توزيع عينة الدراسة الأولى (الموظفون المتقاعدون مبكراً) وفقاً لمتغير الجنس	١٧
١٥٢	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب الحالة الاجتماعية	١٨
١٥٣	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب العمر عند التقاعد المبكر	١٩
١٥٤	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل الحكومي	٢٠
١٥٥	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب المستوى التعليمي عند التقاعد المبكر	٢١
١٥٦	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب العمل بعد سن التقاعد	٢٢
١٥٧	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب نوع العمل بعد سن التقاعد	٢٣
١٥٨	توزيع أفراد العينة الثانية للدراسة حسب الوظيفة عند التقاعد	٢٤
١٦١	نتائج الإحصائيات الوصفية لإجابات العينة الأولى للدراسة على عبارات المحور الأول	٢٥
١٦٤	نتائج الإحصائيات الوصفية لإجابات العينة الأولى للدراسة على عبارات المحور الثاني	٢٦
١٦٧	نتائج الإحصائيات الوصفية لإجابات العينة الثانية للدراسة على عبارات أداة الدراسة	٢٧
١٧١	اختبار T للعينتين المستقلتين Independent Samples Test لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عيني الدراسة حسب (الجنس، نوع الوظيفة)	٢٨
١٧٣	اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة الأولى حسب (الحالة الاجتماعية)	٢٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣٠	اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (الحالة الاجتماعية)	١٧٤
٣١	اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (العمر عند التقاعد المبكر)	١٧٥
٣٢	اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (العمر عند التقاعد المبكر)	١٧٦
٣٣	اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة الأولى حسب (المستوى التعليمي)	١٧٧
٣٤	اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين إجابات العينة الأولى حسب (المستوى التعليمي)	١٧٨

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٣٠	الهيكل المقترح للتخطيط الإستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة	١
٣١	نموذج لمصفوفة التخطيط الإستراتيجي	٢
٣٤	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للتقاعد	٣
٤١	الخارطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٤
٨٢	التأمينات الاجتماعية والتقاعد المبكر	٥
٩٨	مفهوم التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	٦
١٠٢	مراحل التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية	٧
١٥١	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	٨
١٥٢	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب الحالة الاجتماعية	٩
١٥٣	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب العمر عند التقاعد المبكر	١٠
	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل	١١
١٥٤	الحكومي	
	توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب المستوى التعليمي عند	١٢
١٥٥	التقاعد المبكر	
١٥٦	العمل بعد سن التقاعد	١٣
١٥٧	نوع العمل بعد سن التقاعد	١٤
١٥٨	توزيع أفراد العينة الثانية للدراسة حسب الوظيفة عند التقاعد	١٥
١٦٠	توزيع المتقاعدين مبكراً، ونسبتهم من إجمالي المتقاعدين	١٦

الفصل الأول

مدخل الدراسة

المقدمة:

على مر التاريخ يُعدّ التحاق الفرد بالعمل الحكومي نوعاً من أنواع الضمان الاجتماعي؛ لأنه يمنحه دخلاً كافياً وثابتاً، وتأميناً صحياً له ولأفراد عائلته؛ إلا إنه في الوقت المعاصر ومع هيمنة القطاع الخاص على سوق العمل، والذي أثبت نجاحه في مجالات مختلفة؛ مما ترتب عليه أن فَقَدَ الموظف الحكومي جزءاً من المكانة المتميزة مع انخفاض دخله، وبالتالي لم يعد قادراً على مواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة.

وتنشأ العلاقة الوظيفية بين الدولة والموظف الحكومي؛ من خلال صلاحية التعيين التي تملكها وتمارسها الشخصيات الاعتبارية العامة في ظل الأنظمة النافذة. وتتضمن تشريعات الوظيفة العامة في سائر دول العالم المعاصر أحكاماً تُنظِّم العلاقة الوظيفية منذ ابتدائها حتى انقضائها؛ بما في ذلك تنظيم سائر الأوضاع الوظيفية التي يعيشها الموظف الحكومي. وتترتب للموظف مجموعة من الحقوق تقابلها مجموعة من الالتزامات والواجبات؛ فتحدّد الأنظمة شروط شغل الوظيفة العامة، وحقوق الموظف الحكومي وواجباته، وأحكام مسؤولياته، وتنتهي الأنظمة الوظيفية أحكامها بمجموعة من النصوص التي تُنظِّم طرق انقضاء الخدمة.

فهما طال الزمنُ فإن أيّ علاقة سوف تنتهي، والعلاقة الوظيفية تنتهي هي أيضاً إذا تحقق أحد أسباب انتهائها غير أن انتهاء العلاقة الوظيفية يختلف عن انتهاء أيّ علاقة حقوقية أخرى ولا سيما انتهاء العقود؛ فإذا كان السائد في الروابط العقديّة هو خضوعها لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين لجهة إبرامها وتعديلها وفسخها وانقضائها- فإن العلاقة الوظيفية محاطة بمجموعة من الأحكام المغايرة التي تنبثق من طبيعة الوظيفة نفسها. وعلى هذا الأساس بنيت الأنظمة أحكامها بخصوص انتهاء العلاقة الوظيفية، وهي قواعد أمره غير قابلة للاتفاق على مخالفتها؛ بل يقتضي تنظيم وتحديد شروط انتهاء العلاقة الوظيفية ابتداءً بما ورد في الأنظمة، وعدم ترك الأمر لإرادة الإدارة الحرة، ومن هنا لجأت

جميع تشريعات الوظيفة العامة في دول العالم المعاصر إلى تنظيم هذا الموضوع برمته؛ من حيث تحديد الحالات التي تنتهي فيها خدمة الموظف الحكومي، وشروط تطبيق كل حالة على حدة والآثار الناجمة عنها.

بالعودة إلى الأحكام المنظمة للوظيفة العامة، وتحديد الأحكام المتعلقة بانتهاء الخدمة الوظيفية (لائحة انتهاء الخدمة، الرياض: ١٤٢٣)؛ فمن الممكن تصنيف أسباب انتهاء الخدمة الوظيفية في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

- المجموعة الأولى: انتهاء الخدمة الوظيفية بقوة القانون.
- المجموعة الثانية: انتهاء الخدمة الوظيفية بإرادة الإدارة.
- المجموعة الثالثة: انتهاء الخدمة الوظيفية بإرادة الموظف.

والأصل أن الموظف يلتحق بالوظيفة العامة بإرادته، وبناءً على طلبه، كما أن الموظف يستطيع أن يترك الوظيفة أيضاً بإرادته؛ من خلال ما يُسمى الاستقالة أو التقاعد المبكر (أي: يجوز لأي شخص مهما كان أن يطلب التقاعد)؛ ولكن بشرط موافقة الإدارة، بخلاف الحالات التي يُعد فيها الموظف بحكم المستقيل بقوة القانون. وهكذا يتبين أن الاستقالة نوعان: الاستقالة الصريحة، والاستقالة الحكومية (الضمنية): وهي استقالته يفترضها المشرع عند لجوء الموظف إلى اتخاذ مواقف معينة غير مُسوغة من قبل الإدارة العامة. وقد أفردت الأنظمة كغيرها من التشريعات للاستقالة بنوعيتها أحكاماً خاصة من ضمنها شروط الاستقالة الصريحة، وحالات وقوع الاستقالة الحكومية. والتقاعد هو النقطة التي يتوقف الشخص فيها عن العمل تماماً؛ حيث يتم إحالة العديد من الموظفين الحكوميين إلى التقاعد المبكر بناءً على رغبتهم في ذلك مع توفير الأنظمة لمعاشات التقاعد التي تكون برعاية من قبل الدولة.

فيُعد قرار التقاعد المبكر من القرارات المصيرية للموظف؛ لما له من تأثير مباشر على حياة المتقاعد مبكراً بجميع جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية؛ مما يتطلب التخطيط المسبق والجيد لمرحلة التقاعد المبكر؛ بهدف استثماره على النحو الأمثل. وفي المقابل يجب على المنظمة الذكية التخطيط السليم؛ لمواجهة تأثير التقاعد المبكر على توازن القوى العاملة

لديها بما يضمن عدم الإخلال بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. وفي هذه الدراسة سعى الباحثان إلى دراسة أثر التقاعد المبكر على الموظفين المتقاعدين مبكراً، وأثر ذلك على المنظمة، وتحديد التكاليف التنظيمية والإدارية والمالية والتدريبية التي تتحمل تبعاتها المنظمة؛ نتيجة التقاعد المبكر لموظفيها، وتقديم المقترحات والتوصيات لمعالجتها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

فيما تتزايد المطالبات في بعض دول العالم مثل: أمريكا، واليابان، وكندا، وتشيلي، وألمانيا؛ لرفع سن التقاعد النظامي، وذلك لأسباب عديدة؛ منها التطور المستمر في المجالات الصحية؛ مما أدى إلى الارتفاع في متوسط الأعمار فيها؛ بحيث يُعد عمر (٦٠) سنة منخفضاً، مما دفعها إلى رفع سن التقاعد النظامي إلى عمر (٦٥-٦٧) سنة، ابتداءً من عام ٢٠١٢م؛ بل إن بعض الدول قد ربطت سن التقاعد النظامي أيضاً بحد أدنى من الخدمة؛ فمثلاً في اليابان فإن سن التقاعد النظامي (٦٥) سنة مع اشتراط وجود (٢٥) سنة خدمة على الأقل (مشخص: ٢٠٠٩: صفحة حوارات؛ الجنيدي، ٢٠١٤: مقالة؛ صحيفة الرياض: ٢٠١٣: الصفحة الاقتصادية؛ الحواجري، ٢٠١٦)، إلا إنه في المقابل قد تواجه هذه الدول رفض رفع سن التقاعد النظامي والتقاعد المبكر (نصر، ٢٠١٦: شؤون دولية؛ عمران، ٢٠١٦: ١٦)؛ لما له من آثار سلبية عديدة في مقدمتها ضعف الإنتاجية في العمل على مستوى الإنجاز والتطوير؛ إذ ستكون الفئة العمرية الغالبة في مجتمع العمل (٤٥-٦٠) عاماً؛ مما قد يؤدي إلى بقاء سائر العملية التنموية والتطويرية في كل مجالات العمل في البلاد. فضلاً عن أن هذا سيعمل بشكل كبير على رفع نسبة البطالة في البلاد؛ بمعنى أدق سيزداد عدد العاطلين بمعدل خمسة أضعاف العدد الحالي فيما إذا تمت زيادة سن التقاعد النظامي بمقدار خمس سنوات من ٦٠ إلى ٦٥ سنة، كما أنه سيشجع على طلب التقاعد المبكر، وبالتالي ستزداد نسبة المتقاعدين، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف أموال صندوق التقاعد؛ لأن هذا المتقاعد سيستمر في الانتفاع لسنوات طويلة قد تفوق سنوات اشتراكه.

وتفرض أسباب التقاعد المبكر نفسها على الواقع الإداري في المملكة؛ إذ إنها تنقسم بشكل أساسي إلى فئتين من الأسباب؛ الأولى أسباب على مستوى المنظمة، والأخرى على مستوى الفرد؛ فالفئة الأولى تتمثل في ترويج بعض المنظمات للتقاعد المبكر لديها لمجموعة

من الأسباب الداخلية؛ من خلال إغرائهم بإعطاء كثير منهم «الشييك الذهبي»، أي: ما يساوي راتبه لعدد من السنوات؛ بحيث يبحث عن عمل خاص أو تجارة خاصة مع تقديم الدعم المعنوي والاستشاري له إن كان في حاجة إليه؛ واللجوء إلى ذلك يكون بهدف تخفيض أعداد الموظفين خصوصاً كبار السن، أو توفير فرص العمل للشباب، أو المساعدة في حل مشكلة البطالة بشكل عام، أو لتدارك تنامي الشعور بعدم الرضا الوظيفي بين منسوبي المنظمة.

والفئة الثانية من أسباب المشكلة التي هي محل الدراسة (أسباب التقاعد المبكر لدى الموظف المتقاعد نفسه) تكمن معظمها في العوامل الاستثمارية أو الوظيفية أو الخاصة به وبحياته العائلية، والرغبة في الاهتمام بالأسرة بشكل خاص والواجبات الاجتماعية بشكل عام، من مشكلات الأبناء والأهل، والسكن، والانتقال وغيرها.

يرى بعض أعضاء مجلس الشورى السعودي مؤخراً أن سن التقاعد الحالية لا تتوافق مع ما وصل إليه مستوى الرعاية الطبية والاجتماعية التي يحظى بها المواطن السعودي، والذي أدى إلى ارتفاع متوسط الأعمار ارتفاعاً يتطلب دراسة السن الحالية للتقاعد؛ إلا إن الواقع الإداري في المملكة العربية السعودية يفرض تطبيق نظام التقاعد العام على جميع الموظفين السعوديين المدنيين المعيّنين على مراتب في الميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الهيئات العامة، ولا تسري أحكام هذا النظام على مَنْ يشغل مرتبة وزير ممن لهم مخصصات شهرية إلا إذا اختاروا الخضوع لهذا النظام؛ حيث يُقتطع من الموظف المنتفع بهذا النظام (٩٪) من مرتبه شهرياً، كما تؤدي وزارة المالية أو الهيئة العامة حصةً مماثلةً لما يؤديه الموظف، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية زيادة حصة الحكومة أو الهيئة العامة إذا تبين للمصلحة أن هذه الحصة لا تكفي لمواجهة التزاماتها، وتحسب الحسميات، وكذا الحصة الحكومية على أساس كامل المرتب الأساسي ودون الإضافات التي تُمنح إليه (الشيخلي، ٢٠١٥م).

ويوضح النظام حالات الإحالة للتقاعد، ومنها حالات التقاعد المبكر؛ فيحال الموظف إلى التقاعد عند بلوغه سن الستين من عمره، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد مدته بمرسوم ملكي حتى بلوغه سن الخامسة والستين، ويُستثنى من ذلك الوزراء والقضاة، ويجوز تمديد

مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين. ويجوز للموظف أن يطلب الإحالة إلى التقاعد المبكر، ويحصل على المعاش بعد انقضاء مدة خدمة محسوبة في أنظمة التقاعد لا تقل عن عشرين سنة، وبشرط الموافقة على الحالة من قِبَل الجهة المختصة التي تملك حق التعيين لمثلّه (الطهراوي، ٢٠١٤م). وسيتم تفصيل حالات التقاعد المبكر في محتويات الدراسة؛ ولكن المهم ذكره هنا أن التقاعد المبكر يخفّض الراتب التقاعدي للمشارك، ويفقده جزءاً كبيراً من دخله؛ إذ إن كل خمس سنوات من الاشتراك في الضمان لا تغطي سوى سنة واحدة من الراتب التقاعدي المبكر. ويمكن اعتبار ذلك في الغالب إجراءً مؤذياً اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، ولا ضرورة له مادام الإنسان قادراً على العطاء والإنتاج؛ بل يمثل التقاعد المبكر عائقاً من العوائق التي تقف في وجه التدرج الوظيفي للمرأة في المجتمع السعودي.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد (التقرير الإحصائي، ٢٠١٥: ١٢١-١٢٢) إلى تزايد أعداد المتقاعدين في الأجهزة الحكومية، كما تشير إلى تزايد نسبة المتقاعدين مبكراً من إجمالي عدد المتقاعدين - باستثناء المتقاعدين؛ بسبب العجز أو الوفاة؛ ففي عام ١٩٨١م كانت نسبتهم (١٩,١١٪) وارتفعت بشكلٍ تدريجي خلال الأعوام التالية لتصل في عام ٢٠١٤م إلى (٤٢,٣٪) من إجمالي المتقاعدين؛ مما يشكل تحدياً كبيراً يجب على الأجهزة الحكومية مواجهته والعمل على معالجته بشكلٍ فعال. كما تشير هذه الإحصائيات إلى تركز أعداد المتقاعدين المبكرين وثباتهم بين العمر (٤٥-٥٥) سنة، وكان العدد الأعلى من المتقاعدين في عمر (٤٦) سنة بعدد بلغ (١٠٢٥٥) متقاعداً مبكراً، وهذا من ناحيةٍ أخرى يمثل تحدياً للموظف المتقاعد المبكر، خاصةً إذا ما أخذنا في الاعتبار وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية للعام ٢٠١٤م (الجندي، ٢٠١٤) أن متوسط عمر الرجل السعودي يبلغ (٧٥) سنة، والمرأة السعودية (٧٨) سنة. وهذه النتيجة قد تشكل تحدياً للدراسات الداعية إلى رفع سن التقاعد النظامي في السعودية من (٦٠) سنة إلى (٦٢) سنة على اعتبار أنه الأقل عالمياً، خاصةً في ظل تغيير الأوضاع وارتفاع سن الالتحاق بالوظيفة والدراسات الداعمة التي تؤيد شراء المدة المتبقية من الخدمة مقابل التقاعد المبكر (الزهراني: ٢٠١٤). كما أنه من أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ زيادة متوسط العمر المتوقع من (٧٤) إلى (٨٠) عاماً بحلول عام ١٤٥٢هـ (رؤية ٢٠٣٠: ٢٠١٦: ٣١).

ومما سبق ورغم أن توجهات الدولة بشكل عام نحو الاهتمام الدائم بتشجيع القوى العاملة من رجال ونساء على الاستمرار في العمل، والاشتراك بالضمان لفترات أطول بما يمكنهم من الحصول على راتب تقاعدي جيد، وللحد من ظاهرة التقاعد المبكر؛ لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع وسوق العمل والاقتصاد الوطني، فضلاً عن أن هذه الظاهرة (التقاعد المبكر) يتزايد الإقبال عليها بصورة كبيرة؛ إذ إن الواقع يشير إلى تزايد الأعداد التي تقدم على طلب التقاعد المبكر؛ لدرجة أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أطلقت في الفترة الأخيرة حملاتها الإعلامية والتوعوية، وآخرها كانت حملة «بكبر على تقاعدك»؛ لإيمانهم بأن التقاعد المبكر حين يصبح ظاهرة؛ فإنه يؤثر سلباً على سوق العمل والاقتصاد الوطني؛ نتيجة انسحاب فئات كبيرة ذات خبرات ومؤهلات عالية من سوق العمل؛ علماً بأن البيانات والدراسات التي قامت بها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أظهرت تزايد التوجُّه والإقبال على التقاعد المبكر الذي بدوره يخفض الراتب التقاعدي للمشارك، ويفقده جزءاً كبيراً من دخله.

حيث اتضح أن المؤسسة تسعى للوصول إلى جميع شرائح المجتمع العاملة على أرض المملكة، ولكل المقبلين على دخول سوق العمل؛ لتشرح لهم أهمية الاستمرار في العمل، وتجنب فكرة التقاعد المبكر بصرف النظر عن الجنس والجنسية؛ لتكون رواتبهم التقاعدية مستقبلاً ملبية لمتطلبات الحياة الكريمة، ولتوفر فرص التمكين والحماية الاجتماعية للجميع عند التقاعد، مشيرةً إلى تزايد عدد المتقاعدين مبكراً بصورة كبيرة؛ إذ وصل عددهم إلى (٩٥) ألف متقاعد؛ ليمثل ما نسبته (٤٧٪) من إجمالي متقاعدي الضمان، وهي نسبة عالية جداً تؤدي إلى استنزاف حقيقي في فاتورة التقاعد؛ إذ يستحوذ المتقاعدون مبكراً على (٥٨٪) من الفاتورة الشهرية للرواتب التقاعدية مجتمعة؛ إضافةً إلى الآثار السلبية لهذه الظاهرة؛ علماً بأن التقاعد المبكر في كل الأنظمة التأمينية في العالم تم إيجاده لخدمة العاملين في المهن الخطرة، وهي المهن التي تؤدي إلى الإضرار بصحة أو حياة العامل نتيجة تعرضه لعوامل وظروف خطرة في بيئة العمل، وقد تمَّ تحديدها في جدول خاص ملحق بنظام المنافع التأمينية الصادر بموجب قانون الضمان، وهذا هو الأصل في التقاعد المبكر؛ أنه موجه للعاملين في المهن الخطرة، وليس للعاملين في أعمال ومهن أخرى غير خطرة. ومن الدراسات الإكتوارية المتنوعة والخاصة بموضوع التأمينات الاجتماعية والتي قامت على إعدادها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وهدفت إلى فحص مركزها المالي، والذي تقوم

به المؤسسة حسب القانون كل ثلاث سنوات؛ وذلك من خلال أخذ عينات من عدة دول تتفق مع واقعنا التأميني والاطلاع على الواقع التأميني لدى هذه الدول، والتي جميعها تُخصّص التقاعد المبكر للمهن الخطرة فقط، وكان من أهم نتائجها ضرورة إعادة النظر بموضوع التقاعد المبكر، ورغم أن المؤسسة تقدّم منافع تأمينية أخرى غير التقاعد مثل: الوفاة والعجز وإصابات العمل، إلا إن الكثير يربطون المؤسسة فقط بالتقاعد المبكر، مع التأكيد على أهمية إقناع المؤمن عليه بضرورة الاستمرار في الاشتراك وتجنب اللجوء للتقاعد المبكر وتوعيته أن الاستمرار في العمل من شأنه أن يرفع راتبه التقاعدي. كذلك نرى أيضاً أن المعدل العام لدورة حياة الراتب التقاعدي في جميع التأمينات العالمية هو (٤٠) عاماً من العمل يقابله (١٠) سنوات من التقاعد، وهو ما يتعارض مع فكرة التقاعد المبكر الذي هو في كل الأنظمة التأمينية يتم تخصيصه للمهن الخطرة كما سبق ذكره، وأن نسبة إعالة المتقاعدين في المملكة أخذت في التزايد الكبير نتيجة التقاعد المبكر؛ إضافةً لحصول المتقاعد مبكراً على امتيازات وفرض إضافية على حساب عاملين جدد؛ مما يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل، والذي يؤثر بالتالي على منظومة الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة بشكل عام.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في الإضافة المعرفية والعملية التي تقدمها للمتخصصين والممارسين والمعنيين في هذا المجال، بالإضافة إلى تنبيه المسؤولين وأصحاب الاختصاصات بنتائج الدراسة المسحية وتوصيات الدراسة بشكل عام حول المشكلة وأسبابها والمقترحات للحد منها أو من آثارها على المنظمات والأفراد والمجتمع بشكل عام، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١- البُعد المعرفي:

- هناك ندرة تكاد تكون شبه منعدمة في الدراسات العربية والأدبيات بشأن التقاعد المبكر لدى موظفي الأجهزة الحكومية خصوصاً في المملكة العربية السعودية؛ لذا تتناول هذه الدراسة محوراً مهماً من إدارة الموارد البشرية، ألا وهو التقاعد المبكر في العمل الحكومي، والذي أصبح في الآونة الأخيرة يشكل مطلباً متزايداً لدى بعض الموظفين الحكوميين؛ مما

يتطلب استمرارية الدراسات المكتبية والميدانية فيها؛ وذلك لمواكبة أحدث المستجدات العلمية والعملية والديموقراطية لتطوير نُظُم التقاعد المبكر.

- على الرغم من حرص أغلب الأجهزة الحكومية على إدارة الموارد البشرية بكفاءة وفعالية؛ إلا إنها تعاني من قلة الدراسات الميدانية في مجال التقاعد، وخاصةً التقاعد المبكر، وهذه الدراسة ترصد التحديات التي تواجهها في هذا الجانب، وآلية معالجتها بكفاءة وفعالية.

٢- البُعد العملي:

- تمثل هذه الدراسة مرجعاً مناسباً لكافة المختصين بتقاعد الموظف الحكومي؛ من حيث حلّ المعوقات التي تحدُّ من كفاءة وفعالية استثماره.

- قد تساعد هذه الدراسة صانعي القرار في الأجهزة الحكومية على الاسترشاد بالتوصيات والمقترحات المقدمة لحلّ كافة التحديات التي قد تواجهها نتيجة التقاعد المبكر لمنسوبيها.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدفُ الرئيسي من هذه الدراسة في دراسة الآثار المترتبة للتقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية على المنظمة والموظف المتقاعد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ، ويتفرّع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي كالتالي:

- ١- التعرف على معدل التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ.
- ٢- التعرف على أسباب التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ.
- ٣- التعرف على الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على الموظف المتقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ.
- ٤- التعرف على الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على المنظمة التي كان يعمل بها الموظف - قبل تقاعده - في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ.

رابعاً: أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على الموظف المتقاعد وعلى المنظمة التي كان يعمل بها؟

وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية؛ من خلال آراء عينة الدراسة لبعض الأسئلة، ومن خلال أدبيات الدراسة للجزء الآخر:

- ١- ما معدل التقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟
- ٢- ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟

- ٣- ما الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على الموظف المتقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟

- ٤- ما الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على المنظمة التي كان يعمل بها الموظف المتقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟

- ٥- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقاعد المبكر والمتغيرات الديموغرافية للمتقاعدين مبكراً بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟

خامساً: حدود الدراسة:

تمثلت مجالات وحدود الدراسة في مجالين: موضوعي وبشري، وكذلك تمثلت الحدود في المكانية والزمانية؛ وذلك وفقاً لما يلي:

- مجال الدراسة الموضوعي: تمثّل المجال الموضوعي للدراسة في الموارد البشرية، وإدارتها في ظل ظاهرة التقاعد المبكر عند موظفي الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض.

- مجال الدراسة البشري: تمثّل المجال البشري للدراسة في فئات موظفي الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض من الموظفين المتقاعدين مبكراً، ومديري التخطيط والموارد البشرية والميزانيات والتدريب في الأجهزة الحكومية.

- الحدود المكانية: أُجريت هذه الدراسة على الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

- الحدود الزمانية: أُجريت هذه الدراسة في العام ١٤٣٦/١٤٣٧هـ وكانت تستهدف المتقاعدين تقاعداً مبكراً خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ

سادساً: مصطلحات الدراسة:

تزخر الدراسة بالكثير من المصطلحات والألفاظ التي لها مفاهيم ومدلولات مرتبطة بالعمل الحكومي والموظفين الحكوميين، وما ارتبط بهما مثل: الوظيفة العامة، الموظف العام، التقاعد، التقاعد المبكر، التخطيط الإستراتيجي، إدارة الموارد البشرية، وكذلك العديد من المصطلحات، ولكل تعريفه وتفصيله.

العمل الحكومي:

يُعرف العمل الحكومي بأنه سلسلة من الأنشطة والعمليات، والإجراءات الإلزامية أو الاختيارية تقوم بها جهات حكومية أو مَنْ ينوب عنها؛ بهدف تلبية احتياجات المستفيدين أو المجتمع ككل (Johannes, 2006)، وتمثل الحكومة الجهة صاحبة القرار في تنظيم أمور الناس، وتسيير شؤونهم، وتنظيم تلقيهم للخدمات العامة بحرية وعدالة ومساواة؛ فتتصدى الحكومة لتقديم خدمة عامة تحقق احتياجات المواطنين يتعذر تحقيقها عن طريق القطاع الخاص دون أن تستهدف من ذلك منفعةً ماديةً أو ربحاً اقتصادياً؛ بل الهدف من تقديم هذه الخدمة هو توفير قدرٍ من الرفاهية الاجتماعية، وبناء أسس التنمية للمواطنين (بوزير، ١٤١٩هـ). فالحكومات تقدم الآلاف من الخدمات بإجمالي عدة ملايين من المعاملات في السنة الواحدة يتم إجراؤها في الوزارات والهيئات والمؤسسات، وتُراوح بين الخدمات المعلوماتية والإجرائية والتجارية والاجتماعية والضبطية.

وينظر إلى القطاع الحكومي باعتباره جزءاً من المنظومة المتكاملة للاقتصاد الوطني لأي دولة؛ فيشمل جميع الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح الحكومية التي تعتمد في ميزانياتها على الدولة، وتهدف إلى تقديم خدماتها إلى الأفراد والمؤسسات المختلفة. (Alfonso, 2014) وتنوع الخدمات الحكومية بين التفرد في تقديم الخدمة مثل: (الدفاع، حفظ الأمن الداخلي، القضاء) وبين المشاركة في تقديمها؛ مثل (التعليم بكل مستوياته، والصحة، والأنشطة الصناعية والتجارية) وغير ذلك من الخدمات. وتعد الحكومات هي

صاحبة القرار في تنظيم أمور الناس، وتسيير شؤونهم، وتنظيم تلقيهم للخدمات العامة بحرية وعدالة ومساواة؛ فتتصدى الحكومة لتقديم خدمة عامة تُحقّق احتياجات المواطنين يتعدّد تحقيقها عن طريق القطاع الخاص دون أن تستهدف من ذلك منفعةً ماديةً أو ربحاً اقتصادياً؛ بل الهدف من تقديم هذه الخدمة هو توفير قدرٍ من الرفاهية الاجتماعية، وبناء أسس التنمية لأولئك المواطنين (بوزير، ١٤١٩هـ).

الموظف العام:

عرّف الظاهر (١٤١٦: ٢٣). الموظف العام بأنه «شخص يشغل وظيفة عامة وفقاً لإجراءات قانونية صحيحة، ويعمل بشكل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بالطريق المباشر». وعرفه القضاء الإداري الفرنسي بأنه «الشخص الذي يُعهد إليه بوظيفة دائمة داخله ضمن كادر الوظائف الخاص بمرفق عام»؛ علماً بأن المرفق العام يُقصد به القطاع الحكومي، ويشمل كافة الوزارات والإدارات العامة والهيئات الخدمية والاقتصادية والإدارة المحلية (السنيدي، ١٤٣٤: ٣٣١).

ويُعرف الموظف العام بأنه كل شخص يسهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام (Thomas, 2008). ومن أهم الشروط الواجب توفُّرها في الموظف العام في المملكة أن يكون حسن السيرة والسلوك، ولم يسبق عليه إقامة حدٍّ شرعيٍّ، أو ارتكاب جريمة مخلة بالشرف. وقد حدّدت الأنظمة الوظائف التي لا يمكن أن يُقبل فيها مثل هذا الموظف. كما اشترطت الأنظمة مرور فترة زمنية مُحدّدة على ارتكاب الجريمة للوظائف الأخرى؛ للتأكد من أن الشخص قد أصبح مؤهلاً للوظيفة أو عدمه.

وعرفته المادة التاسعة من نظام الخدمة المدنية بالمملكة بأنه الشخص الذي يُعين بأداة نظامية من جهةٍ مختصةٍ وفق شروط نظام محدد؛ ليشغل إحدى الوظائف العامة الخاضعة لنظام الخدمة المدنية أو أحد الأنظمة الوظيفية الخاصة؛ كنظام الوزراء أو نظام القضاء أو لائحة منسوبي الجامعات، ونحو ذلك ويُعطى مقابل ذلك راتباً محدداً إضافةً إلى ما يقرره النظام المشمول به من حقوق ومزايا. وأصبح الموظف العام يرتبط ارتباطاً تنظيمياً بالوظيفة العامة؛ من حيث الواجبات والحقوق. ومع التسليم بأن الأفراد مختلفون في

القدرات والمهارات إلا إن الكفاءة والجدارة في العمل من أهم الشروط الواجب توافرها بالموظف العام.

الوظيفة العامة:

الوظيفة هي مجموعة من الواجبات والمسؤوليات المحددة وفق اختصاصات ومهام وأهداف الجهة الحكومية؛ ليقوم بها موظف ما بصفة دائمة أو مؤقتة وفق أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية، وكما يشير مفهوم الموظف العام إلى أن الموظف يعمل لدى الحكومة أو أحد أجهزة الدولة؛ فإن مفهوم الوظيفة العامة يشير إلى أن الوظيفة حكومية. وقد أصبحت الوظيفة العامة في الوقت الحاضر حقاً مكتسباً من حقوق المواطنين تكفله الدساتير الوطنية وأنظمة الحكم. وتأخذ الوظيفة العامة شكلاً هرمياً داخل الجهاز الذي تديره الدولة، كما أن الوظيفة العامة تنمو وتتطور حسب الفترات الزمنية المختلفة وما يصاحبها من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وغيرها. والوظيفة العامة هي «مجموعة أعمال متشابهة ومتجانسة تُوجب على القائم بها التزامات معينة مقابل تمتعه بحقوق محددة». (الظاهر، ١٤١٦: ٢٨).

وقد وُجِدَت الوظيفة العامة منذ زمنٍ بعيدٍ، وإن أخذت مسمياتٍ مختلفةً في المجتمعات المدنية والحضرية السابقة؛ فكلُّ مجتمعٍ مدني يلزمه أفراد يقومون بأدوارٍ مهمة في إدارة وتنظيم شؤون تلك المجتمعات (Park, 2015)، وكانت الوظائف في الزمن القديم محدودةً ولا تخضع لأنظمة محكمة تحدد مهامها وخصائصها بشكلٍ دقيق، وإنما تخضع في الغالب لآراء القادة في تلك المجتمعات. وقد ارتبطت مهام الوظائف في تلك الأزمنة بنشاطات هذه المجتمعات ارتباطاً وثيقاً. ولا شك أن مفهوم الوظيفة العامة قد تبلور في العصور الحديثة أي عند تطور علم الإدارة وتشعبها في جميع المجالات.

وتُعرَّف الوظيفة العامة بأنها مجموعة الواجبات والمسؤوليات التي تُلقَى على عاتق الموظف بموجب الأنظمة واللوائح أو عن طريق التفويض مقابل تمتعه بالحقوق والمزايا الوظيفية (Jennifer, 2010)، وتُصنَّف الوظيفة العامة في مجموعاتٍ تتفرع إلى فئات؛ لكي يسهل التعامل معها من حيث الواجبات والمسؤوليات والمزايا وغيرها. وقد خضعت

الوظائف العامة في المملكة إلى ثلاث عمليات تصنيف؛ حيث تم تطبيق طريقة التقويم بالعوامل والنقاط في خطة التصنيف الثالثة بعد دراسات أجرتها وزارة الخدمة المدنية.

وقد عرّفت وزارة الخدمة المدنية بالمملكة عملية التصنيف بأنها تلك العملية التي يتم بمقتضاها إلحاق الوظيفة المفردة بالفئة المناسبة بالمجموعة النوعية المناسبة؛ وأخيراً بالمجموعة العامة المناسبة، وهذه العملية تكون نتيجة تجميع الوظائف في مجموعات عامة، ومجموعة نوعية؛ فمجموعات فئات، أو سلاسل فئات؛ بحيث تضم كل فئة جميع الوظائف التي تتشابه في نوع العمل ومستوى الصعوبة والمسؤولية. وقد حددت الأنظمة أقل سن للموظف العام بالمملكة بثماني عشرة سنة، وسن التقاعد بستين سنة. ويجوز تمديد خدمة الموظف العام خمس سنوات بقرار من الوزير المختص وخمس سنوات أخرى بقرار من المقام السامي.

التقاعد:

التقاعد هو النقطة التي يتوقف الشخص فيها عن العمل تماماً (Malou, 2012& Alhawarin, 2014)؛ فيتم إحالة العديد من الناس إلى التقاعد عندما يصبحون غير مؤهلين للعمل لأسباب متعددة؛ منها: بلوغ السن الإلزامي للتقاعد، أو العجز الصحي، أو برغبة الموظف وغيرها، ويحصل المتقاعد في أغلب الدول على نسبة من الراتب الذي كان يأخذه في أثناء العمل (Strumpf, 2009) وكانت فرنسا هي أول دولة تُدخل نظام التقاعد في العام ١٧٧٦م، وحديثاً ألمانيا في العام ١٩٨٠م (Isaksson, 2000)، وفي الوقت الحاضر معظم البلدان المتقدمة لديها أنظمة تعطي حق الموظف في التقاعد، وفي توفير معاش له، وفي العديد من الدول الغربية يُنص على هذا الحق في الدساتير، وكذلك يتم العمل بأنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية في كل القطاعات، ويتم تنظيم تلك الأنظمة برعاية من قبل أرباب العمل والمؤسسات المعنية أو من قبل الدولة بالنسبة للموظفين الحكوميين. والموظف الحكومي المحال للتقاعد بناءً على طلبه يجب أن يكون لديه خدمة لا يقل صافي مدتها عن (٢٥) سنة كاملة، أو محال للتقاعد بناءً على طلبه (التقاعد المبكر) ولديه خدمة وفق أنظمة التقاعد مجموعها (٢٠) سنة فما فوق؛ بشرط موافقة الجهة التي تملك حق

تعيينه، وهنا أيضاً يجوز للموظف المتقاعد الحصول على معاش تقاعدي؛ بحيث يُسوّى معاشه وفقاً لطرق ثابتة ومعمول بها.

التقاعد الإلزامي:

وتختلف الدول في تحديد سنّ التقاعد الإلزامي؛ فهناك من يحدّده في معظم الدول النامية بسن الستين أو أقل، وفي معظم الدول المتقدمة بسن الخامسة والستين، وبعض الدول تحدّد سن التقاعد الإلزامي بعمر خمسة وخمسين عاماً. ففي فرنسا والبرتغال يُحال الموظف الحكومي إلى التقاعد إذا بلغ السبعين من عمره، أما ألمانيا وسويسرا وإيطاليا فيحال الموظف الحكومي إلى التقاعد إذا بلغ الخامسة والستين من عمره، وفي بعض الدول العربية؛ مثل الأردن ومصر نجد أن العمر التقاعدي أو الإلزامي للتقاعد هو سن الستين. وكذلك تختلف الدول في تحديد المبالغ النقدية التي تصرف للموظف المتقاعد مبكراً؛ ففي البرتغال يمكن أن تصل الحقوق التقاعدية إلى (١٠٠٪) من آخر مرتب يتقاضاه الموظف قبل التقاعد، وفي ألمانيا (٧٥٪)، وهولندا (٧٠٪)، وسويسرا (٦٠٪)، وبريطانيا (٥٠٪) (الفوزان، ٢٠٠٣). أما في المملكة العربية السعودية؛ فهناك نوعان من التقاعد للموظفين الحكوميين: الأول: التقاعد الإلزامي (التقاعد التقليدي)، والآخر: التقاعد الاختياري (التقاعد المبكر). فالموظف الحكومي (لائحة انتهاء الخدمة، الرياض: ١٤٢٣)، يحال إلى التقاعد الإلزامي وهو يمثل معظم التقاعدات التي يتم دفعها بشكل ثابت، وبانتظام لشخص عندما يبلغ سنّاً معيّنة سن التقاعد (٦٠ عاماً) أو يتم دفع التقاعد حتى وفاة الشخص، ويحق للجهة الحكومية تطبيق هذا النوع من التقاعد في الحالات التالية:

- عند بلوغه (٦٠) عاماً من عمره.

- عند العجز الصحي أو الوفاة.

- عند الفصل؛ بسبب إلغاء الوظيفة.

- عند الفصل بقرار من مجلس الوزراء.

ويُفرّق نظام التقاعد المدني في المملكة العربية السعودية بين التقاعد في حالة الوفاة أو العجز الكلي عن العمل والتقاعد المبكر؛ ففي حالات التقاعد المبكر؛ فإن القاعدة العامة

أن يُحتَسَب الراتب الشهري أو الراتب المعاشي للمتقاعد على أساس جزءٍ من أربعين جزءاً من الراتب الأخير للموظف قبل تقاعده، وذلك عن كل سنةٍ من سنوات الخدمة المحتسبة لأغراض التقاعد على ألا تتجاوز عدد سنوات الخدمة المحسوبة للتقاعد عن أربعين سنة، وألا يقل المعاش التقاعدي عن ألف وخمسمائة ريالٍ شهرياً.

التقاعد المبكر:

أما التقاعد الاختياري، والذي يُطلَق عليه أيضاً التقاعد المبكر؛ فإنه تقاعد برغبة الموظف نفسه؛ ففي أحيانٍ كثيرة يُسَمَح للموظفين الحكوميين بالتقاعد قبل سنِّ التقاعد التقليدي (Zappala, 2008)، وسيأتي تفصيله في الإطار النظري للدراسة، ويُحَال إلى التقاعد بشروط وهي:

- إذا بلغت خدمة الموظف (٢٥) سنةً.
 - إذا بلغت خدمة الموظف (٢٠) سنةً بشرط موافقة الجهة التي يتبعها.
- ونصّت لائحة إنهاء الخدمة في وزارة الخدمة المدنية على أن التقاعد المبكر هو إنهاء الموظف لخدماته بعد بلوغه لسنوات الخدمة المستحقة للتقاعد المبكر وهي (٢٠) سنةً بموافقة جهة العمل، و(٢٥) سنةً بدون موافقتها، وذلك قبل بلوغه سن التقاعد النظامي وهي (٦٠) سنة أو بلوغه لسنوات الخدمة النظامية وهي (٤٠) سنة خدمة (لائحة إنهاء الخدمة: ١٤٢٣: ٢). وفي الدول المتقدمة هناك الكثير من النماذج أو الصور الأخرى للتقاعد التالي شرحها، والتي يُعمل بها وفق شروط وضوابط محددة.

تقاعد معدل مع التضخم:

وفي الدول المتقدمة وخاصةً في القطاعات الخاصة والاستثمارية توجد أنواعٌ أخرى من التقاعدات؛ فالتقاعد التقليدي رغم أنه يوفّر دخلاً ثابتاً لمدة قد تصل إلى (٣٠) عاماً، إلا إنه تقل قيمة المعاش وتضعف قدرة الشراء مع مرّ السنين (Biggs, 2010). ولهذا السبب توفر هذه القطاعات تقاعدات تُعدّل سنوياً عادةً وأحياناً يُربط التقاعد مع مؤشر أسعار المستهلك أو (بالإنجليزية Consumer Price Index)، وأحياناً أخرى يتم الاتفاق مع النقابات (بعد انتهاء مدة العقد مع جهة العمل) على تعديل متفق عليه (Nicolas, 2012).

التقاعد الملحق:

وكذلك توفر بعض القطاعات ملحقاً إضافياً إلى التقاعد التقليدي (خاصةً في الدول المتقدمة)، والملحق هو عبارة عن مبلغ إضافي؛ ولكن مؤقت؛ فعادةً يتم دفعه حتى يُسَجَّع الموظفون المتقدمون في العمر (عادةً يحصلون على رواتب عالية نسبة للموظفين الجدد) إلى التقاعد مبكراً؛ فيتم دفع المبلغ الإضافي في الملحق حتى سن التقاعد التقليدي، وبعدها يتوقف. (Alme, 2010).

تقاعد المنتفع:

من حقَّ الشخص إضافة منتفعٍ إلى التقاعد. المنتفع عادةً يكون الزوج أو الزوجة؛ ولكن من الممكن أن يكون المنتفع أحد الأبناء بعد وفاة الشخص؛ فيتم دفع نسبة من التقاعد (عادةً ٥٠%) إلى المنتفع (Quinn, 1999). يستمر هذا التقاعد حتى وفاة المنتفع. ولكي تستطيع الشركات أو الفئات تمويل الكلفة الزائدة، يتم تخفيض التقاعد بنسبة تعتمد على أعمار الشخص والمنتفع. كلما كان المنتفع أحدث في السن، تزداد النسبة التي يُخَفَّضُ بها التقاعد. وللتقليل من الاحتيال أو التزوير، يجب على الزوج والزوجة أن يكونا متزوجين لأكثر من سنةٍ حتى يكون المنتفع مؤهلاً إلى التقاعد.

التخطيط الإستراتيجي:

يرجع مصطلحُ التخطيط إلى الاقتصادي النمساوي «كريستيان شويندر» عام ١٩١٠م، ثم أخذ هذا المصطلح في الذيوع والانتشار عندما تبَنَّى الاتحاد السوفيتي (سابقاً) التخطيط الشامل عام ١٩٢٨م؛ فالتخطيط هو الجسر الذي يحقق للمنظمة الأهداف المرجوة؛ لذلك أصبح التخطيط سمة من سمات الحياة المعاصرة، وما من أمة تسعى إلى مستقبل أفضل إلا وتضع التخطيط سياسةً لها؛ تسير على هديه وتستفيد منه، وقد أصبح العالم أشدَّ حاجةً للتخطيط بعد أن تعقّدت وسائل معيشته، وتشابكت وسائلها، وتشعبت جوانبها، وتعددت إمكانياتها (Gill Mein, 2000).

كما أُطلق مصطلحُ الإستراتيجية في وقتٍ مبكرٍ على أسلوب التحرك العسكري المخطط

بإحكام في أثناء الحرب، وقد ازداد الاهتمام خلال العقدين الأخيرين بمفهوم الإستراتيجية وطرق إدارتها بما في ذلك صياغة الخطط، والطرق المناسبة لتطبيق الإستراتيجية بما يتناسب وإمكانيات منظمات الأعمال (Micheal, 1978) ويُعد التخطيط الإستراتيجي أحد أنواع التخطيط، وهو من أهم الأدوات التي تساعد على تحقيق الرؤى والآمال في التطوير، كما يُعد أحد أهم أدوات الجودة الشاملة التي تساعد المنظمة على تحقيق أهداف محددة وتبني برامج ومشروعات مدروسة وفق قيم متفق عليها.

ومن وثيقة التخطيط الإستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة عام ٢٠١٢م، يتم التركيز على الإطار المفاهيمي؛ لإقامة صلة بين التخطيط الإستراتيجي على مستوى المنظمة، والتخطيط السياسي والمواضيعي والقطاعي على نطاق المنظمة، وهو إطارٌ تشارك في تنفيذه كل المنظمات وجميع الجهات المعنية. ويقابل هذه البيئات التنظيمية الثلاثة ما يلي:

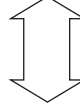
- إطار شامل، وهو الإطار العام للمنظمة؛ لتخطيط السياسات العامة لها.
- ومجموعة أطر قطاعية على مستوى المنظمة؛ ولكن تخص مسائل محددة، وهو ما يُعرف بإطار التخطيط الإستراتيجي القطاعي على مستوى المنظمة.
- والخُطط الإستراتيجية المؤسسية للمنظمات التي تقوم بتنفيذ الإطار برمته (إينوماتا، ٢٠١٢). ويوضح الشكل التالي ذلك.

ويُعد التخطيط الإستراتيجي لب عمل أي منظمة؛ فبدون إطار عمل إستراتيجي لن تعرف في أي اتجاه ستسير ولماذا، كذلك يُعد التخطيط الإستراتيجي أداة إدارية تستخدمها المنظمة؛ من أجل القيام بعملها بصورة أفضل، وذلك من خلال تركيز طاقتها، والتأكد من أن جميع العاملين فيها يسرون في اتجاه الأهداف نفسها إضافةً إلى تقويم وتعديل اتجاه المنظمة استجابةً للتغيرات البيئية (Appelbaum, 2003).

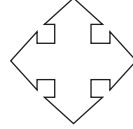
شكل رقم (١)

الهيكل المقترح للتخطيط الإستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة

إطار تخطيط السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة



الأطر القطاعية للتخطيط الإستراتيجي على نطاق المنظومة
(حقوق الإنسان، البيئة، حفظ السلام، القضايا الإنسانية ...)



الخطط الإستراتيجية المؤسسية لكل مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة، من جميع
الكيانات المساهمة في إطار الأمم المتحدة لتخطيط السياسات على نطاق المنظومة.

المصدر: (إينوماتا، ٢٠١٢).

كما يتضمنُ التخطيطُ الإستراتيجي القدرةَ على التنبؤ والتوافق بين القدرات الذاتية للمنظمة، والفرص المتاحة أو التهديدات الناشئة عن البيئة الخارجية، وبالتالي يكون الاستنتاج أن الخطط الإستراتيجية هي عبارة عن مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمرکز التنظيمي؛ لتحقيق نتائج إيجابية تجعل من إدارة المنظمة إدارةً فعَّالةً. ويمكن تعريف الإستراتيجية بأنها خطةٌ موحدة ومتكاملة وشاملة تربط بين المزايا التنافسية للمنظمة والتحديات البيئية التي يتم تصميمها؛ للتأكد من تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال تنفيذها الجيد بواسطة المنظمة.

وعادةً ما تستخدمُ المنظمات الكبرى مصفوفة التخطيط الإستراتيجي؛ لإعداد الخطط الإستراتيجية، وهي عبارة عن صفحة واحدة تشملُ ملخصاً للخطة الإستراتيجية، وتشمل الإجابة عن الأسئلة الأكثر أهميةً من وجهة نظر المستفيدين (شكل رقم ٢ يبين نموذجاً لها) من أنشطة المنظمة؛ مثل:

- لماذا أنشئت المنظمة؟ وما الغرض من إنشائها؟
- ما الإنجازات المتوقعة تحقيقها من قبل المنظمة؟ وهو ما يسمى بالأهداف التنموية.
- ما الإسهام الذي تُقدِّمه المنظمة في تحقيق أهداف الدولة، وهو الهدف العام؟
- كيف تُحقِّق المنظمة هذه الإنجازات؟ وهو ما يُعرَف بالنتائج والأنشطة.
- ما العوامل الخارجية أو الافتراضات المحددة لنجاح المنظمة؟
- كيف يتم تقييم نجاح المنظمة في تحقيق إنجازاتها؟ وهو قياس الأداء المؤسسي.
- كيف يمكن التوصل إلى ما يثبت تحقيق النجاح؟ وهي مصادر ووسائل التحقق.
- ما الموارد المطلوبة؛ لكي تحقق المنظمة إنجازاتها، وتصل إلى أهدافها؟

شكل رقم (٢)

نموذج لمصفوفة التخطيط الإستراتيجي

الافتراضات / المخاطر Assumptions / Risks	مصادر التحقق Means of Verification	المؤشرات Indicators	الإستراتيجية Strategy
			الهدف العام Overall Goal
			الهدف التنموي Development Goal
			غرض الجهاز Agency Purpose السياسة العامة للبيئة وضعت، ونفذت الخطط اللازمة للحفاظ عليها وتنميتها ويتم متابعتها تنفيذها
			النتائج Results ١- ٢-
	الموارد المطلوبة (الكميات والتكلفة)		الأنشطة Activities ١/١ - ٢/١ -

المصدر: <http://www.pension.gov.sa>

الإدارة الإستراتيجية:

أصبحت الإدارة الإستراتيجية ركناً رئيسياً من أركان إدارة المنظمات الحديثة؛ إذ إنها تستحوذ على اهتمام الإدارة العليا في منظمات الأعمال؛ من حيث الأساس التنظيمي للمنظمة ككل، بينما تهتم الإدارة الوسطى بدور أقل أهميةً وبدرجات متفاوتة. (Paul Higgs, 2003) ويمكن تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المنظمات كافة مع تفاوتٍ في شدة التركيز والاهتمام وطبيعة العمل في هذه المنظمات؛ ومن ثم تغطي الإدارة الإستراتيجية كلَّ الفعاليات التنظيمية؛ بما في ذلك المسؤوليات والقوانين والضوابط. وللإدارة الإستراتيجية مراحل تشمل: التحليل الإستراتيجي، والصياغة الإستراتيجية، وتنفيذ الإستراتيجية والرقابة والتقييم.

إدارة الموارد البشرية:

إدارة الموارد البشرية: هي إدارة القوى العاملة في المنظمات، وتختصُّ باستقطاب الموظفين ذوي الكفاءات واختيارهم، وتدريبهم، وتقييمهم، ومكافأتهم، وأيضاً متابعة قيادة المنظمة والثقافة التنظيمية، والتأكد من الامتثال لقوانين العمل (Siegrist, 2006).

والموارد البشرية: هي مجموع الأفراد المُشكّلين للقوى العاملة بالمنظمة، ويستخدم البعض مصطلح رأس المال البشري بشكلٍ مترادف مع الموارد البشرية، وقد وُجِدَت الموارد البشرية كمنتجٍ لحركة العلاقات البشرية في بدايات القرن العشرين عندما بدأ الباحثون يوثقون طرقاً لخلق قيمٍ للأعمال عن طريق الإدارة الإستراتيجية للقوى العاملة؛ فكانت الموارد البشرية مهتمةً بالعمل الإجرائي اليومي؛ مثل: الرواتب، وإدارة المنافع؛ لكن بسبب العولمة، ودمج المنظمات، والتقدم التقني، والبحوث المتقدمة - أصبحت الموارد البشرية الآن تركز على المبادرات الإستراتيجية؛ مثل: الاندماج، والاستحواذ، وإدارة المواهب، وخطط التعاقب، والعلاقات الصناعية أو العمالية، والتنوع والشمول وغيرها.

إستراتيجية إدارة الموارد البشرية:

يمكن القول: إن إستراتيجية الموارد البشرية هي عبارة عن خطة تعطي المنظمة اتجاهاً طويل الأجل؛ لتطوير الموارد البشرية، التي تتضمن عمليات تحليل ممارسات الموارد

البشرية، ووضَعَ الخطوط العريضة لسلسلة إجراءات في المستقبل، وتتضمن إستراتيجية الموارد البشرية عملياتٍ تتابعيه تهدفُ إلى تكاملِ الممارسات البديلة للموارد البشرية وصولاً إلى تحقيق مَيِّزَةٍ تنافسيةٍ للمؤسسات، وتشمل إستراتيجية الموارد البشرية اتخاذ القرارات التي تُحدِّد رؤية الموارد البشرية للمنظمة وأهدافها، والاستخدام الفعَّال لموارد المنظمة، والسعي إلى تأكيد فاعلية المنظمة داخل بيئتها التنظيمية.

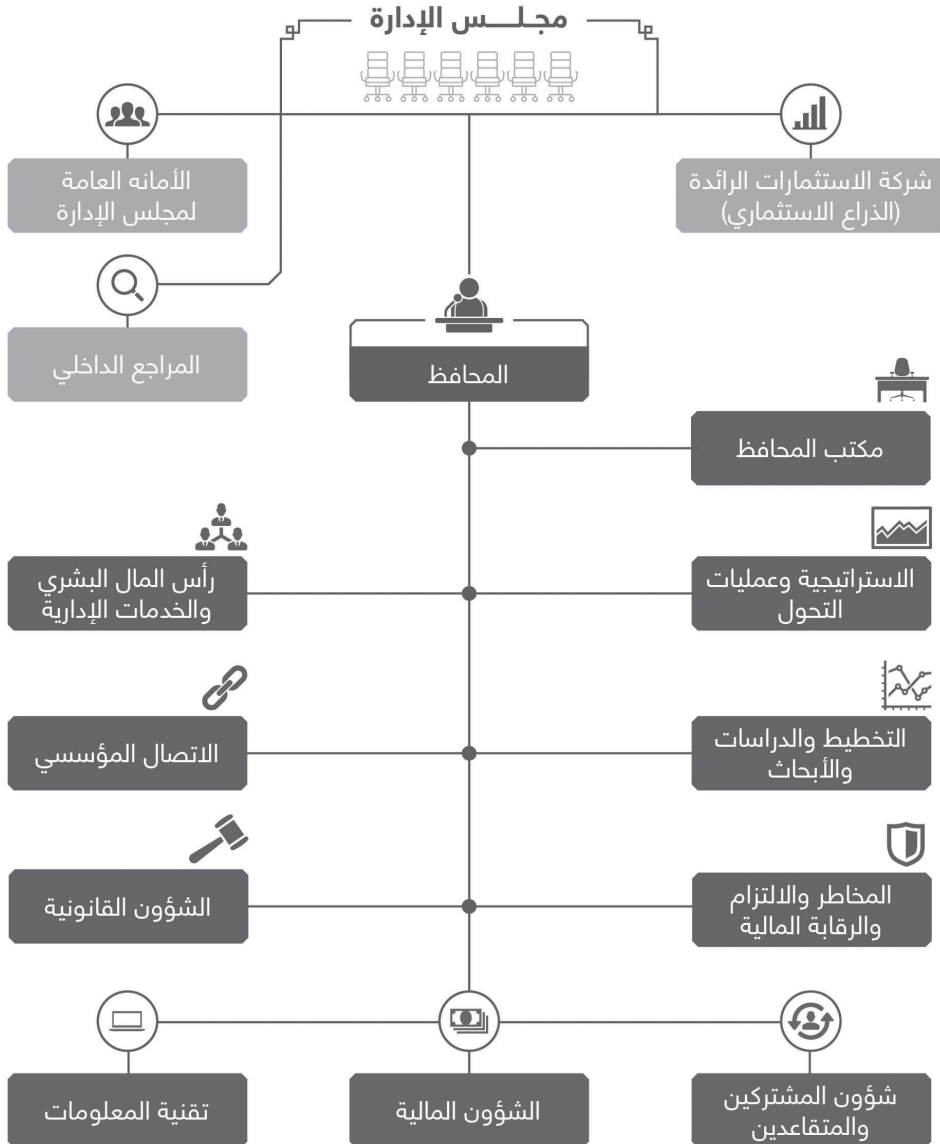
عُرِّفَت إستراتيجية إدارة الموارد البشرية بأنها العلاقة بين الموارد البشرية والأهداف الإستراتيجية للمنشأة بغرض تحسين أدائها، وتطوير ثقافة المؤسسة؛ من أجل زيادة مرونتها وإبداعها (Scott Johnson, 2011). ويرى (المرسى: ٢٠٠٣) أن إستراتيجية الموارد البشرية تشمل دراسة أنشطة الموارد البشرية، وتحليلها وربطها بغايات وإستراتيجيات المنظمة؛ بحيث يصبح العنصرُ البشري أحدَ الأسلحة لتحقيق الميزة التنافسية، وتحسين أوضاع المنظمة السوقية ونتائج أعمالها، في حين يرى (الخطيب: ٢٠٠٣) أن إستراتيجية الموارد البشرية هي مجموعة الإستراتيجيات والخطط المُوجَّهة لإدارة التغيير في نظام الموارد البشرية، والتي تعمل على تدعيم إستراتيجية المنظمة، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية؛ لمواجهة التغيرات التي تواجه المنظمة في ظلِّ الظروف البيئية المحيطة.

المؤسسة العامة للتقاعد:

أُنشِئَت المؤسسة العامة للتقاعد تحت مُسمًى «مصلحة معاشات التقاعد» عام ١٣٧٨هـ الموافق ١٩٥٨م، وذلك بموجب المادة (٨) من نظام التقاعد الصادر في العام نفسه. وفي عام ١٤٢٣هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧٧) بتحويل مصلحة معاشات التقاعد إلى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتُسمَّى «المؤسسة العامة للتقاعد». وشمل هيكلها التنظيمي وحداتٍ مهمة؛ مثل: وحدة الرقابة المالية، ووحدة المراجعة الداخلية؛ بالإضافة إلى إدارات التخطيط، والتطوير، والدراسات، وإدارة المخاطر والالتزام، ويوضح الشكل رقم (٣) الهيكل التنظيمي المختصر للمؤسسة (موقع المؤسسة العامة للتقاعد، <http://www.pension.gov.sa>).

شكل رقم (٣)

الهيكل التنظيمي للمؤسسة العامة للتقاعد



المصدر: <http://www.pension.gov.sa>

ومنذ مطلع العقد الماضي تزايدت أعداد المتقاعدين بشكل ملحوظ، وذلك في كلا القطاعين المدني والعسكري تبعاً للتوجه في الحد من بقاء الموظف المدني أو العسكري في الخدمة بعد بلوغه السن النظامية المحددة للإحالة على التقاعد ما لم تكن هناك حاجة ماسة وملحة للتمديد له، وترتبط المؤسسة العامة للتقاعد إدارياً بوزارة الخدمة المدنية، ومقرها الرئيسي في مدينة الرياض، ولها (٥١) فرعاً ومكتباً تمثل المؤسسة في جميع أنحاء المملكة؛ وتتولى المؤسسة تنفيذ أنظمة التقاعد المدني والعسكري، ونظام تبادل المنافع، ونظام مدد الحماية التأمينية. وحددت المؤسسة العامة للتقاعد الأهداف الإستراتيجية التالية؛ لتتعلق منها في خدمة المواطنين:

١- خدمات متميزة للمتقاعدين، والمستفيدين، والمشاركين.

٢- بناء قدرات متميزة في الاستثمار، وإدارة المخاطر.

٣- إصلاح الأنظمة التقاعدية.

٤- تحسين الهيكل التنظيمي، والصحة التنظيمية.

٥- تعزيز الحوكمة.

٦- تطوير رأس المال البشري.

كما حددت المؤسسة العامة للتقاعد رؤيتها في «الريادة والموثوقية في مجال الحماية الاجتماعية» ورسالتها في «تعزيز رخاء وطمأنينة المشاركين والمتقاعدين» وكذلك ركزت على القيم التي تتبناها؛ لتحقيق رؤية المؤسسة ورسالتها نحو التزام منسوبيها بمجموعة متكاملة من القيم والثوابت، تتمثل في التركيز على متلقي الخدمة، والمرونة، والجودة، والتميز، والتعاون. وتقدم المؤسسة العامة للتقاعد العديد من الخدمات الإلكترونية الآمنة الموجودة على بوابة الخدمات التي تُنجز عبر موقعها الإلكتروني، وأدلة إرشادية لجميع الخدمات التي يحتاج إليها المواطن وتصنيفها في حزم منفصلة حسب نوع الخدمة؛ مثل: (استفسارات - اعتراضات - بيانات - حسابات)، وتصنيفات أخرى حسب الأشخاص الموجهة لهم (متقاعد - مستفيد - وكيل - جهات حكومية)؛ كي تتيح للمستخدم الدخول بسهولة ويسر إلى الخدمة

التي يريدّها، وإتمام طلبه بشكلٍ كاملٍ، ومن أيّ مدينة دون الحاجة إلى مراجعة مقرّ المؤسسة، ومن أبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها بوابة المؤسسة العامة للتقاعد، والتي تتميز عن غيرها من المؤسسات بكونها قادرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة بشكلٍ فعّالٍ، وخدمات المتقاعد تتمثل في:

- طباعة تعريف بالمعاش: يستطيع المتقاعد من خلال هذه الخدمة طباعة خطاب تعريف بالمعاش معتمد وموثق؛ لتقدمه إلى من يهّمه الأمر.
- متابعة معاملة: تعرّض هذه الخدمة للمتقاعد قائمةً بجميع المعاملات المتصلة برقم السجل المدني الخاص به؛ إذ يمكنه التعرف على حالة كلّ معاملة وتاريخها ورقمها ونوعها، وجميع ما يطرأ على المعاملة من مستجدات إن وُجدت.
- قيمة المعاش: يستطيع المتقاعد من خلال هذه الخدمة معرفة القيمة الفعلية للمعاش التقاعدي الشهري.
- قيمة المكافأة: يكون بإمكان المتقاعد من خلال هذه الخدمة التعرف على قيمة المكافأة الفعلية.
- الاشتراك في القوائم البريدية: تتيح هذه الخدمة للمتقاعد التواصل مع المؤسسة عن طريق استقبال الأخبار التي تصدر عنها عبر حساب بريدك الإلكتروني.
- بيان مدد الخدمة: تقدم هذه الخدمة بياناً عن مُدد خدمة المتقاعد، ويعرض الجهة التي عمّل بها، وتاريخ بداية الخدمة ونهايتها، والفترة الزمنية المحسوبة لأغراض التقاعد.
- بيان الاستقطاع: تقدم هذه الخدمة قائمةً مفصلةً بكلّ الاستقطاعات التي تؤثر على قيمة المعاش الشهري للمتقاعد، وسببها وتاريخ انتهاء الاستقطاع، وقيمة الاستقطاع الأصلي.
- تحديث البيانات: تتيح هذه الخدمة للمتقاعد تحديث بياناته الشخصية المسجلة لدى المؤسسة إلكترونياً؛ مثل: (مكان الإقامة - رقم الجوال - البريد الإلكتروني) بدون الحاجة لمراجعة مقر المؤسسة لتحديثها.
- إصدار بطاقة تعريفية: تتيح هذه الخدمة للمتقاعد المسجل على بوابة المؤسسة التقدم

بطلب «إصدار بطاقة تعريفية»، وتحميل كافة المستندات المطلوبة (صورة بطاقة الأحوال - صورة شخصية) بطريقة إلكترونية عبر قنوات آمنة تحفظ سرية المعلومات والبيانات الخاصة بها. وهذه الخدمة متاحة الآن فقط للمتقاعدين.

- **طباعة تسوية معاش:** تعرض هذه الخدمة تقريراً مطبوعاً عن مُدَد الخدمة والممدد المضافة والممدد التي تم حسمها والممدد التي تم التعديل عليها؛ ليتسنى للمتقاعد من خلال هذه البيانات التعرف على كيفية الوصول للمعاش الشهري وفترة الخدمة المحتسبة.

- **اعتراض على بيان خدمة:** تتيح هذه الخدمة للمتقاعد التقدم إلكترونياً باعتراضٍ على بيان الخدمة الخاص به، مع إمكانية تحميل ما يدعم اعتراضه من وثائق. كما تعرض هذه الخدمة حالة آخر طلب اعتراض تم تقديمه مسبقاً.

- **اعتراض على استقطاع:** أصبح بإمكان المتقاعد من خلال هذه الخدمة التقدم باعتراض على ما تم حسمه من قيمة معاشه التقاعدي، كما تعرض هذه الخدمة حالة آخر طلب اعتراض تم تقديمه مسبقاً.

- **معرفة فترة الاستيداع:** أصبح بإمكان المتقاعد من خلال هذه الخدمة التعرف على فترات الاستيداع التي قضاها في أثناء الخدمة العسكرية ولم يتم دفع الاشتراك عنها؛ حيث تظهر له قائمة تحتوي على فترة الاستيداع (من / إلى) والقيمة المطلوب تسديدها عن كل فترة.

- **طلب كشف حساب:** وتعرض هذه الخدمة كشافاً مفصلاً بعمليات التحويل السريع، ورقم الحساب، وقيمة التحويل وتاريخه.

- **معرفة حالة الصرف:** تعرض هذه الخدمة المبلغ الذي سيتم إيداعه في حساب المتقاعد، ورقم الحساب، وتاريخ الإيداع.

- **قيمة الاشتراكات الزائدة:** يستطيع المتقاعد العسكري من خلال هذه الخدمة، التعرف على مدة الفترة الزائدة عن الخدمة المعتبرة في حساب المعاش، وقيمة ما تم دفعه من اشتراك عن هذه المدة.

- **حركة الحساب السنوي:** وتقدم هذه الخدمة للمتقاعد كشف حساب بحركة المعاش التقاعدي لمدة عام، ويحتوي الكشف على قيمة المعاش، والحسميات، والتراكمات إن وُجِدَت.

- إضافة مستفيد: ويتمكن المتقاعد من خلال هذه الخدمة من إدخال جميع المعلومات والبيانات الخاصة بأفراد عائلته؛ وذلك لتسجيلها على قاعدة بيانات المؤسسة؛ ليتسنى التواصل معهم عند الحاجة لذلك.
- تعريف بالمعاش باللغة الإنجليزية: يستطيع المتقاعد من خلال هذه الخدمة طباعة خطاب تعريف بالمعاش باللغة الإنجليزية معتمد وموثق؛ لتقديمه إلى الجهات ذات العلاقة.
- تسجيل الخبرة: بإمكان المتقاعد من خلال هذه الخدمة تسجيل خبراته ومهاراته العملية؛ بحيث يتسنى الاستفادة من هذه الخبرات وتلك المهارات، واستثمارها بشكلٍ إيجابي عن طريق تزويد قطاع الأعمال والقطاع الخاص بالبيانات الخاصة به.
- إخطار العودة للعمل: تتيح هذه الخدمة للمتقاعد تسجيل تاريخ عودته إلى العمل في القطاع الحكومي (مدني - عسكري) بعد تسلمه لمعاش تقاعدي واحد على الأقل، وفي حالة تسلم استحقاق الدفعة الواحدة "المكافأة"؛ يجب أن يكون إخطار العودة قبل مضي عام من تاريخ مباشرة العمل الجديد. وتطلب هذه الخدمة إدخال بعض البيانات الخاصة بالعمل الجديد، وهي (تاريخ العودة للعمل - اسم جهة العمل الجديدة - التصنيف الوظيفي - الرتبة / المرتبة - الدرجة).
- تعديل اسم: أصبح بإمكان المتقاعد من خلال هذه الخدمة تعديل اسمه لدى المؤسسة، وتحميل المستندات المطلوبة لإثبات اسمه، وهي (صورة من بطاقة الأحوال). وفور الانتهاء من تنفيذ الخدمة ستظهر على الشاشة رسالة تفيد استلام طلبه.
- تسوية مستحقات تقاعدية: تتيح هذه الخدمة للمتقاعد التحقق من وجود تسوية مستحقات تقاعدية غير مكتملة، وفي حالة وجود مستحقات يتم تبليغ المتقاعد بمراجعة أقرب فرع للمؤسسة؛ لاستكمال إجراءات الصرف.
- التحقق من المهنة: كذلك تتيح هذه الخدمة الاستعلام عن مسمى المهنة المسجل في قاعدة بيانات المؤسسة سواء أكان (موظفاً حكومياً أم متقاعداً)؛ وذلك عن طريق إدخال رقم السجل المدني.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

أُنشئت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؛ لتقوم على تطبيق أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ومتابعة تنفيذه خاصة فيما يتعلق بتحقيق التغطية التأمينية الواجبة نظاماً، وتحصيل الاشتراكات من أصحاب الأعمال، وصرف التعويضات للمستحقين من المشتركين أو أفراد أسرهم. وصدر نظام التأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢٢) وتاريخ ٦ / ٩ / ١٣٨٩ هـ الموافق ١٥ / ١١ / ١٩٦٩ م، وطُبّق في شهر محرم ١٣٩٣ هـ وطُبّق فرع الأخطار المهنية في ١ / ٧ / ١٤٠٢ هـ وعُدّل النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٣) وتاريخ ٣ / ٩ / ١٤٢١ هـ الموافق ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٠ م، وبدأ تطبيقه اعتباراً من ١ / ١ / ١٤٢٢ هـ الموافق ١ / ٤ / ٢٠٠١ م.

والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة حكومية لها استقلالها المالي والإداري، ويشرف عليها مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً هم: وزير العمل رئيساً للمجلس، ومحافظ المؤسسة نائباً للرئيس، وثلاثة أعضاء يمثلون وزارات العمل، والمالية، والصحة. وثلاثة أعضاء من المشتركين في النظام من ذوي الكفاءات العليا في أعمالهم، وثلاثة أعضاء من أصحاب العمل، وتزاول المؤسسة نشاطها من خلال المركز الرئيس، واثنين وعشرين مكتباً في مختلف مناطق ومحافظات المملكة. ويُعد نظام التأمينات الاجتماعية صورة من صور التعاون والتكافل الاجتماعي التي يقدمها المجتمع لمواطنيه، ويقوم على رعاية العاملين في القطاع الخاص، وكذلك العاملين على بند الأجور في القطاع الحكومي؛ ليوفر لهم ولأسرهم حياة كريمة بعد تركهم العمل؛ بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة وكذلك العناية الطبية للمصابين بإصابات عمل أو أمراض مهنية، والتعويضات اللازمة عند حدوث عجز مهني أو وفاة، وشمل هيكلها التنظيمي العديد من الوحدات المهمة والإدارات واللجان (موقع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، <http://www.gosi.gov.sa>).

وحددت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رسالتها في «تقديم منافع تأمينية اجتماعية رائدة للمشاركين وعائلاتهم»، كما حددت الرؤية في «التميز في خدمة عملائنا بكفاءة وفعالية، والاستمرار في تحسين منافع التأمينات الاجتماعية»، وتعمل من خلال قيم حددتها في التميز في الخدمات، والتركيز على العملاء، والشفافية والمساءلة، والابتكار

والإبداع، والتحسين المستمر، والعمل الجماعي، والترابط. ويُعد نظام التأمينات الاجتماعية صورةً من صور التعاون والتكافل الاجتماعي التي يقدمها المجتمع لمواطنيه، ويقوم على رعاية المشتركين في النظام سواءً العاملون في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي؛ ليوفر لهم ولأسرهم حياةً كريمةً بعد تركهم العمل؛ بسبب التقاعد أو العجز أو الوفاة وكذلك العناية الطبية للمصابين بإصابات عمل أو أمراض مهنية والتعويضات اللازمة عند حدوث عجز مهني أو وفاة، ويقدم نظام التأمينات الاجتماعية ثلاثة فروع وهي:

- ١- فرع الأخطار المهنية: ويكفل تقديم التعويضات في حالات إصابات العمل.
- ٢- فرع المعاشات: ويكفل تقديم التعويضات في حالات العجز غير المهني، والشيخوخة، والوفاة.
- ٣- نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "سند".

ولكي تحقق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رؤيتها وأهدافها الإستراتيجية التي تتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، تستمر المؤسسة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية التي تتضمن العديد من المشاريع والمبادرات التطويرية المنبثقة عن إستراتيجية المؤسسة التي تم تحديدها بناءً على الأولويات والإمكانات البشرية والمالية المتوفرة، على أن يتم تطبيق المشاريع والمبادرات المتبقية خلال المدة الزمنية المحددة للخارطة الإستراتيجية التي يوضحها الشكل رقم (٤).

وتقدم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كثيراً من الخدمات الإلكترونية الآمنة على الموقع الرسمي لها على الإنترنت، والتي تُنَجِّز عبر موقعها الإلكتروني من إجراءات وغيرها، وكذلك النماذج التي يحتاج إليها المواطنون ومنهم المتقاعدون مبكراً، وهم هدف هذه الدراسة، وتقدم أيضاً أدلةً إرشاديةً لجميع الخدمات التي يحتاج إليها المواطن من خلال ثلاثة أنواع منها وهي: دليل الأخطار المهنية، ودليل الضوابط التفتيشية، ودليل المستخدم للمنشآت الخلية.

شكل رقم (٤)

الخارطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية



المصدر: <http://www.gosi.gov.sa>

ومن أبرز الخدمات الإلكترونية التي تقدمها بوابة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي تخص المتقاعدين مبكراً ما يلي:

- **التأمينات أون لاين:** هي مجموعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة عن طريق شبكة الإنترنت للمتعاملين معها، ومنهم المتقاعدون مبكراً؛ إذ يمكن له تنفيذ العديد من تعاملاته مع المؤسسة مباشرة عن طريق هذه الخدمة بدلاً من الحاجة لزيارة أحد مكاتب المؤسسة.

- **الربط المباشر للأنظمة:** نظراً لاختلاف احتياجات وحجم تعامل العملاء مع التأمينات تم توفير خدمة الربط المباشر التي تتيح إمكانية إرسال البيانات من نظام العميل إلى نظام التأمينات، ومعالجتها آلياً دون تدخل بشري في العملية؛ فتوفر هذه الخدمة دقة وسرعة عالية؛ لإرسال حجم كبير من البيانات دون الحاجة إلى إدخالها فردياً عبر القنوات الإلكترونية الأخرى. كما أن هذه الخدمة تعتمد على أحدث تقنيات نقل البيانات وعلى

تقنيات أمنية متقدمة؛ كالشهادات الرقمية والتوقيعات الإلكترونية؛ لتحقيق أقصى درجات الأمان.

- **السداد الإلكتروني:** تيسيراً على أصحاب العمل والمشتريين اختيارياً، وتسهيلاً لعملية السداد الشهري للاشتراكات والتوسع في مجال توظيف الأساليب الإلكترونية في إتمام المعاملات، قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإطلاق خدمة السداد الإلكتروني عن طريق نظام سداد المتوفر في جميع البنوك المحلية. فيإمكان العميل سداد الاشتراكات الشهرية عبر القنوات التي يوفرها البنك؛ من موقع إلكتروني، وهاتف، وصراف آلي، وتطبيقات البنوك على الجوال الذكية.

- **الخدمات الاستباقية:** وتُعرف الخدمات الاستباقية بأنها الخدمات التي تسعى المؤسسة إلى تنفيذها قبل طلب المستخدم، ودون حتى أن يحتاج إلى مراجعة المؤسسة. فمثلاً لن يتم انتظار المستفيدة حتى تطلب من المؤسسة منحة زواج أو إضافة أحد أفراد الأسرة كمُعال؛ بل سيتم تنفيذ الخدمة حال حصول الحدث؛ مثل: الزواج، أو وصول مولود، أو حصول صاحب العمل على مكفول.

- **إدخال شكوى:** تتيح هذه الخدمة للمتقاعد أو غيره من المستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية أن يكتب شكواه، ويتبعها من خلال نموذج يتم تعبئته سواءً كانت شكوى عامة أو شكوى مرتبطة برقم طلب محدد.

- **تتبع المعاملات:** تتيح هذه الخدمة للمستفيد من نظام التأمينات الاجتماعية أن يتتبع معاملته من خلال نافذة يتم تعبئة البيانات فيها أو رقم المعاملة.

- **أداة التحقق من صحة الملف:** هي أداة بسيطة وبديهية؛ للتحقق من البيانات المنظمة في ملفات نصية؛ من أجل الإشارة إلى أن ملف الأجور سوف يتجاوز عملية استخراج الملف بنجاح أولاً قبل تحميله على نظام حماية الأجور، وتجعل واجهة الأداة من السهل التحقق من صحة ملف الأجور؛ من خلال تطبيق مجموعة من القواعد المحددة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

تستعرض الدراسة بالتفصيل في الإطار النظري لها، وبالرجوع للأدبيات العلمية المتخصصة في مجالات العمل الحكومي والوظيفة العامة وما ارتبط بهما - أهم ما جاء في محورها الأساسيين؛ ففي محورها الأول (التقاعد المبكر) تستعرض المفاهيم الأساسية، والأسباب التي تؤدي إلى التقاعد المبكر والآثار المترتبة عليه إيجاباً وسلباً على المنظمة وعلى الفرد المتقاعد مبكراً، مع عرض لتجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال، وفي محورها الثاني عن (التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية، وتأثير التقاعد المبكر عليه) تستعرض الدراسة أهم مفاهيم الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي لها، مع عرض للواقع الفعلي للآثار المترتبة على المنظمة جراء التقاعد المبكر.

المبحث الأول: التقاعد والتقاعد المبكر:

أولاً: التقاعد:

توجد العديد من الطرق والشروط للقبول والالتحاق بالعمل بالخدمة في أجهزة الدولة المختلفة، كذلك يوجد عددٌ من الأسباب والطرق التي تنتهي بها خدمة الموظف العام، والتي أوضحتها لائحة انتهاء الخدمة المعتمدة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٨١٣/١)، وتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٤٢٣ هـ والمعمول به اعتباراً من ١٤٢٣/١١/١٧ هـ ومن هذه الطرق والأسباب: الاستقالة، إلغاء الوظيفة، العجز الصحي، الغياب، الفصل بأمر ملكي أو بقرار مجلس الوزراء، بلوغ السن النظامية للتقاعد، أو طلب الإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن النظامية حسب نظام التقاعد، والحالة الأخيرة هي محل الدراسة.

ويتم العمل بأنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية في كل القطاعات؛ فعندما تنتهي خدمات الموظف؛ فإنه يُعد له بيان عن خدماته في الجهة التي يعمل بها، وعن خدماته في الجهات التي عمل فيها في السابق إذا كان قد عمِل في أكثر من جهة، ويتم إعداد هذا البيان

عن طريق الجهة التي يعمل بها؛ حيث تقوم بإعداد البيان وإرساله إلى وزارة الخدمة المدنية؛ لتدقيقه ومراجعته على ضوء سجلات الوزارة، ووضعه في صيغة بيان متكامل يُرسل بعدها إلى المؤسسة العامة للتقاعد. وهي مؤسسة عامة مقرها الرياض، وتتعاون مع فروع ومكاتب وزارة المالية في مختلف مناطق ومدن المملكة؛ لتسهيل عملية وصول المعاشات التقاعدية إلى أصحابها كما تتعامل مع أحد البنوك العاملة بصرف المعاشات عن طريقه. وتتحدد استحقاقات الموظف التقاعدية على ضوء نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١)، وتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٣٩٣هـ فأول ما ينظر إليه عند تسوية استحقاقات الموظف المتقاعد هو سبب إنهاء خدمته؛ فإذا كان إنهاء الخدمة لبلوغ السن النظامية، أو العجز الصحي عن العمل، أو الوفاة؛ فإنه يستحق معاشاً تقاعدياً مهما كانت مدة الخدمة، ويُحتسب هذا المعاش وفق المعادلة التالية:

$$\text{المعاش المستحق} = \frac{\text{عدد سنوات الخدمة} \times \text{الراتب الأخير}}{٤٠}$$

على ألا يقل الراتب التقاعدي في كل الأحوال عن (١٥٠٠) ريال شهرياً. أما إذا كان انتهاء الخدمة لغير الأسباب الثلاث السابقة؛ فإنه يُنظر في مدة الخدمة، فإذا كانت تبلغ خمساً وعشرين سنة؛ فإن الموظف المتقاعد يستحق معاشاً مهما كان سبب انتهاء خدمته، ويُحتسب الراتب التقاعدي وفق معادلات أخرى غير المعادلة السابقة. ويتم تنظيم تلك الأنظمة برعاية من قبل أرباب العمل والمؤسسات المعنية أو من قبل الدولة بالنسبة للموظفين الحكوميين. والموظف الحكومي المُحال للتقاعد بناءً على طلبه يجب أن يكون لديه خدمة لا يقل صافي مدتها عن (٢٥) سنة كاملة، أو مُحال للتقاعد بناءً على طلبه (التقاعد المبكر)، ولديه خدمة وفق أنظمة التقاعد مجموعها (٢٠) سنة فما فوق بشرط موافقة الجهة التي تملك حق تعيينه، وهنا أيضاً يجوز للموظف المتقاعد الحصول على معاش تقاعدي؛ بحيث يُسوى معاشه وفقاً لطرق ثابتة ومعمول بها.

١/١ مفهوم التقاعد:

مصطلح تقاعد مأخوذ من الفعل (تقاعد) وهو الجلوس أو الامتناع، ويعني وظيفياً التوقف عن العمل في نهاية الحياة الوظيفية، والمتقاعد هو الفرد الذي يعمل في عمل

حكومي خاضع لنظام التقاعد؛ حيث تُقْتَطَع نسبةٌ معينة من راتبه الشهري في أثناء فترة الخدمة على أن يَحِقَّ له بعد سنوات خدمة معينة الحصول على راتب تقاعدي وفق نسبةٍ محددة. (حياة، ٢٠١٤: ١١)، ومن ثَمَّ فإن التقاعد يُعَدُّ نوعاً من أنواع التأمين والحماية الاجتماعية للموظف وعائلته بعد انتهاء خدمته؛ من خلال ضمان مورد مالي مستمر يكفل له ولهم الحياة الكريمة؛ فعندما تنتهي خدمات الموظف يُعَدُّ له بيانٌ عن خدماته في الجهة التي يعمل بها، وعن خدماته في الجهات التي عمل بها سابقاً إذا كان قد عمل في أكثر من جهة، ويتمُّ إعدادُ هذا البيان عن طريق جهة عمله، ويُراجَع من قبل الوزارة وسجلاتها، ثم يُرْسَل إلى المؤسسة العامة للتقاعد؛ لتحديد استحقاقات الموظف التقاعدية، وتسهيل عملية وصول المعاش التقاعدي للموظف المحال للتقاعد مع أحد البنوك العاملة بصرف المعاشات.

وقد اختلفت الدول في تحديد سن التقاعد عن العمل، كما اختلفت في تحديد سن التقاعد حسب القطاع الوظيفي؛ مثل: القطاع المدني أو القطاع العسكري، وكانت أهم الأسس التي تم الاعتماد عليها في حسابه (Ahituv, 2004) هي:

- العمر الإنتاجي في كل مهنة.
- متوسط الحياة في كل مهنة.
- الأمراض الشائعة في كل مهنة.
- مستويات التخصص الضرورية للمهنة.
- نسبة عدد المتخصصين إلى عدد الأماكن الشاغرة في كل مهنة.
- نسبة التوظيف ومدى اتساع المهنة في الخطط المقبلة للدولة (حياة، ٢٠١٤: ١٥).

وبحسب منظمة العمل الدولية تُعَدُّ السنُّ النظامية للتقاعد محدداً مهماً لتكلفة نظام المعاشات التقاعدية للمتقاعدين، كما أن الممارسة المتصلة بالتقاعد أصبحت أكثر مرونة؛ فقد أصبح التقاعد أمراً متاحاً، كما أن سنَّ التقاعد المبكر هي أقلُّ سنَّ يجوزُ للعضو عندها أن يتلقى معاشاً من النظام، ومن الممكن أن تتباين أعمارُ التقاعد المبكر والنظامي حسب المهنة، وقد تختلف بالنسبة للذكور والإناث؛ إذ إن سن التقاعد الفعلي هي متوسط العمر الذي ينسحب عنده الأفراد من العمل النشط، ويبدوون بوجه عام في سحب مزايا التقاعد، وتُعدُّ سنُّ التقاعد النظامي في معظم الدول هي سن (٦٥) سنةً أو أقل، وهذه

السن هي الحد الأقصى بموجب معايير العمل الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية (التجديد، ١٤٣٦: ١)، رغم إمكانية حدوث استثناءات، وتكون سن التقاعد النظامي في البلدان الصناعية أعلى منها في الدول النامية؛ ففي الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تصل هذه السن عموماً إلى حوالي (٦٥) للذكور، أما في معظم بلدان الاقتصاد مركزية التخطيط؛ فإن سن التقاعد للذكور والإناث تتراوح بين (٥٥-٦٠) سنةً على التوالي، وقد اتبعت العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية سنَّ تقاعد (٦٠) سنةً، ومنها المملكة العربية السعودية.

٢/١ التقاعد المبكر:

عرّف القبيلات التقاعد بأنه «قرار إداري يُتخذ بمبادرة من الإدارة أو بطلب من الموظف العام، متى بلغ الموظف سنّاً معيناً، أو بلغت خدماته المقبولة حداً معيناً، وتنتهي بموجب هذا القرار علاقة الموظف بالإدارة على أن تخصص له معاشاً تقاعدياً» (القبيلات، ٢٠٠٣: ٢٣). أي إن التقاعد بصفة عامة يُخلي الموظف بصورة إجبارية أو اختيارية (ربيع، ٢٠١١: ٣٦٣) عن عملٍ كان يقوم به طوال سنوات عديدة من عمره، وتحوّل مصدر الدخل لديه من الراتب الشهري إلى المعاش التقاعدي؛ حيث يتم إحالة الموظف العام إلى التقاعد بقرار من الإدارة العامة على صورتين: إحداها بمبادرة من الإدارة العامة إذا ما تحققت شروط وضوابط معينة، ومنها بلوغ سن (٦٠) عاماً أو خدمة (٤٠) سنةً حسب ما نصّ عليه النظام، والثانية بناءً على طلب الموظف العام؛ إذ تُجيز تشريعات الخدمة المدنية للموظف العام أن يتقدم للإدارة بطلب لإحالاته إلى التقاعد إذا ما بلغت خدماته المقبولة للتقاعد مدّة معينة؛ وذلك وفقاً لشروط وضوابط تتطلبها قوانين التقاعد المبكر (القبيلات، ٢٠٠٣: ٣٤). وسعيّاً من بعض الأفراد للاستفادة من مزايا التقاعد المبكر يطرح البعض مقترح (شراء المدة المتبقية)؛ باعتبار أن مدة التقاعد المبكر طويلة (٢٠) سنةً بموافقة جهة العمل، و٢٥ سنةً بدون موافقة جهة العمل، ويتضمن المقترح أن يتولى الموظف الحكومي بعد مُضي (١٥) سنةً دفع المستحق من المستقطع التقاعدي لخمس سنوات، في مقابل حصوله على التقاعد المبكر (الزهراني، ١٤٣٦، صفحة التحقيقات).

١/٢/١ مراحل التقاعد المبكر:

يرتبط التقاعد المبكر بخمس مراحل أساسية في غاية الأهمية، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تتلاقى مهام تنموية معينة (الحواجري، ٢٠١٦)؛ ففي المرحلة الأولى تتلاقى ثلاث مهام:

- إدراك إمكانية التقاعد المبكر أو ضرورة التقاعد: ويُقصد به الحاجة إلى قبول حقيقة أن جميع الأدوار لها بداية ونهاية، وهذا الإدراك كما أوضحت الدراسات أصبح حاداً؛ إذ يأتي على المتقاعد وقت يكون فيه أكثر حكمةً وأكثر اتساقاً مع النقطة الموافقة للمجتمع (وقت النهاية)؛ كما تشير الدراسات إلى أنه يكون هناك عامان أو ثلاثة على الأقل للتفكير قبل وقت التقاعد المبكر.

- بداية الإعداد: هي أن يصبح الشخص المتقاعد مبكراً مستعداً؛ إذ يتضح في كثير من الدراسات أن الأشخاص المتقاعدين يميلون قبل وبعد التقاعد إلى تخصيص فترة قصيرة من الوقت تتراوح من سنة إلى سنتين؛ لتكون فترة مرغوبة، ومحددة للتدريب على الاستعداد للمرحلة المقبلة.

- اتخاذ القرار: هناك ثلاثة اختيارات أمام المتقاعد مبكراً في هذه المرحلة؛ مثل: الاختيارية في مقابل الإجبارية، الجزئية في مقابل الكلية، التدريبية في مقابل الفجائية.

والمرحلة الثانية تسير خلال دور الانفصال الشكلي؛ إذ إن هذا الدور أصبح له نظام، وله إجراءات تستحق الاهتمام، وذلك في عدد قليل من البلاد؛ إذ إن هذه الإجراءات تركز على الاهتمام بالماضي أكثر من توفّع المستقبل؛ بالرغم من الإشارة إلى توقع دور المستقبل.

أما المرحلة الثالثة؛ فهي مرتبطة بالتوافق والتكيف مع الموقف الجديد (التقاعد المبكر)؛ فالعديد من الأنظمة يتم وضعها في الاعتبار، والتخطيط لها، وانتقاء سلوك الدور؛ مثل: استمرار حياة العمل مقابل الالتزام بحياة دون عمل.

والمرحلة الرابعة تتمثل في ردود أفعال الإجهاد؛ إذ إن الإجهاد حالة مقلقة، ويجب أن يحدث رد فعل يهدف إلى التقليل من حدته إلى المستوى المسموح به، وتكون ردود الأفعال الناتجة عن الإجهاد وجدانية؛ مثل: الاكتئاب، القلق، الغضب، أو معرفة مثل: تحليل

الموقف، إعادة تفسير الأحداث، أو سلوكية؛ مثل: القيام بالأنشطة التي لا قيمة لها؛ فهذه مجموعة ردود أفعال يمكن أن تواجه النفس، أو البيئة؛ من أجل التغيير، أو تقليل مصدر الانفعال.

المرحلة الخامسة هي مرحلة النتائج؛ فقد تكون نتائج اتجاه قصير المدى، أو اتجاه بعيد المدى؛ وهي ناتجة عن ردود أفعال لخبرة الإجهاد الناتج عن عملية التقاعد المبكر، وبالرغم من أن عملية التقاعد المبكر قد تكون قصيرة؛ فإن العمليات النفسية، والاجتماعية المرتبطة بها يمكن أن تأخذ فترة أطول.

٢/٢/١ النماذج والنظريات المفسرة للتقاعد المبكر:

لقد تعددت المداخل والنماذج والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التقاعد المبكر، والتي تناولت الموضوع من جوانب متعددة، وبعض هذه النماذج والنظريات حاولت أن تضع الإطار المناسب لدراسة وتحليل السن التي عندها يُقرر الأفراد الانسحاب من العمل ومحدداتها، ومن هذه النماذج نموذج دورة الحياة، وقد تضمن النموذج العديد من المتغيرات المفسرة لظاهرة التقاعد المبكر؛ مثل: منطقة الإقامة، والسن وعدد سنوات الخبرة، ومستوى التعليم، وهل المبحوث رب أسرة، والحالة الصحية للمبحوث، والدرجة الوظيفية، واحتمال التقاعد من العمل، والعديد من المتغيرات الأخرى. والنموذج الاقتصادي (القحطاني، ٢٠٠٩م) الذي حاول معرفة العديد من العوامل والمتغيرات التي قد تدفع العديد من موظفي الحكومة نحو التقاعد المبكر؛ مثل: الاستهلاك الأمثل للأفراد، وخيارات الاستثمار الأمثل المتاحة في إطار يسمح للأفراد بضبط الاعتماد المالي للنشاط؛ من خلال اختيار قرار لا رجعة فيه، وتحديد الوقت المناسب لتوقيت قرار التقاعد المبكر. وهناك نماذج أخرى حاولت إيضاح تأثير التقاعد المبكر على الناتج المحلي الإجمالي للدولة؛ ومنها نموذج تقييم التكلفة للباحثين الذين وضعوا من خلاله إطاراً يسمح بتقييم احتمالية خسارة الناتج المحلي نتيجةً للتقاعد المبكر. ومن أهم النظريات المفسرة للتقاعد المبكر:

- **نظرية الاختيار العقلاني للتقاعد المبكر؛** إذ تؤكد (Pauwels, 2003) أن النظرية الاقتصادية التقليدية تلقي بجذورها على الفرضية التي تنص على أن الأشخاص في سوق العمل يتصرفون بعقلانية، وأن هناك مَنْ جادل كثيراً في أن العقلانية يجب أن تكون جزءاً من النظرية

الاقتصادية؛ لكي يُتاح استخدامها؛ لتوضيح البرهان والدليل التجريبي حول الكثير من قرارات الأفراد المتعلقة بترك العمل، وأوضحت أن العلماء ليسوا مطالبين بتوضيح وشرح التنظيمات التجريبية فحسب؛ لكنهم أيضاً مطالبون بتوضيح الأفعال العقلانية. وتقوم نظرية الاختيار العقلاني في اتخاذ القرار على مفهوم أن المتقاعد مبكراً عليه تقييم الوُضْع استناداً إلى إيجابية أو سلبية الوضع والموقف، وأن يتخذ المتقاعد مبكراً القرار الذي يُوحّد بين المواقف والصفات. كما تشير إلى أن هناك بعض الدراسات طوّرت نموذجاً يفترض أن المتقاعدين مبكراً يقومون بزيادة فوائدهم إلى الحد الأقصى من خلال تحليل مجموعة الظروف والملابسات الحالية التي تواجههم، وهذا النموذج يتوافق مع نظرية الفائدة الاقتصادية.

وترى (Pauwels, 2003) أن العقلانية تستلزم الافتراض الذي ينص على أن المستهلك يختار من بين الخيارات والمتغيرات الخيار الذي يحقق له أكبر قدرٍ من الرضا. كما ترى Pauwels أنه على الرغم من استخدام نظرية الاحتمال والتوقع في بحوث ومجالات عديدة؛ مثل: سلوك البحث عن الصفقات وعقدها، وفي التعرف على تأثير تكاليف الانخفاض في القرارات، وفي حقل البائعين والتسعين، وفي علوم الاقتصاد - إلا أنها لم تُستخدم أو تُطبّق في مجال بحوث التقاعد لأسباب؛ منها أن قرار التقاعد المبكر يتطلب التفكير والاستنتاج الشخصي من الوقائع أو المقدمات وأخذ المصادر الاقتصادية في الاعتبار، وأن الخيار العقلاني هو نظرية منطقية لتفسير السلوك الإنساني، ويُطبّق بصورة مناسبة على قرارات التقاعد المبكر، كما أنه من المنطقي اتخاذ القرار بالتقاعد مبكراً يجب أن يُتخذ في عمر يكون فيه المتقاعد بعيداً عن العمر الذي خطط له السن القانوني للتقاعد، وغيرها من الأسباب.

- نموذج دورة الحياة: ويُعد هذا النموذج الإطار النظري المناسب لدراسة وتحليل سن التقاعد المختارة ومحدداتها، وهو نموذج يُستخدم لدراسة كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، والدخل، والصحة، والاستهلاك، وعروض العمل، وبوجه عام يفترض نموذج دورة الحياة أن المتقاعدين مبكراً الذين يقومون بالادخار خلال حياتهم العملية؛ من أجل تلبية احتياجاتهم المادية في أثناء فترة التقاعد بشكل عام والتقاعد المبكر إذا لزم الأمر. ووفقاً لهذا النموذج؛ فإن المتقاعدين مبكراً في مستقبل أعمارهم يبحثون عن العمل، ويدخرون في السن المتوسطة، وينفقون هذه المدخرات بعد التقاعد؛ حتى يحافظوا على مستوى الاستهلاك نفسه خلال مراحل حياتهم.

كما يفترض نموذج دورة الحياة البسيط أن المستهلك يرى المستقبل بوضوح؛ لذلك فعندما يضع خطته المستقبلية يكون قادراً على معرفة مقدار دخله في أثناء حياته، والوقت المناسب للتقاعد، وكذلك توقع أوقات الاستهلاك الصعبة. ويتضمن هذا النموذج العديد من المتغيرات المؤثرة في قرارات موظفي الحكومة وغيرهم بالتقاعد المبكر؛ كمتغير العمر، فمن المتوقع أن يقل الاتجاه نحو اتخاذ قرار التقاعد المبكر كلما تقدم عمر المتقاعد، كما تم تضمين سنوات الخبرة المتراكمة خلال العمل في المؤسسة نفسها؛ إذ إنها تُعد على درجة كبيرة من الأهمية عند التنبؤ بقرار التقاعد المبكر. فالعاملون الذين أمضوا فترة طويلة من العمل في المؤسسة نفسها غالباً ما يكون مستوى أجورهم المتراكمة عالياً؛ مما يُعظم من مزايا معاشاتهم المستحقة، وفي المقابل يخفض مزايا المعاشات للعاملين الذين تقل سنوات عملهم بالمؤسسة، ومن ثمَّ يقلُّ احتمال إقدامهم تطوعياً على اتخاذ قرار التقاعد المبكر (Kilty & Behling, 1985).

- نموذج إيمانويل وستافروس باناجيس: تمَّ تقديم هذا النموذج في دراسة بعنوان الادخار والاستثمار من أجل التقاعد المبكر «تحليل نظري» قام بها الباحثان Emmanuel Farhi و Panages Stavros من مدرسة وارتون، قسم المحاسبة والمالية في جامعة بنسلفانيا، فلادلفيا الولايات المتحدة في ٢٠٠٥م؛ حيث قام الباحثان بدراسة الاستهلاك الأمثل والخيار التجاري في إطارٍ يسمح للمستثمرين بضبط الاعتماد المالي للنشاط؛ من خلال اختيار قرار لا رجعة فيه بالتقاعد، وتحديد الوقت الأمثل لتوقيت التقاعد، وأوضحت دراستهما أن الاستثمار من أجل التقاعد المبكر يؤدي إلى زيادة المدخرات، ويقلل الخوف من بعض المخاطرة، وبالتالي يدفع بالمتقاعدين مبكراً للدخول والمشاركة في الأسواق المالية، قام الباحثان بوضع نموذج اقتصادي تحليلي ورياضي، وقد تنبأ هذا النموذج بانخفاض نسبة البعد عن المخاطرة بعد الحصول على مكاسب تسويقية مالية؛ كالتي تمَّت ملاحظتها في التسعينيات من القرن العشرين، وقد حاول الباحثان معرفة العديد من العوامل ذات الصلة بموضوع التقاعد المبكر، وتأثيرها على قرارات المتقاعدين مبكراً ومنها الاستهلاك الشخصي، وأهمية أوقات الفراغ، والثروة عند التقاعد، والتوقيت المناسب لقرار التقاعد المبكر (Emmanwel & Panagers, 2007).

٣/١ سلطة قرار التقاعد المبكر:

تحرص التشريعات الخاصة بالتقاعد والخدمة المدنية على إعطاء الجهة المختصة بإحالة الموظفين العموميين إلى التقاعد قدرًا من حرية التصرف والتقدير عند ممارسة هذا الاختصاص ما دامت قانونية وللصالح العام (القبيلات، ٢٠٠٣: ٢٨-٢٩)؛ لذلك فإن قبول الطلب المُقدَّم من الموظف العام الذي لم تصل خدماته (٢٥) سنةً لإحالاته إلى التقاعد المبكر يُعدُّ أمراً جائزاً، ويترك تقديره للإدارة العليا؛ إلا إن رفضها لهذا الطلب يجب أن يكون صريحاً، ويصدر خلال المدة التي قررها النظام، أما الموافقة؛ فقد تكون صريحةً، وذلك بقبول الطلب خلال هذه المدة، أو ضمنيةً بانقضاء المدة القانونية دون صدور قرار صريح من الإدارة بالرفض أو القبول؛ حيث يُعدُّ الموظف في هذه الحالة محالاً على التقاعد بانتهائها. والفرق بين المتقاعد بصورة إجبارية أو اختيارية أن التقاعد الإجباري يتمُّ بسنِّ عمر (٦٠-٦٧) حسب نظام التقاعد في الدولة، وبالتالي يُعدُّ الفرد مُسنّاً ومن الناحية السيكلوجية في مرحلة الشيخوخة، والتي من أهمِّ مظاهرها تدهور الحواس؛ مثل: ضعف البصر أو ضعف السمع، كما قد يعانون من بطء الاستجابة في الأعمال الحركية (ربيع، ٢٠١١: ٣٦٥-٣٦٨)؛ لكن المتقاعد بصورة اختيارية؛ فهو قد يكون في وَضْعٍ صحي طبيعي؛ لذا يوجد بعض المتقاعدين تقاعداً مبكراً لا يتقاعدون فعلياً؛ لكن يواصلون نشاطاتهم في أعمال تجارية واستثمارية خاصة. نستخلص مما سبق أن قرار التقاعد المبكر يتمُّ بكامل إرادة الموظف (الطحيح، ١٤١٤: ١٤٩). ويوضح الجدول رقم (١) سن التقاعد المبكر والتقاعد النظامي في بعض البلدان على مستوى العالم.

جدول رقم (١)

سن التقاعد المبكر والتقاعد النظامي في بعض البلدان الغربية^(١)

البلد	موظف، +٧٠	موظف، ٦٩-٦٥	موظف، ٦٤-٦٠	موظف، ٥٩-٥٥	سن التقاعد النظامي	سن التقاعد المبكر
النمسا	%٠	%١	%٧	%٣٩	* ٦٥ (٦٠)	٦٠ (٥٧) *
بلجيكا	%٠	%١	%١٢	%٤٥	٦٥	٦٠
الدنمارك	%١	%٩	%٣٥	%٧٧	٦٥	لا يوجد
فرنسا	%٠	%١	%١٢	%٥١	٦٠	٥٧
ألمانيا	%٠	%٣	%٢٣	%٦٤	٦٧	٦٥
اليونان	%١	%٨	%٣١	%٥١	٦٥	٥٧
إيطاليا	%٠	%١	%١٢	%٣٤	* ٦٥ (٦٠)	٥٧
هولندا	%٠	%٣	%٢٢	%٥٣	٦٥	٦٠
إسبانيا	%٠	%٠	%٢٢	%٤٦	٦٥	٦٠
السويد	%١	%٥	%٥٨	%٧٨	٦٥	٦١
سويسرا	%٢	%٧	%٤٦	%٧٧	* ٦٥ (٦٤)	٦٣ (٦١)، * [٥٨]
المملكة المتحدة	%٢	%١٠	%٤٠	%٦٩	* ٦٥ (٦٠)	لا يوجد
الولايات المتحدة	%٥	%٢٠	%٤٣	%٦٦	٦٦	٦٢

* ملاحظات: يشير القوسان إلى اختلاف سن التقاعد عند الإنثاء.

(١) المصدر:

: Cols. 1-2: OECD Pensions at a Glance (2005), Cols. 3-6: Tabulations from HRS, ELSA and SHARE. Square brackets indicate early retirement for some public employees..(2005) <http://www.marefa.org/index.php/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF>

تاريخ الزيارة ٢٦/ مايو ٢٠١٦

جدول رقم (٢)

سن التقاعد المبكر والتقاعد النظامي في بعض الدول العربية

م	الدولة	سن التقاعد المبكر	سن التقاعد النظامي
١	المملكة العربية السعودية	(٢٠) سنة خدمة	العمر (٦٠) سنة
٢	الإمارات	العمر (٤٩) سنة	العمر (٦٠) سنة
٣	مصر	(٢٠) سنة خدمة	العمر (٦٥) سنة
٤	الكويت	(٢٠) سنة خدمة للذكر على ألا يقل العمر عن (٥٠) (١٥) سنة خدمة للأنثى على ألا يقل العمر عن (٤١) سنة.	العمر (٦٠) سنة
٥	الأردن	(٢١) سنة خدمة للذكر و(١٩) سنة للأنثى على ألا يقل العمر عن (٥٠) سنة.	العمر (٦٠) سنة للذكر و(٥٥) سنة للأنثى
٦	لبنان	العمر (٦٢) سنة	العمر (٦٤) سنة
٧	الجزائر	(٢٥) سنة خدمة	(٣٢) سنة خدمة

المصدر: لوائح إنهاء الخدمة للدول المذكورة والمنشورة في الإنترنت، تاريخ الزيارة ٢٦ مايو ٢٠١٦

٤/١ أسباب التقاعد المبكر:

يحدث التقاعد المبكر للموظف بانتهاء خدماته التي يقدمها لجهة عمله، ويتساءل الباحثان عن أهم الأسباب التي تدفع طالبي التقاعد المبكر إليه، بالرغم من أنهم في الغالب لا يزالون في قمة عطائهم؛ فتم حصر خمسة أسباب عجلت بارتفاع نسبة التقاعد المبكر لدى السعوديين بشكل عام من الجنسين خلال السنوات الأربعة الماضية، ووصولها إلى نسبة (٤١ %) من نسبة المتقاعدين الحكوميين؛ وخاصةً قبل سن (٥٠) عاماً بحسب الإحصائيات الصادرة مؤخراً عن المؤسسة العامة للتقاعد (التقرير الإحصائي، ٢٠١٥: ١٢١-١٢٢) دون أن يصاحب تلك الأسباب عجز أو عارض صحي. وأن الموظفين في أعمار السن ٤٠ عاماً فما دون ذلك؛ يخططون لهذه المرحلة ومدى جدواها؛ لتوفير مستوى معيشي مناسب لأسرهم؛ لذا

يوجد كثير من المتقاعدين يُفضّل التقاعد المبكر؛ لوجود بدائل مناسبة أبرزها توفير دخل إضافي؛ لتحسين المستوى المعيشي.

وكذلك فإن الغالبية العظمى من الموظفين الذين يستمرون لعمر ستين عاماً وقضاء خدمتهم كاملةً - هم الموظفون ذوو المرتبات المتدنية، على اعتبار أن مرتبات التقاعد ستقلّ ويقلّ المستوى المعيشي لديهم، وذلك على عكس الموظفين أصحاب المرتبات العالية الذين يفضلون التقاعد المبكر والاستمتاع بالحياة بالسفر وتربية الأبناء، وبعضهم ينشئ مشروعاً خاصاً يستثمر فيه خبراته الطويلة في القطاع الحكومي. خاصةً وأن توظيف المتقاعدين الحكومي في القطاع الخاص لا يعني إلغاء تقاعده في مؤسسة التقاعد، وإنما سيصبح له تقاعدان عبر مؤسستي التقاعد والتأمينات، وهو أمرٌ شجع كثيراً من موظفي الحكومة على طلب التقاعد المبكر في سن خمسين عاماً، وإكمال عشر سنوات في القطاع الخاص لحين وصول الموظف لعمر ستين عاماً، وهو الأمر الذي يمنحهم مرتبتين شهرياً من التقاعد؛ لعمله في القطاعين العام والخاص.

يذكر أن المؤسسة العامة للتقاعد (التقرير الإحصائي، ٢٠١٥: ١٢١-١٢٢) أعلنت عن إحصائية لها نهاية العام ٢٠١٥م تُبين ارتفاعاً في أعداد المتقاعدين خلال العام الماضي بنسبة بلغت (٧,٥٪)، ورفعت نسبة طالبي التقاعد المبكر إلى (٤٢٪) من إجمالي المتقاعدين المسجلين في المؤسسة بعد أن كانت لا تتجاوز (١٩٪) قبل أربعة أعوام. وكما تختلف أسباب التقاعد المبكر لدى الأفراد من الموظفين؛ فإنها تختلف أيضاً لدى المنظمات التي تُروج له؛ لذلك يمكن تقسيم أسباب التقاعد المبكر الإيجابية والسلبية إلى أسبابٍ على مستوى المنظمة، وأخرى على مستوى الفرد.

١/٤/١ أسباب التقاعد المبكر لدى المنظمة:

تُروج بعض المنظمات للتقاعد المبكر لديها؛ لمجموعة من الأسباب؛ منها إعطاء كثيرٍ منهم «الشيء الذهبي»، أي: ما يساوي راتبه لعددٍ من السنوات؛ بحيث يبحث عن عملٍ خاص أو تجارة خاصة مع تقديم الدعم المعنوي والاستشاري له إن كان في حاجة إليه، والتركيز على الموظفين المنتجين القادرين، وزيادة رواتبهم؛ لتتناسب مع إنتاجيتهم وعملهم. (الطحيح، ١٤١٤: ١٥١؛ العمار والغامدي، ٢٠١٥: صفحة المحليات؛ قاضي، ٢٠١٢: صفحة شذرات،

الرشيدي، ١٤٣٦: صفحة حوارات) ومثالاً على ذلك تجربة شركة الخطوط السعودية، ومن أهم الأسباب على مستوى المنظمة:

- تخفيض أعداد الموظفين خصوصاً كبار السن، وغير المؤهلين علمياً؛ لارتفاع مستوى العمر لديهم وانخفاض كفاءتهم.

- توفير فرص العمل للشباب بعد تنفيذ برامج التقاعد المبكر؛ لذا تحرص تلك المنظمات على إعادة توزيع الوظائف القائمة فيما بين مختلف الأعمار، وذلك بدلاً من إيجاد وظائف جديدة.

- جمود الكادر الوظيفي، وإيقاف العلاوة السنوية عند سنوات خدمة معينة، وانعدام الحوافز المشجعة؛ سواء الحوافز المالية أو الوظيفية.

- عدم الترتيبات طيلة العمر مع تساوي المبدع والمتميز مع التقليدي العادي.

- المساعدة في حل مشكلة البطالة.

- قلة الدورات التطويرية، ووجود الروتين اليومي الممل.

- الشعور بعدم الرضا الوظيفي؛ لندرة التقدير من قبل الإدارة، والمتمثل في كثير من قراراتها.

- تزايد أعباء العمل التي أثقلت كاهل الموظف، وخاصةً موظفي تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين.

٢/٤/١ أسباب التقاعد المبكر لدى الموظف المتقاعد:

إن المزايا المتوقعة من التقاعد المبكر للفرد لها أثر كبير على قراره بالتقاعد المبكر من عدمه؛ بحيث يتأثر قرار التقاعد المبكر بمجموعة من العوامل الوظيفية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية والصحية. (الطحيح، ١٤١٤: ١٥٠-١٥٢؛ العمار والغامدي، ٢٠١٥/٨/٣١: صفحة المحليات؛ المعشوق، ١٤٣٢: ٢٦٣؛ زاهد، ٢٠٠٢: ١٤)، ومنها:

١/٢/٤/١ العوامل الاستثمارية:

حيث يفكر الموظف في تقدير الإيرادات والدخل المتوقع من التقاعد المبكر، والأصل أنه كما يتمتع الأفراد بحرية العمل؛ فإن الموظف أيضاً حرٌّ في تصرفاته وسلوكه خارج نطاق

وظيفته؛ لكن ووفقاً لأحكام النظام يُفرض على الموظف غير ذلك؛ فالحياة الخاصة للموظف تنعكس على حياته الوظيفية، وتؤثر فيها والعكس كذلك؛ ولهذا حرصت التشريعات على حظر إتيان الموظف العام فعلاً لا يتناسب وكرامة الموظف سواءً في أثناء الوظيفة أم خارجها، (الظاهر، ١٤١٦: ٥٦)، كما أن النظام منع ممارسة بعض النشاطات التي من شأنها أن تضر بالوظيفة العامة وسمعة الموظف؛ لذلك تفرض الأنظمة قيوداً معينة على الموظف في ممارسته بعض النشاطات؛ مراعاةً لمركزه الوظيفي، وذلك لعدة أسباب منها أن ممارسة تلك النشاطات أو الأعمال تؤثر على استقلالية الموظف؛ لأن قيام أية رابطة بينه وبين الأفراد تؤثر على استقلاليته، كما يخشى أن يهمل أو يقصر في أعباء وظيفته، كما أن السماح للموظف بالقيام بأعمال أو نشاطات أخرى غير وظيفته تؤثر سلباً على زيادة البطالة؛ لأنه سوف يحرم غيره من مجال العمل، وأنه على الموظف أن يُكرس جُلَّ جهده ووقته لأعمال وظيفته، ولا يتطلع لغيرها أو يشتغل بها؛ فيهدر واجبه الحقيقي وحقوق الآخرين. لذلك نصّت المادة (١٢) من نظام الخدمة المدنية (١٤٠٤) على أن يمتنع الموظف عن الاشتغال بالتجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها أو أي عمل فيها أو في محلّ تجاري إلا إذا كان معيناً من الحكومة.

٢/٢/٤/١ العوامل الوظيفية:

والتي منها مكان وطبيعة ونوع العمل، ومدى ملاءمة كل منها لأداء مهامه، ونتاج الراحة الجسدية والنفسية جراء ذلك، وجمود الكادر الوظيفي أو توقف العلاوة السنوية أو انعدام فرص الترقّي؛ مما يسبب الضرر البالغ للموظف الحكومي، واحتمالية تساوي المبدع والمتميز مع غيره من الزملاء في الكثير من المواقف والأوضاع الوظيفية، وكذلك انعدام الحوافز المشجعة؛ سواء الحوافز المالية أو الوظيفية، وعدم وجود دورات تطويرية والروتين اليومي الملل؛ كذلك النظرة تجاه العمل وعدم الرضا الوظيفي؛ لعدم الشعور بالتقدير، وعبء العمل، ومحدودية حركة النقل أو عدم قناعة بالراتب والامتيازات، أو تبرُّم شديد من المشرف والإدارة، وعدم التوافق مع زملاء العمل وتقييد الصلاحيات وفساد الإدارة وغيرها. ومن خلال أدبيات الدراسة كان من أهم العوامل الوظيفية المؤثرة في قرار التقاعد المبكر تمثلت في مستوى الرضا الوظيفي، وكمّ ضغوط العمل، وطبيعة بيئة وظروف العمل؛

إذ تستند العلاقة بين الرضا الوظيفي والتقاعد المبكر على خلفية مرجعية قوية أسهم في تأصيلها عددٌ من البحوث والدراسات العلمية، وكما هو معروف أن مفهوم الرضا الوظيفي ليس مفهوماً أحادياً؛ بل مفهوماً متعدد الأبعاد بما يجسد الرضا الكلي الذي يستمدّه الموظف من وظيفته وجماعة العمل التي يعمل معها، ورؤسائه الذين يخضع لإشرافهم، وكذلك من المنظمة والبيئة اللتين يعمل فيهما، وإذا كان من الطبيعي أن يتأثر الرضا الوظيفي بنمط الشخصية وسماتها؛ فإن الجوانب الأخرى التي تؤثر فيه تندرج تحت ثلاث مجموعات أساسية (القحطاني، ٢٠٠٩م):

- ترتبط المجموعة الأولى بالعوامل المتعلقة بالوظيفة (عوامل بيئية وتنظيمية)، وهي عوامل خارجية وتتضمن العناصر التالية: العلاقات داخل حيز العمل، وتشمل: العلاقة مع الزملاء والعلاقة مع الرؤساء والمشرفين، وكذلك الأجور والمرتبات، والمزايا الاجتماعية والحوافز المادية والرضا عن فرص الترقية المتاحة، ودرجة الأمان الوظيفي والاستقرار في العمل. كما تشمل هذه المجموعة الرضا عن السياسات التنظيمية، وإجراءات العمل وظروفه، ومستوى الاتصالات داخل العمل، وسمعة المنظمة لدى الآخرين، والمستوى الوظيفي للموظف.

- والمجموعة الثانية من الجوانب التي تؤثر في مستوى الرضا الوظيفي لدى الموظف الحكومي وغيره أيضاً تشمل العوامل الذاتية للموظف، وتنقسم بدورها إلى فئتين تتفاعل إحداهما مع الأخرى؛ وهما: الفئة الأولى تتعلق بقدرات ومهارات الموظفين أنفسهم، والفئة الثانية تشمل الدافعية لدى الموظفين، وتأثير دوافع العمل لديهم.

- أما المجموعة الثالثة؛ فتضم عوامل متعلقةً بمحتوى الوظيفة، وتشمل إشباع الوظيفة لحاجات الفرد المختلفة، واستثمار قدراته ومهاراته، ومشاركة العامل في عملية صنع القرار، وتوفر فرص التجديد والابتكار داخل نطاق العمل، كما تشمل الشعور بالتميز، وإنجاز مهام الوظيفة، ونظرة المجتمع للوظيفة، وتشمل أيضاً درجة التجديد والقضاء على الملل في بيئة العمل كما تضم التوترات، والقلق ومسؤولية الفرد، ومدى استقلاله في وظيفته. ويأتي الرضا عن محتوى الوظيفة وتلبيتها لاحتياجات الموظف من بين أسباب الاستمرار في العمل، ويُعدّ عدم الانسجام مع محتوى الوظيفة عاملاً مؤثراً في التقاعد المبكر؛ إذ يشعر الفرد بعدم أهمية ما يقوم به؛ إما لإحساسه بعدم شعور الآخرين بأهميته، أو

لأن الوظيفة لا تحقق له المكانة الاجتماعية؛ فلا يحقق ذاته من خلالها، كما أن لطبيعة العلاقة بين زملاء العمل أثراً واضحاً على الاستمرار فيه؛ إذ إن دعم الزملاء بعضهم بعضاً يكون له أثر كبير في تخفيف العناء والمشقة، والذي يؤدي بدوره إلى الإحباط وانعدام الرضا الوظيفي، ومن ثم؛ يكون التفكير في ترك العمل، واتخاذ قرار التقاعد المبكر.

٣/٢/٤/١ العوامل النفسية والصحية:

يُنظر إلى العوامل النفسية، وعلاقتها بالتقاعد من ناحيتين، الأولى: تأثير هذه العوامل على اتخاذ قرار التقاعد المبكر، ويتضح أن حالة عدم الرضا عن العمل والضغوط النفسية تدفع باتجاه التقاعد المبكر. والناحية الأخرى: هي أثر هذه العوامل بعد التقاعد؛ حيث أظهرت الأدبيات وخاصةً دراسة الفوزان والعامري (٢٠٠٣م) أن التقاعد المبكر قد يزيد من معاناة المتقاعدين النفسية والاجتماعية؛ مثل: عزله الاجتماعية، وزيادة وقت فراغه، ورفع مستوى الملل ورتابة وروتين الحياة لديه. ويمكن تفسير ذلك من خلال بحث أوضاع الموظفين بعدما يتقاعدون؛ فإنهم يفقدون الكثير من العلاقات والصدقات، ويزيد ذلك أوقات فراغهم خصوصاً إذا لم يعملوا بعد تقاعدهم؛ لصعوبة إيجاد وظائف ملائمة تناسبهم في القطاع الخاص الذي يُقدّم مرتبات وحوافز غير مجزية أيضاً؛ إذ إن الغالبية العظمى من وظائف هذا القطاع لا تستقطب العديد من الشباب، ولا يوجد عليها إقبال من قِبَل الباحثين عن العمل.

كذلك أظهرت العديد من الدراسات أن أكثر العوامل الشخصية أهميةً بعد العامل الاقتصادي، والتي تؤثر في قرارات الموظفين وميلهم نحو التقاعد المبكر هو عامل الصحة؛ إذ وَجَدَ العديد من الباحثين أن الموظفين الذين هم في صحةٍ غير جيدة أكثر قبولاً بقرار التقاعد المبكر من ذوي الصحة الجيدة، ولكن بعض الدراسات الأخرى لا تدعم هذه الفرضية. ورغم وجود المحاولات التي تفسر الفرضية التي تبحث العلاقة بين عامل الصحة وتأثيرها على قرارات الموظفين بالتقاعد المبكر من العمل - فقد أكدت الدراسات من خلال الأدبيات على أن عدم توفّر الصحة الجيدة للفرد قد يؤدي إلى صعوبة قيامه بمهام وظيفته بالطريقة المثلى والمرضية؛ مما يجعل الفرد يتقاعد، ويترك العمل مبكراً.

وهناك تفسير آخر، وهو أن الموظفين قد لا يقبلون بقرار التقاعد المبكر؛ خوفاً من

فقدان الخدمات الصحية التي ترتبط بخيار مواصلته العمل. ولم يتم التوصل إلى علاقة بين عامل الصحة وقرارات الموظفين، والميل نحو التقاعد المبكر؛ ولكن بعد التحكُّم في العوامل الديمغرافية الأخرى، في حين أنَّ هناك دراسات أخرى ذهبت إلى أبعد من ذلك، عندما افترضت أنه لا تؤثر الصحة غير الجيدة في قرار التقاعد عند السن القانونية، وأن أهمية الصحة في عملية التوقع بقرار التقاعد المبكر قد تختلف باختلاف نوعه. كما أشارت إلى أن الضمان الصحي قد يكون أحد العوامل التي تُحدِّد توقيت التقاعد، والامتيازات الصحية لما بعد التقاعد مهمة جداً؛ إذ تستخدم كأداة لإعادة التطويع من قِبَل بعض الموظفين باتخاذ قرار التقاعد المبكر.

٤/٢/٤/١ العوامل الخاصة:

ومن أبرزها أن ساعات العمل تتعارض مع ظروف حياته العائلية، والرغبة في الاهتمام بالأسرة بشكلٍ خاص، والواجبات الاجتماعية بشكلٍ عام، أو مشكلات السكن والانتقال، أو الحالة الصحية العضوية أو النفسية، أو الرغبة في الراحة والترفيه والاستمتاع بجوانب الحياة، أو العبادة وحفظ القرآن الكريم، وغيره.

وقد اختلفت آراء الباحثين حول السبب الجوهرى المؤثر في قرار التقاعد المبكر؛ إذ يرى البعض أن الحالة الصحية تُعد أهم عامل مؤثر في التقاعد المبكر على الذكور (الطحيح، ١٤١٤: ١٥٠-١٥٢)، يليها مزايا المعاش التقاعدي، وفرص العمل لحسابه الخاص، وهناك أسبابٌ عجَلت بارتفاع نسبة التقاعد المبكر لدى السعوديين من الجنسين خلال السنوات الأربعة الماضية، ووصولها إلى نسبة (٤١%) من نسبة المتقاعدين الحكوميين وخاصةً قبل سن (٥٠) عاماً بحسب الإحصائيات الأخيرة لمؤسسة التقاعد لعام ٢٠١٥م، دون أن يصاحب تلك الأسباب عجزٌ أو عارضٌ صحي؛ لأن الموظفين في عمر (٤٠) عاماً فما دون يخططون لهذه المرحلة، ومدى جدواها؛ لتوفير مستوى معيشي مناسب لأسرته؛ لذا تجد كثيراً من المتقاعدين يُفضِّل التقاعد المبكر؛ لوجود بدائل مناسبة أبرزها توفير دخل إضافي؛ لتحسين المستوى المعيشي؛ إذ إن الغالبية العظمى من الموظفين الذين يستمرون للعمر النظامي (٦٠) عاماً هم الموظفون ذوو المراتب المتدنية، على اعتبار أن مُرتبات التقاعد ستقل ويقل المستوى المعيشي لديهم، على عكس الموظفين من أصحاب المُرَتبات العالية الذين يفضلون

التقاعد المبكر والاستمتاع بالحياة؛ بالسفر وتربية الأبناء، وبعضهم ينشئ مشروعاً خاصاً يستثمر فيه خبراته الطويلة في القطاع الحكومي.

وعلى مستوى التعليم العام (العضاضي، ١٤٣٦: صفحة الرأي) فإن ما بين العاملين ١٤٣٥ و١٤٣٦ هـ تضاعفت نسبة المعلمين الراغبين في التقاعد المبكر إلى (٢٠٠٪)، وغالبيتهم من المعلمين الأكفأ أصحاب الخبرات العالية، لأسباب مختلفة: أولها قلة الحوافز المادية والمعنوية مقارنةً بمهام ومتطلبات المهنة، وثانيها الملل الذي يصيب المعلم عند أدائه عمله. فالمنهج التنظيمي والنظام المدرسي بشكل عام يصيب المعلم بالملل، والسبب الثالث التغيير الدوري والمتسارع وغير المدروس للخطط والمنهج الذي تقوم به الوزارة.

وقد توصل السلطان وابن طالب في دراستهما (١٤٢٤هـ: ١٢٨-١٢٩) عن المتقاعدين في المملكة إلى أنه (١٥,٢٨٪) من المتقاعدين المدنيين كان تقاعدهم بناءً على رغبة شخصية (تقاعد مبكر)، وتبين أيضاً أن من أسباب التقاعد المبكر الرغبة في العمل الحر بنسبة بلغت (٢١,٧٢٪)، وتحسين مستوى الدخل بنسبة بلغت (١٨,٢٧٪)، والابتعاد عن العمل الذي كان يزاوله بنسبة (٢٢,٠٨٪)، والظروف الصحية (٩,٥٤٪)، والظروف الاجتماعية (٢,٧٠٪)، وأسباب أخرى غير محددة بنسبة (٢٦,٩٢٪).

٥/١ آثار التقاعد المبكر:

يؤكد مراقبون ومختصون في الموارد البشرية، أهمية تطبيق إجراء التقاعد المبكر للموظفين الرجال أسوةً بالنساء؛ من أجل العمل على ضخّ دماء جديدة قادرة على إيجاد نقلة نوعية في العمل الحكومي؛ إضافةً إلى القضاء على البطالة بين أوساط الشباب، والتي وصلت إلى مستوى مرتفع (Katherine, 2010). كما أن تطبيق التقاعد المبكر على الرجال فيه مصلحة للقطاع الذي يعملون به، مع الاحتفاظ بخطط المنظمة، ومنها تطبيق التقاعد المبكر المُحفّز، إلى جانب أن عدداً من الموظفين الذين يستحقون التقاعد المبكر، لا يحملون المؤهلات العلمية القادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل الحكومي. وذهب المختصون إلى أن التقاعد المبكر المُحفّز بحاجة إلى تفعيل من قبل الجهات الرسمية، وذلك راجع إلى عدد من الأسباب؛ منها: ضخّ فكر ودماء جديدة في العمل الحكومي بدلاً من "البيروقراطية" المعطلة، كاشفين أن إحصائية إنتاجية الموظف الحكومي لا توازي حجم اقتصاد وإمكانيات المملكة.

ومن زاوية اقتصادية؛ فإن استحداث نظام التقاعد المبكر الحكومي للموظفين الرجال يجب أن يكون مُحفِّزاً للموظف، وإلا ما الفائدة من إدراج التقاعد المبكر بدون وجود مُحفِّز للخروج، مثلما هو معمولٌ به في القطاعات الخاصة من وجود مُحفِّز كبير للموظف المتقاعد (Arndt, 1998)، وأنَّ التقاعد الحالي للموظف الحكومي لا يُعدُّ مُحفِّزاً له في ظل أوضاع المعيشة الحالية، مشيراً إلى أن خطوة التقاعد المبكر للموظفين الرجال خطوة رائعة فيما لو طُبِّقت على اشتراط الإحلال المباشر من الموظفين أصحاب الكفاءات والشهادات الجامعية، في ظل توفر عددٍ من خريجي الجامعات في أعداد الباحثين عن وظائف لهم، وأن مفهوم التغيير يُطرح بشكل واضح ومعروف للقيادات، وهذا يجب أن يكون بالقطاعات الحكومية لخدمة القطاع مستقبلاً. كما أن التقاعد المبكر للموظف الحكومي من شأنه إحداث نقلة في أداء العمل الحكومي، في ظل وجود عددٍ ليس بالقليل في الإدارات الحكومية لا يحملون شهادات تؤهلهم إلى القيام بأدوارهم، ويوازي ذلك وجود عددٍ كبيرٍ من الشباب الراغبين في العمل والباحثين عنه، ويحملون شهادات جامعية، وأن استحداث التقاعد المبكر للموظفين يحدث تغييراً في الأداء العملي للإدارات الحكومية، إضافةً إلى حل إشكالية البطالة التي وصلت إلى أعلى مستوى لها في المملكة؛ إذ بلغ عدد العاطلين السعوديين وفق نتائج مسح القوى العاملة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦، نحو (٦٩٣,٨) ألف عاطلٍ سعودي، بمعدل بطالة (١٢,١٪) العاطلون من قوة العمل السعودية البالغة (٥,٧٢) مليون فرد، منهم (٢٥٤,١) ألف عاطلٍ من الذكور. ووفقاً لتحليل وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، يُعد معدل البطالة في نهاية الربع الثالث هو الأعلى منذ الربع الثالث ٢٠١٢، حينما سُجِّل المعدل نفسه، وكان معدل البطالة بين السعوديين (١١,٦ ٪) في الربع الثاني ٢٠١٦. وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، بلغت قوة العمل السعودية (١٥) سنهً فأكثُر، وفي الربع الثالث ٢٠١٦، نحو (٥,٧٢) مليون فردٍ يشكلون (٤٢ ٪) من إجمالي السكان. وقد أظهرت نتائج المسح الذي تم خلال شهر أغسطس ٢٠١٦ الموافق شوال / ذو القعدة لعام ١٤٣٧هـ أن قوة العمل في السعودية بلغت (١٣,١٣) مليون فرد، يشكلون (٥٥,٣ ٪) من إجمالي السكان، منهم (١١,١٩) مليون فرد من الذكور، بنسبة (٨٥,٢ ٪)، وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة في نهاية الربع الثالث ٢٠١٦، أن جملة قوة العمل في المملكة للفئة العمرية (١٥) سنهً فأكثُر بلغت (١٣,١٢٨,٥١٠) أفراد، أي ما نسبته (٥٥,٣ ٪) من إجمالي عدد السكان (١٥)

سنةً فأكثر، منهم (١١,١٨٧,٣٨١) فرداً من الذكور بنسبة (٥٨,٢ %) (الاقتصادية، ١٧ نوفمبر ٢٠١٦).

إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة وجود تسربٍ لعددٍ من الكفاءات في الإدارات الحكومية، وانتقالهم إلى القطاعات الخاصة؛ مما أوجد عدداً من الموظفين من الجيل السابق، والذي من المحتمل أن يؤدي وجودهم إلى ضعفٍ في الأداء العملي، مشدداً على أهمية وجود مُحفّزات مادية واجتماعية للموظف الحكومي؛ من أجل التقاعد المبكر، كما هو معمولٌ به في القطاع الخاص؛ حتى يتسنى للإدارات العليا تحقيق أهداف التقاعد المبكر؛ مثل منح المتقاعدين راتباً كاملاً؛ متمثلاً بأن التأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التقاعد تمنح نسبة الراتب حسب النسبة المعتمدة، على أن تتحمل الحكومة أو الجهة المرتبطة بالقطاع النسبة المتبقية من الراتب.

وأما من وجهة نظر بعض المتخصصين في الموارد البشرية؛ فيرون أن واقع العمل الحكومي يُحتم على المسؤولين والقائمين على إيجاد خطة حكومية مع خلق ظروف تجعل من التقاعد للموظفين الرجال أسوأً بالموظفات أمراً مرغوباً لشاغلي الوظائف الحكومية (Thomas Fellmann, 2008)، وتشجيع الجميع على التقاعد المبكر وفق شروط وحوافز تحقق لهم حياةً كريمةً، مضيفاً أن عدداً من الأجهزة الحكومية قد تضخمت من حيث أعداد الموظفين الذين أمضوا أكثر من ١٥ عاماً من الخدمة في الجهاز الحكومي نفسه، وفي مقابل ذلك تواجدت أعدادٌ كبيرةٌ من العاطلين عن العمل وكثيرٌ منهم خريجون تعجز عن استيعابهم أيّ توسعاتٍ في الجهاز الحكومي؛ لذا فإن إيجابيات التقاعد المبكر تكمن في تفرُّغ مجاميع من أصحاب الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية للأعمال الخاصة؛ كتأسيس شركات فردية أو مغلقة أو مؤسسات استشارية؛ للاستفادة من مجالات عملهم ودراساتهم السابقة، إضافةً إلى دخول دماء جديدة لتسلّم القيادة في سوق العمل؛ مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي خفض نسبة البطالة، وخلق فرص مواتية؛ من أجل مواجهة البطالة المستشرية.

ومن الضروري إعادة النظر في سِنِّ التقاعد للموظف الحكومي مع إعداد حوافز للتقاعد المبكر إذا أردنا الإفادة من إيجابياته في فسح المجال أمام الشباب والفتيات العاطلين؛ للحصول على وظائف، كما أن ذلك يُعد فرصةً لضخ دماء جديدة في مجال

العمل يُطوّر من نوعية الأداء، ويمنح الديناميكية والحركة والفاعلية، وأن منح الموظف فرصة التقاعد وهو في سنٍّ مبكرٍ يجعله قادراً على مواجهة الحياة إلى جانب التخطيط الجيد؛ لتكييف حياته بعد التقاعد المبكر وفق أطر سليمة؛ لذلك فإن الدولة في هذا الصدد حريصةٌ كلَّ الحرصِ على أن يحظى الموظف الحكومي بالراحة ورغد العيش لا أن يضيق عليه ويُنْهَكَ حتى آخر يوم في حياته.

١/٥/١ الآثار الإيجابية على المنظمة:

تختلف الآثارُ الإيجابيةُ للتقاعد المبكر على المنظمة باختلاف الهدف منه، ومن أبرز آثار التقاعد المبكر الإيجابية (موبلي، ١٩٨٢: ٣٦-٤٠؛ القبيلات، ٢٠٠٣: ٣٤-٣٥؛ العبد اللطيف، ٢٠١٠: ل؛ حياة، ٢٠١٤: ٢٠-٢١) ما يلي:

- الاستغناء عن خدمات الموظف ذي الأداء الضعيف، وإحلال موظفٍ ذي أداءٍ أفضل بدلاً منه، وذلك يُعَدُّ من أكثر النتائج التنظيمية الإيجابية وضوحاً.
- الإبداع والمرونة والتكيف: يؤدي التقاعد المبكر إلى وجود فرص لتوظيف أفراد جدد، وقد يأتي هؤلاء الأفراد ومعهم معرفة وأفكار ومناهج وأساليب علمية حديثة، ومهارة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وإعادة التنظيم والتنوع.
- تناقض سلوكيات الانسحاب الأخرى: حينما لا يستطيع الموظفون ترك وظائفهم؛ بسبب قلة البدائل، وعلى الرغم من ذلك؛ فقد يلجؤون إلى اتباع أشكالٍ أخرى من الانسحاب؛ مثل: الغياب، والتأخير، والخروج المبكر، والتخريب، وأداء نوعية رديئة من العمل؛ لذا فإنه من المفيد للمنظمة أن يتركها مثل هؤلاء الأفراد، بدلاً من أن تتحمل تكاليفهم.
- الحدُّ من النزاع التنظيمي: قد تكون بعض النزاعات الشخصية أو الخاصة بالعمل ليست سهلة الحل، وهكذا فإن التقاعد المبكر قد يكون هو الحل النهائي للنزاع، وكلما كان النزاع متأصلاً ويشكل عائقاً أمام العمل التنظيمي؛ يكون التقاعد المبكر هو الملاذ الأخير لحل النزاع، وهذا النوع من التقاعد المبكر يكون إيجابياً من وجهتي النظر الفردية والتنظيمية على حدٍّ سواء.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص؛ وذلك من خلال وَضْعِ حوافز للموظفين العموميين

لترك الخدمة في القطاع العام، والتوجُّه نحو الاستثمار في القطاع الخاص، وبما يخدم المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للموظف في آنٍ واحد.

- **تخفيض أعداد العاملين لديها**، وبالتالي التخلص من البطالة المُقنَّعة في بعض الأجهزة الحكومية، وما تتطلبه من أعباء مالية إضافية تتمثل في: فروقات الرواتب، ومُخصَّصات النقل، وفاتورة الخدمات الأخرى؛ من أثاث وهاتف وكهرباء وامتيازات أخرى؛ خاصةً إذا كانت الزيادة في أعداد الموظفين تُشكِّل بطالةً مُقنَّعةً تُعيقُ الإدارة عن الانطلاق نحو تحقيق أهدافها وخططها الطموحة وهي مثقلة بتركةٍ كبيرةٍ من الموظفين، تضخمت نتيجة اعتباراتٍ سياسية واجتماعية واقتصادية خاطئة في الأوقات السابقة؛ لذلك توجد بعض الأنظمة التشريعية تحظر بشكلٍ نهائي إعادة تعيين أو التعاقد مع العاملين الذين يستفيدون من نظام التقاعد المبكر بالحكومة أو مؤسساتها العامة.

- **النتائج الاجتماعية الإيجابية**: وهي تتمثل في هجرة الموظفين إلى وظائف أحدث أو أكثر اتساعاً؛ إذ إنها تُعدُّ ضروريةً للتنمية الاقتصادية المستمرة، والهجرة لصناعات تدفع رواتب أعلى يمكن أن تزيد من دخل الفرد، وقد يؤدي تسرُّب العاملين من الوظائف التي يجدونها مجهدَةً إلى خفض التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالمظاهر النفسية والمادية للإجهاد (موبلي، ١٩٨٢: ٤٣-٤٤).

- **تعدد إستراتيجيات إعادة الهيكلة**: تختلف البدائل المستخدمة في إعادة هيكلة العمالة باختلاف إستراتيجية إعادة الهيكلة المستخدمة؛ وذلك لتعدُّد الإستراتيجيات التي يمكن استخدامها؛ ومنها: إستراتيجيات تخفيض قوة العمل عن طريق وسائل للتنافس الطبيعي، أو حوافز التقاعد المبكر، أو المشاركة في الوظيفة، أو إعادة التدريب، وغيره (عبد الله، ٢٠٠٥: ٣).

٢/٥/١ الآثار السلبية على المنظمة:

قد يترتب على التقاعد المبكر بعض الآثار السلبية على مستوى المنظمة، والتي من أهمها (موبلي، ١٩٨٢: ٢٧-٣٥؛ القبيلات، ٢٠٠٣: ٣٤-٣٥؛ عبد اللطيف، ٢٠١٠: ل؛ حياة، ٢٠١٤: ٢١؛ عبد الله، ٢٠٠٥: ٤-٥) ما يلي:

- **تكلفة التسرُّب، ومنها التكاليف النقدية**، والتي تُعدُّ النتيجة التنظيمية السلبية التي

تحظى بالدراسة بصورة متكررة، ورغم أن التركيز على أهمية قياس تكاليف التسرب استمر لسنوات عديدة؛ إلا إنه لا بد من اتباع نظام تقدير تكاليف التسرب ويكون متعارفاً عليه على نطاق واسع. ورغم أن تكاليف الموظف البديل قد تكون متشابهة سواءً أكان تارك الوظيفة جيداً أم ضعيفاً في أدائه؛ فإنه من المؤكد أن التكلفة والنتائج الحقيقية تختلفان بالنسبة للمنظمة باختلاف كل من نوعية تارك الوظيفة والموظف البديل. وتتفق دراسات تكلفة التسرب على أنه ذو تكلفة مرتفعة. وتتضمن تكاليف التسرب التكاليف الأصلية، وهي التكاليف التي تترتب على توظيف وتطوير الموارد البشرية، والتي يمكن تقسيمها إلى تكاليف مباشرة وغير مباشرة للتوظيف والتعليم، وتمثل تكاليف إحلال موظفين مكان موظفين آخرين، وتشمل تكاليف التوظيف، والتكاليف الإدارية، وتكاليف الاختيار، وتشمل المقابلة، وتكاليف التدريب، وتكاليف الإنتاجية المفقودة بين الأفراد الآخرين في أثناء تدريب الجديد، كما تتضمن التكاليف تكاليف الخروج؛ مثل: مكافأة نهاية الخدمة إن وُجدت، والمعاش التقاعدي.

- **تكلفة تعطيل الأداء**، والتي قد تكون ناتجة عن فقدان الكفاءة من جانب تارك العمل في الفترة التي تسبق انفصاله من العمل، وتكلفة وجود وظيفة شاغرة في أثناء البحث عن موظف بديل. ومن الممكن أن تكون هناك أيضاً تكاليف أخرى للأداء، وكلما كان تارك الوظيفة يتمتع بمهارات فردية أو يشغل وظيفة أساسية يكون لخسارته أثر متموج على الأداء قد يتجاوز نطاق الوظيفة الشاغرة. وقد يستمر هذا الأثر حتى يصبح الموظف البديل مندمجاً تماماً في العمل.

- **ارتباك الأنماط الاجتماعية والاتصالات**: تمتاز أية منظمة بما لديها من أنماط اجتماعية، وأنماط في الاتصالات الرسمية. وإذا كان تاركو العمل ممن يُعدون عاملين مشاركين وذوي قيمة، أو إذا كانوا أساسيين في شبكات الاتصال، أو إذا كانوا مجموعة عمل متماسكة؛ فمن الممكن أن يكون للتسرب آثارٌ سلبية على هؤلاء الموظفين المتبقين.

- **انخفاض المعنويات**: قد يؤثر التسرب سلباً في اتجاهات المتبقين في المنظمة؛ وذلك كنتيجة جزئية لوجود ارتباكات في الأداء، وفي الأنماط الاجتماعية والاتصالات، وقد يؤدي التسرب نفسه إلى إحداث تسرب إضافي من جرّاء التسبب في انحدار الاتجاهات، وتسليط الضوء على حقيقة وجود وظائف بديلة قد تكون متوفرة؛ لذا يبدأ الموظفون الذين لم يسبق لهم البحث عن وظائف بديلة في البحث عنها.

- استخدام الإستراتيجيات غير المتميزة في السيطرة على التسرب، وهناك نتيجة سلبية أخرى محتملة، ألا وهي استخدام إستراتيجيات غير متميزة في السيطرة على التسرب، وبما أن التسرب سلوكٌ يمكن مشاهدته ولا تتوفر معلومات كافية عن أسبابه ونتائجه؛ فإن الإدارة قد تستجيب له بصورة غير ملائمة وغير فعّالة، ومن الأمثلة على الإستراتيجيات غير المتميزة: إعطاء زيادات في الراتب للجميع، وتنفيذ دورات متعجلة وغيره.

- التكاليف الإستراتيجية للفرص الضائعة: يمكن أن يتسبب التسرب في إحداث أثر تنظيمي سلبي واحد؛ من جرّاء جعل المنظمات تؤجل أو تلغي المشروعات التي يُحتمل أن تكون مفيدة؛ خاصة إذا علمنا أن سوق العمل يعاني نقصاً بالنسبة لكثير من الوظائف في السنوات المتبقية من القرن العشرين، ويمكننا أن نتوقع أن يكون التسرب متغيراً مهماً في التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى للموارد البشرية.

- تحوّل الموظفين ذوي الخبرة من المنظمة إلى العمل لدى المنافسين، والإبقاء على الموظفين الجُدد، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى ضياع فرص على المنظمة للاستثمار، واستغلال تلك القدرة بصورة أفضل لصالحها، وللوصول إلى أهدافها.

٣/٥/١ الآثار الإيجابية على الموظف المتقاعد:

وقد يكون الفرد الذي يترك وظيفته مدفوعاً بتوقعات ذات نتائج إيجابية أكبر في الوظيفة الجديدة؛ تتمثل في توقُّع الحصول على مكتسبات وتحديات وظيفية أعلى لم يجدها في وظيفته الحالية، كما أنّ الفرد قد يترك العمل لأسباب شخصية؛ مثل الرغبة في السعي للحصول على فوائد لا علاقة لها بالعمل؛ مثل الانتقال إلى مكان آخر؛ للحصول على وظيفة لزوجته، والعكس صحيح. (أبو حيمد، ٢٠٠٨: ٨٢ - ١٦١؛ الزهراني، ١٤٣٦، صفحة التحقيقات؛ العبد اللطيف، ٢٠١٠: ل)، ومن أبرز الفوائد المتوقعة للفرد ما يلي:

١/٣/٥/١ الفوائد الصحية:

ممارسة الرياضة المناسبة، ومتابعة الحالة الصحية، والتخلص من ضغوط العمل وغيره. وقد أوضحت الدراساتُ حقائقَ أساسية ومهمة؛ للحفاظ على الصحتين: النفسية والبدنية، خلال سنوات ربيع العمر:

- أولاً: العمل في وظيفة تسبب التوتر والضغط المزمنين؛ قد يكون سبباً رئيسياً للشعور بالاكتئاب، ولمضاعفات صحية بدنية جسيمة.

- ثانياً: إن الحفاظ على النشاط الذهني والبدني بعد التقاعد، يكون إما من خلال الانخراط في وظيفة مؤقتة أو جزئية، أو من خلال المشاركة في النشاطات الاجتماعية، أو من خلال التطوع في مجالات إنسانية، أو الإسهام في خدمة مجتمعية، وكل ذلك يُعد في حد ذاته نشاطاً ذا أثر وقائي ضد تدهور الحالة النفسية والقدرات الذهنية، وضد الإصابة ببعض الأمراض التي تنتج عن تباطؤ النشاط العقلي والبدني. وقد كانت الحالة الصحية للمتقاعدين تقاعداً مبكراً محل دراسة أجراها علماء جامعة ستوكهولم بالسويد، ونُشرت عام (٢٠١٠م) في واحدة من أشهر الدوريات الطبية في العالم (British Medical Journal)، وتوصلت إلى أن التقاعد المبكر ذو فائدة ملحوظة على الصحة العقلية والنفسية على الأقل. فمن خلال متابعة (١٤) ألف موظف على مدار (١٥) عاماً، وتقييم حالتهم النفسية وصحتهم العقلية، قبل وبعد التقاعد المبكر في سن (٥٥) عاماً، وتبين انخفاض مقدار التوتر في حياتهم بقدر كبير، وانخفض بقدر مماثل إحساسهم الدائم بالإرهاق والتعب، الذي كثيراً ما يكون عَرَضاً ناتجاً عن الضغوط النفسية المصاحبة للعمل. وبالإضافة إلى الشعور بالتوتر والإرهاق الدائمين، وفي العام السابق للتقاعد، كان ربع العاملين يشكون من أعراض اكتئاب، ومن أمراض مزمنة؛ مثل: السكري، أو أمراض القلب والشرابين، بين واحد من كل عشرة منهم. ولكن بعد التقاعد، وبخلاف الانخفاض الملحوظ في الشعور بالإرهاق النفسي والبدني، انخفضت أيضاً حدة أعراض الاكتئاب بقدر ملحوظ.

وقد أجرى علماء جامعة ميرلاند بالولايات المتحدة دراسة نُشرت نتائجها في إحدى الدوريات المتخصصة في الصحة النفسية (Occupational Health Psychology, 2010)، وتوصلت إلى أن التوقف التام عن العمل بعد التقاعد المبكر له تأثير سلبي على الصحة البدنية؛ فمن خلال متابعة أكثر من (١٢) ألف شخص (٥١-٦١) سنة على مدار ست سنوات، اكتشف العلماء أن المتقاعدين وأصحاب المعاشات الذين انخرطوا بعد تقاعدهم في وظائف مؤقتة أو وظائف جزئية الوقت؛ كانت معدلات الإصابة بينهم بالأمراض المزمنة الرئيسية أقل من معدلاتها بين أقرانهم الذين توقفوا تماماً عن العمل بعد التقاعد المبكر. كما أن نشاطهم العام، وقدرتهم على أداء المهام الحياتية الاعتيادية، كانا أفضل أيضاً. وحتى الفوائد

النفسية والعقلية التي تُجنى من التقاعد، كان قدرها أعظم بين المتقاعدين الذين انخرطوا في أعمال مؤقتة أو جزئية بعد التقاعد.

٢/٣/٥/١ الفوائد الدينية:

ومن الفوائد الدينية للتقاعد المبكر، والتي وردت في الدراسات السابقة التفرغ والاستمتاع لوقت أطول للصلوات والعبادات في المساجد، وقراءة ودراسة القرآن الكريم وتعلّمه أو تعليمه للآخرين؛ من خلال مدارس التحفيظ المنتشرة أو المشاركة في برامجها المختلفة في المساجد المعتادة، وكذلك التفرغ بعض الوقت لتأدية فريضة الصيام، وتأدية شعيرة العمرة وغيرها من الأعمال التطوعية التي تُعد في مجمل الأعمال الصالحات لخدمة الأبناء والأسرة والأهل والمجتمع المحيط.

٣/٣/٥/١ الفوائد الاجتماعية والأسرية:

ومن الفوائد الاجتماعية للتقاعد المبكر؛ متابعة أحوال الأسرة والعائلة والمقربين من خلال متابعة الأحوال الاجتماعية، والسلوكية، والدراسية، وحضور المناسبات والحفلات الاجتماعية؛ لزيادة وتقوية الروابط الاجتماعية.

٤/٣/٥/١ الفوائد الذاتية:

يتيح التقاعد المبكر للموظف فرصة كبيرة للاستمتاع بالحياة بعيداً عن ضغوطات العمل؛ ومنها: تنظيم الوقت حسب الحاجات، ودون ضغوط العمل والواجبات، تنظيم المنزل، تنظيم أوقات النوم والراحة والعلاقات الاجتماعية، تنمية الهوايات، العودة إلى مسقط الرأس، والاستمتاع بالهدوء والسكينة.

٥/٣/٥/١ الفوائد التجارية:

ومنها ممارسة العمل الحر في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو أي عمل آخر بشكل مريح، وحسب رغباته، وما تسمح به أوقات راحته، العمل بالساعات لدى القطاع الخاص؛ مما يؤدي إلى تحسين الوضع المعيشي للموظفة؛ بسبب عملها لحسابها الشخصي.

٦/٣/٥/١ الفوائد المجتمعية:

المشاركة المجتمعية في تتبع أحوال المحتاجين من خلال الجمعيات الخيرية والمراكز الاجتماعية؛ كما يؤدي إلى توجُّه بعض المتقاعدين إلى الأعمال التطوعية والخيرية.

٧/٣/٥/١ السياحة والسفر:

لا شك أن في السفر والسياحة فوائد جمَّة ومتعةً شخصيةً، والتعرف على الشعوب والثقافات المختلفة لأمرٌ مهمٌّ للإنسان.

٨/٣/٥/١ الفوائد الإدارية:

ومن الفوائد الإدارية للتقاعد المبكر وجودُ فرصٍ للعمل في مجالاتٍ للإنسان فيها رغبة، وأمور يستمتع بتأديتها؛ مثل: العمل كاستشاري؛ بناءً على الخبرات والتجارب المتراكمة لديه. ويبيِّن الجدول التالي رقم (٣) أهم الآثار الإيجابية للتقاعد المبكر؛ وذلك على مستوى الموظف المتقاعد نفسه، أو على الأفراد المتبقين في العمل، وكذلك على مستوى المجتمع.

جدول رقم (٣)

أهم الآثار الإيجابية للتقاعد المبكر

المنظمة	الموظف المتقاعد	الأفراد المتبقون	المجتمع
التخلص من الأفراد ذوي الأداء الضعيف.	ازدياد المكتسبات.	ازدياد فرصة التحرك والانتقال الداخلي.	الانتقال لصناعة جديدة.
إدخال معرفة تكنولوجية جديدة من خلال الأفراد الجُدد، والعمل على إحداث تغييرات في اللوائح والإجراءات.	التقدم الوظيفي.	الحفز والتنبيه من زملاء العمل الجدد.	انخفاض في فروقات الدخل.

المنظمة	الموظف المتقاعد	الأفراد المتبقون	المجتمع
ازدياد فرص الحركة، والانتقال الداخلي، وازدياد المرونة الهيكلية.	انسجام أفضل بين الفرد والمنظمة، وبالتالي وجود ضغط أقل، واستخدام أفضل للمهارات.	ازدياد التماسك.	انخفاض تكاليف البطالة في سوق العمالة المتدهورة.
انخفاض في السلوكيات الأخرى: الغياب، التأخير، الاستئذان.	حافز متجدد في بيئة جديدة.	ازدياد الالتزام.	انخفاض التكاليف المتعلقة بضغط العمل.
إتاحة فرص لتخفيض التكلفة، ودمج الوظائف.	اكتساب قيم لا علاقة لها بالعمل.		
الحد من النزاعات (التنظيمية) المترسخة.	تعزيز الملاحظات الخاصة بالفاعلية الذاتية.		

المصدر: (موبلي، ١٩٨٢: ٤٧)

٤/٥/١ الآثار السلبية على الموظف المتقاعد:

قرار إنهاء خدمة الموظف المتقاعد مبكراً ليس بالأمر الهين؛ وذلك لما يتسم به من آثار مختلفة عليه وعلى أسرته وعلى جهة العمل أيضاً (السندي، ١٤٣٤: ٧١٠-٧١١؛ الغريب، ٢٠٠٥: ٣-٢)، ومن أهم الآثار التي يترتب عليها ما يلي:

١/٤/٥/١ انخفاض الدخل الشهري:

ينخفض الدخل الشهري للموظف المتقاعد مبكراً، والذي كان يحصل عليه من العمل مقارنةً بالمعاش التقاعدي؛ نتيجة توقف راتب الموظف، ونحوه من البدلات والمكافآت والمزايا التي كان يتقاضاها بموجب شغله الوظيفية.

٢/٤/٥/١ فقدان المكانة الاجتماعية:

يفقد الموظف المتقاعد مبكراً جزءاً من (أو كل) المكانة الاجتماعية التي كان يحظى بها عند اشتغاله بمركزه الوظيفي في جهة العمل.

٣/٤/٥/١ تغيير الوضع المهني:

يتغير الوضع المهني للمتقاعد مبكراً، ويحسُّ فقدان الكثير من الأدوار المرتبطة بالعمل؛ سواءً كان ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر.

٤/٤/٥/١ المخاطرة في الوضع الجديد:

قد يملك الأفراد معلومات غير دقيقة وغير مكتملة عن المنظمات التي يزعمون الالتحاق بها، كما أن الأفراد قد يسرعون أو يرشدون عقلياً قرارهم بترك صاحب العمل السابق؛ كأن يكون لديهم توقعات مفرطة في التفاؤل، والتي سرعان ما يتبين عكسها، ومن النتائج السلبية الأخرى المحتملة الموجودة لدى الفرد؛ أنه قد ينطوي ترك العمل على خسارة في المنافع غير المستثمرة، وفي الأقدمية، وفي العلاوات الإضافية المرتبطة بها وغيره. ويبين الجدول التالي رقم (٤) أهم الآثار السلبية للتقاعد المبكر، وذلك على مستوى المجتمع الذي يتعايش فيه.

جدول رقم (٤)

أهم الآثار السلبية للتقاعد المبكر

المنظمة	الموظف المتقاعد	الموظفون المتبقون	المجتمع
تكاليف (البحث عن أفراد ملء الشواغر، والتوظيف، والاستيعاب، والتدريب)	فقدان الأقدمية وغيرها من العلاوات الإضافية ذات العلاقة.	إرباك الأنماط الاجتماعية، وأنماط الأعمال.	ازدياد تكاليف الإنتاج.
تكاليف الإجراءات الخارجية.	خسارة المنافع غير المستثمرة.	فقدان زملاء العمل ممن يتمتعون باحترام وتقدير وظيفي.	عدم المقدرة الإقليمية على الاحتفاظ بالصناعة أو اجتذابها.
إرباك الهياكل الاجتماعية والاتصالات.	إرباك أنظمة المساندة العائلية والاجتماعية.	انخفاض الرضا الوظيفي.	

المجتمع	الموظفون المتبقون	الموظف المتقاعد	المنظمة
	ازدياد في عبء العمل في أثناء وقبل تأمين البدائل.	ظاهرة (العشب يبدو أكثر اخضراراً في الجانب الآخر) وما يتلوها من التحرر من الوهم.	خسارة الإنتاجية (في أثناء البحث عن بدائل، وإعادة التدريب)
	انخفاض التماسك.	تكاليف ذات علاقة بالتضخم (مثل: تكلفة الرهن).	خسارة الأفراد ذوي الأداء المرتفع.
	انخفاض في الالتزام.	الضغط المرتبط بالدرجة الانتقالية.	انخفاض الرضا بين المتبقين.
		إرباك المسار الوظيفي للزوج أو الزوجة، ارتداد المسار الوظيفي.	إيجاد (إستراتيجيات غير متميزة؛ للسيطرة على التسرب).

المصدر: (موبلي، ١٩٨٢: ٤٧)

٦/١ وسائل معالجة آثار التقاعد المبكر:

تتحفظ بعض المنظمات على مسألة التقاعد المبكر؛ نظراً لآثاره السلبية عليها، وبالتالي تحاول إيجاد بدائل أخرى لها، وقد طرح عددٌ من الباحثين (الطحيح، ١٤١٤: ١٥٦-١٥٧) بدائل عديدة؛ لمعالجة التقاعد المبكر، والتي منها ما يلي:

- التدريب على أعمال ومسؤوليات مختلفة؛ بما في ذلك مواعيد العمل المرنة، وتخفيض ساعات العمل، وتعديل الوظيفة، ومشاركة أكثر من شخص في وظيفة واحدة.
- تطوير المهنة، وتقديم استشارات؛ تهدف إلى التطوير المهني في العمل.
- تخفيض مزايا التقاعد المبكر.
- زيادة عدد السنوات المطلوبة للتأهيل للتقاعد المبكر.
- التقاعد التدريجي أو الجزئي.
- زيادة عدد السنوات المطلوبة لذلك التأهيل، مع تقديم مزايا تعادل نسبياً مزايا التقاعد المبكر.

- ومواعيد العمل المرنة.
- العمل كمستشار للشركة.

ثانياً: التقاعد المبكر في المملكة العربية السعودية:

يُعد نظام التقاعد ومعاش التقاعد من الضمانات الاجتماعية التي تقدّمها الدولة للموظفين؛ كالتزام طويل المدى يستفيد منه الموظف وعائلته من بعده، ويُعد التقاعد جزءاً مهماً من شروط الخدمة، وعلى قدر فوائده يكون جذب الكفاءات للسلك الوظيفي الحكومي؛ مما يشجع الموظف على تأدية عمله وإعطائه كل اهتمامه، وتفكيره حتى لا ينشغل في أمور مستقبله ومستقبل أسرته من بعده. وقد عرّفت المملكة أول نظام للتقاعد في عام ١٣٦٤هـ ثم نظام التقاعد في عام ١٣٧٨هـ ثم نظام التقاعد في عام ١٣٨١هـ وأخيراً نظام التقاعد الصادر في عام ١٣٩٣هـ وهو ما زال ساري المفعول حتى تاريخه (السنيدي، ١٤٣٤: ٥٧٣-٥٧٤؛ الثقفي، ١٤٢١: ٣-٢).

وبصفة عامة تنتهي الخدمة بقرار إداري من الجهة التي تملك حق التعيين لأسباب متعددة؛ قد يرجع البعض منها إلى رغبة الموظف؛ كالاستقالة أو التقاعد المبكر، وقد يرجع البعض إلى تقدير الإدارة؛ كالفصل لعدم الصلاحية في سنة التجربة أو الانقطاع عن العمل بدون عذر مشروع لمدة لا تزيد عن (١٥) يوماً متصلةً أو ثلاثين يوماً متفرقةً خلال السنة (السنيدي، ١٤٣٤: ٧٠٠). وما يهّمنا هو انتهاء الخدمة بالإحالة إلى التقاعد المبكر؛ حيث يستحق الموظف المعاش التقاعدي في عدة أحوال؛ منها بلوغه في الخدمة (٢٠) سنةً، وهي فرصة أتاحها نظام التقاعد المدني المادة (١٨) الصادر سنة ١٣٩٣هـ لمن بلغت خدماته للدولة هذا القدر من السنين؛ ولكن ظروفه الخاصة لم تساعد على الاستمرار، إلا أنه كعادة النظام عند إتاحة فرصة للموظف لا بد أن يقابلها بما يراعي مصلحة العمل، فقد اشترط للإحالة إلى التقاعد عند بلوغ (٢٠) سنةً في الخدمة الشروط التالية:

- أن يكون طلب الإحالة إلى التقاعد المبكر بناءً على رغبة الموظف نفسه.
- أن تبلغ مدة خدماته عند تقديم الطلب (٢٠) سنةً، بعد استبعاد أيام الغياب، ومُدّد الإجازة الاستثنائية دون أن تبلغ خدمته (٢٥) سنةً؛ إذ إنه عند بلوغه المدة الأخيرة يستحق معاشاً تقاعدياً بموجب النظام بغض النظر عن سبب إنهاء خدماته.

- أن توافق جهة عمل الموظف (الوزير أو مَنْ يفوضه) على طلب الموظف بإحالاته للتقاعد المبكر، ويجوز إلغاء قرار الإحالة إلى التقاعد المبكر المُحدّد بتاريخ معين، إذا كان الموظف مستمراً في عمله، وكان إبداء رغبته في الاستمرار في الخدمة قبل نفاذ قرار الإحالة للتقاعد المبكر.

وملخص أحكام نظام التقاعد المدني (الثقفي، ١٤٢١: ٢-٤):

- سريان أحكام نظام التقاعد المدني على جميع الموظفين السعوديين المدنيين المعيّنين على مراتب في الميزانية العامة للدولة.

- حصول الموظف عند انتهاء خدمته على معاش شهري يُصَرَف له طيلة حياته، ثم ينتقل من بعده إلى المستحقين من الورثة، أو على مكافأة تُدفع مرةً واحدةً كمبلغٍ مقطوعٍ له أو للمستحقين عنه.

- وجوب استقطاع نسبة معينة شهرياً من الراتب الأساسي للموظف بواقع (٩٪)، وأن تؤدي وزارة المالية حصةً مماثلة لما يؤديه الموظف.

- أن تُستثمر المبالغ المتحصلة بواسطة صندوقٍ مستقل ذي ذمةٍ ماليةٍ مستقلةٍ تديره مصلحة معاشات التقاعد بوزارة المالية.

وحسب المادة الرابعة من لائحة انتهاء الخدمة؛ تكون إحالة الموظف إلى التقاعد المبكر - مهما كانت مرتبته؛ بما في ذلك شاغلو المرتبتين الخامسة عشرة أو الرابعة عشرة - بموافقة الجهة التي تملك حق التعيين لمثله، إذا بلغت خدماته عشرين سنةً، ولم تتجاوز خمساً وعشرين سنةً؛ لكن متى بلغ مَنْ يشغل إحدى المرتبتين السابقتين خمساً وعشرين سنةً فأكثر تكون إحالاته إلى التقاعد المبكر بقرارٍ من الوزير المختص، أو رئيس المصلحة المستقلة بعد استئذان المقام السامي (لائحة انتهاء الخدمة، ١٤٢٣: ٢).

١/٢ الحقوق التقاعدية:

الحقوق التقاعدية تنقسم إلى: مكافآت مقطوعة، ومعاشات مستمرة، وهي التي تُدفع للمتقاعد أو لورثته المستحقين بعد وفاته (السنيدي، ١٤٣٤: ٥٧٣). وما يهْمُنا هنا هو نظام التقاعد المدني، والذي يُطبّق على جميع الموظفين السعوديين المعيّنين على مراتب في الميزانية

العامة للدولة، أو ميزانيات الهيئات العامة. ومن أهم ما ورد فيه:

أ- الحسميات التقاعدية: ويتم الحسم شهرياً نسبة (٩٪) من الراتب الأساسي، كما تؤدي وزارة المالية أو الهيئة العامة حصةً مماثلة لما يؤديه الموظف.

ب- الاستحقاقات التقاعدية: وهي قد تكون:

- المعاش الشهري: وهو مبلغ يستحقه الموظف بصورة مستمرة فور انتهاء الخدمة وانقطاع راتبه.

- مكافأة مقطوعة.

ويتم تسوية المعاش التقاعدي في الحالات النظامية التي يُحال فيها الموظف للتقاعد؛ مثل: بلوغه سن التقاعد أو طلبه للتقاعد المبكر. (نظام التقاعد المدني، ١٣٩٦: المادة (١٩))
بواقع (جزء من أربعين جزءاً) من الراتب الشهري الأخير، وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في التقاعد على ألا تتجاوز (٤٠) سنة، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{المعاش التقاعدي} = (\text{الراتب الأساسي} \div ٤٠) \times \text{عدد سنوات الخدمة.}$$

ويستحق الموظف المعاش التقاعدي وفق المادة السادسة من لائحة انتهاء الخدمة، والمادة (١٥) من نظام التقاعد المدني (نظام التقاعد المدني ١٣٩٣: المادتان (١٥-١٨)؛ قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (٩٢٤): ١٤٠٤) في الحالات التالية:

١- بلوغه من العمر (٦٠) سنة، وهو تاريخ الإحالة إلى التقاعد؛ حيث يستحق الموظف المعاش مهما كانت مدة خدمته ويحد أدنى (١٥٠٠) ريال، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٣) وتاريخ ١٤١٩/٩/٢٤هـ باستثناء من بلغ سن التقاعد وهو في سنة التجربة؛ إذ لا تُحتسب خدمته لغرض التقاعد.

٢- بلوغه في الخدمة المحسوبة للتقاعد على الأقل (٢٥) سنة، أو بلوغ خدماته المدنية والعسكرية في التقاعد المدة المشار إليها على الأقل.

٣- بلوغه في الخدمة (٢٠) سنة بشرط موافقة جهة عمله على إحالته للتقاعد، والذي يُعرف بالتقاعد المبكر.

٤- الخدمة المحسوبة لأغراض التقاعد هي المدد الفعلية التي تُقضى في إحدى الوظائف

المعتمدة في الميزانية العامة للدولة، أو في ميزانية الهيئات العامة، أو التي يكون شاغلها خاضعاً لأنظمة التقاعد السابقة بعد استبعاد مُدَد الغياب بدون إجازة، والإجازات التي تُمنَح للموظف بدون راتب، كما أنه يُشترط لاحتساب مدة الإعارة ومدة الإجازة الدراسية بدون مرتب لغرض التقاعد أن يؤدي الموظف الحسميات التقاعدية عنها على أساس كامل مرتب الوظيفة. (نظام التقاعد المدني، ١٣٩٦: المادتان (١٦-١٧))، كما يتم استبعاد مدة كف اليد التي تقرر حرمان الموظف من راتبه، وكسور الشهر في مدة الخدمة.

٥- بلوغه في الخدمة (١٥) سنةً في حالة إنهاء خدمته؛ بسبب إلغاء وظيفته أو فصله بقرار من مجلس الوزراء أو بأمرٍ سامٍ لأسباب غير تأديبية.

٦- وفاة الموظف مهما كانت مدة خدمته.

٧- العجز الصحي عن العمل مهما كانت مدة خدمته.

كما تجدر الإشارة إلى المادة (٦/٣) من النظام، والتي لا تسمح بأن تكون مُدَد الاشتراك المضمومة بين نظامي التقاعد المدني، ونظام التأمينات الاجتماعية مدداً مكملَةً لاستحقاق التقاعد المبكر قبل بلوغ الستين؛ ما عدا حالات الوفاة والعجز والتنسيق من الخدمة أو أن يكمل المدة التي يتطلبها النظام الأخير؛ للحصول على المعاش، ومنه المعاش المبكر؛ وذلك باعتبار أن الغاية الأساسية لصدور أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية هو تأمين موردٍ مالي ثابت للموظف ولأسرته عند انقطاع مورد الوظيفة؛ بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة (نظام تبادل المنافع، ١٤٢٤: ٦).

٢/٢ إعادة الموظف المتقاعد تقاعداً مبكراً إلى الخدمة:

استحقاق الموظف المتقاعد تقاعداً مبكراً للمعاش التقاعدي لا يحول بينه وبين العودة مرةً أخرى ما دامت الشروط اللازمة للالتحاق بالوظيفة العامة متوفرةً فيه. وقد حدّد نظام التقاعد المدني كيفية معاملة صاحب المعاش في حالة إعادته للخدمة بإحدى الوظائف المنتفع شاغلها بأحكام هذا النظام (نظام الخدمة المدنية، ١٣٩٦: المادة (٣١))، وفي حالة إعادة صاحب المعاش إلى الخدمة يتم وفق معاشه طيلة مدة خدمته الأخيرة، ويعامل بعد انتهائها بالأصلح له.

أما تسوية المعاش فيكون على أساس مجموع مدتي خدمته السابقة والأخيرة، أو يُسَوَّى عن المدة الأخيرة معاشه مهما بلغت مدة خدمته المحسوبة للتقاعد، ويضاف إليه المعاش الذي كان يتقاضاه قبل عودته إلى الخدمة، وحسب الفقرة (ب) للمادة الخامسة من لائحة انتهاء الخدمة لا يجوز تعيين الموظف الذي انتهت خدمته بالاستقالة أو الإحالة إلى التقاعد المبكر إلا بعد مُضي فترة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة (لائحة انتهاء الخدمة، ١٤٢٣:٣). كما تنص المادة الثانية من قواعد التعاقد مع المحالين إلى التقاعد (١٤٢٠) إلى أنه لا يجوز التعاقد مع من أُحيل إلى التقاعد المبكر - قبل بلوغ السن النظامية للإحالة إلى التقاعد - بأية صورةٍ من صور التعاقد (قواعد التعاقد مع المحالين إلى التقاعد، ١٤٢٠: ١١).

٣/٢ الوضع الراهن للتقاعد المبكر:

بادرت العديد من الدول في العالم برفع سن التقاعد لموظفي الدولة؛ إذ أقرت فرنسا برفع السن من (٦٠) عاماً إلى (٦٢) عاماً ميلادياً، وكذلك اليونان من (٦٥) إلى (٦٧) عاماً ميلادياً، وفي مطلع العام ١٤٣٨هـ فتح مجلس الشورى السعودي ملف تعديلات نظام التقاعد المدني وأهمية وجود دراسات ميدانية مالية مستفيضة عن سن التقاعد في الأجهزة الحكومية بالمملكة، ومدى الحاجة لرفع هذه السن من عدمه؛ إذ حصل مجلس الشورى على موافقة مبدئية من المؤسسة العامة للتقاعد على رفع سن التقاعد من (٦٠) عاماً إلى (٦٥) عاماً، ويُشار إلى أن سن التقاعد بالسعودية يُعد من الأقل عالمياً؛ حيث يُقدَّر بـ (٦٠) عاماً هجرياً أي: ما يعادل (٥٨) عاماً ميلادياً فقط، وهي عادةً ما تكون سنّاً صغيرة، ويكون لدى الموظف الحكومي القابلية للعمل بعد تلك السن؛ مما يؤدي إلى مشكلات إكتوارية تنتج عن إقدام الموظف الحكومي على التقاعد المبكر.

يُذكر أنّ كثيراً من ذوي التوجهات داخل مؤسسات المجتمع السعودي يرون أن سن التقاعد الحالية لا تتوافق مع ما وصل إليه مستوى الرعاية الطبية والاجتماعية التي يحظى بها المواطن السعودي، والذي أدى إلى ارتفاع متوسط الأعمار ارتفاعاً يتطلب دراسة السن الحالية للتقاعد؛ ففي وقتٍ انخفض فيه العدد الإجمالي للمتقاعدين من الوظائف الحكومية في السعودية خلال العام ٢٠١٥م إلى أدنى مستوياته منذ نحو (١٠) سنوات، شهد العام نفسه زيادةً في أعداد الموظفين الذين طلبوا التقاعد المبكر مقارنةً بما كانت عليه في عام ٢٠١٤م.

وفي هذا السياق كشف تقريرٌ حديثٌ للمؤسسة العامة للتقاعد عن تراجعٍ في معدلات تقاعد الموظفين الحكوميين خلال عام ٢٠١٥م، مسجلةً بذلك أدنى مستوياتها منذ نحو (١٠) سنوات متتالية؛ إذ بلغت نسبةً زيادة المتقاعدين الجُدد (٦,٧٦٪) مقارنةً بعدد المتقاعدين الإجمالي خلال العام السابق. وعلى الرغم من حجم التراجع الملحوظ في عدد المتقاعدين الجُدد خلال العام ٢٠١٥م؛ فإن معدلات الموظفين الذين طلبوا التقاعد مبكراً ارتفعت بما نسبته (٧,٥٪) خلال عام ٢٠١٥م، مقارنةً بما كانت عليه في عام ٢٠١٤م. وبحسب تقرير المؤسسة العامة للتقاعد؛ فقد سجلت نسبة المتقاعدين الجُدد مقارنةً بعددهم الإجمالي أعلى نسبة زيادة في عام ٢٠٠٧م حينما بلغت (٩,١٤٪)، فيما بلغت خلال عام ٢٠٠٦م نحو (٨,٦٨٪) في وقتٍ تراوحت فيه معدلات نسبة الزيادة في أعداد المتقاعدين بين مستويات (٦,٧٦٪، ٩,١٤٪) خلال السنوات العشرة الماضية.

ومنذ مطلع العقد الماضي ازدادت أعداد المتقاعدين السعوديين بشكلٍ ملحوظ؛ وذلك في كلٍّ من القطاعين المدني والعسكري تبعاً للتوجه في الحد من بقاء الموظف المدني أو العسكري في الخدمة بعد بلوغه السن النظامية المحددة للإحالة إلى التقاعد، ما لم تكن هناك حاجةٌ ماسةٌ وملحةٌ للتمديد له؛ فعلى الرغم من ازدياد أعداد الموظفين؛ فإن حجم المتقاعدين الجدد تراجع خلال عام ٢٠١٥م إلى (٤٨) ألف موظفٍ بينما بلغ العدد في عام ٢٠١٤م نحو (٥٥,٦) ألف موظفٍ، وفي عام ٢٠١٣م نحو (٥٠,٧) ألف موظفٍ فيما بلغ عددهم في عامي ٢٠١١م، ٢٠١٢م نحو (٣٥) ألف موظفٍ، (٤٠,١) ألف موظفٍ على التوالي.

ووفقاً لتقرير المؤسسة العامة للتقاعد؛ فإن عدد المتقاعدين الذكور حتى نهاية عام ٢٠١٥م يُشكّل الغالبية العظمى من المتقاعدين؛ إذ بلغ عددهم نحو (٦٦٤,٩) ألف متقاعدٍ بنسبةٍ يبلغ حجمها نحو (٩٠,٧٪) من إجمالي أعداد المتقاعدين، بينما بلغ عدد المتقاعدات الإناث (٦٥,٧) ألف متقاعدةٍ بنسبةٍ يبلغ حجمها نحو (٩,٣٪) ليلغ بذلك إجمالي أعداد المتقاعدين حتى نهاية عام ٢٠١٥م نحو (٧١٠,٦) ألف متقاعدٍ. ويظهر من تقرير المؤسسة العامة للتقاعد في السعودية أن (٢٣,٥٪) من المتقاعدين عن العمل في البلاد تتراوح أعمارهم بين (٥٠، ٥٤) عاماً، فيما تُشكّل الفئة العمرية بين (٤٥، ٤٩) عاماً ما نسبته (٢٠,٩٪) من المتقاعدين.

ثالثاً: التقاعد المبكر والصندوق التقاعدي للتأمينات الاجتماعية:

رغم أن التقاعد المبكر يساعد الحكومة (الرياحي وجابر، ٢٠١٤: ٢٢) في الوقت الحاضر في تخفيض فاتورة الرواتب بحوالي (٣٠٪) من رواتب المتقاعدين؛ إلا إنه على المدى المتوسط والطويل سوف يُشكّل ذلك عبئاً مالياً على الموازنة ودافع الضريبة؛ إن ما سيحدث هو ترحيل العبء المالي والمشكلة إلى الأجيال القادمة، كما أن لهذا الإجراء أثراً اجتماعياً وتشغيلية سيئة سوف تنعكس في زيادة البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهو ما سوف يعيق النمو الاقتصادي. ويرى بعض الكتاب (الغامدي، ١٤٣٦: الصفحة الرئيسية) أن التقاعد المبكر قد أسهم في استنزاف جزءٍ من مدفوعات مصلحة معاشات التقاعد بالإضافة إلى العوامل الأخرى؛ ومنها منح مزايا تتسم بكرم زائد للمستفيدين من الصندوق لا تُقدّم في أي صندوق آخر في دول العالم، مع زيادة أعمار المستفيدين من الصندوق؛ حيث تتراوح ما بين (٧٠ - ٨٠) عاماً.

وكما تُعدّ القوى العاملة عاملاً مهماً في دراسة الآفاق التنموية للمجتمعات كافة؛ وذلك من خلال التفاعل والتداخل المتبادل بين السكان والتنمية الاقتصادية؛ إذ يمكن من خلال تحديد خصائص القوى العاملة معرفة نوع النشاط الاقتصادي، وحجم القوى العاملة المقترحة له مستقبلاً، يُعدّ أيضاً مسح القوى العاملة من المسوحات الميدانية العينية الأسرية التي تُجرى في مجال الإحصاءات الاجتماعية المندرج ضمن خطة مسوحات الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة، وقد جرى التصميم والتجهيز والتنفيذ له؛ من أجل توفير بيانات عن حالة قوة العمل للسكان المُستقرّين الذين يبلغون من العمر (١٥ عاماً) فأكثر في المملكة، وتكتسب هذه البيانات أهمية؛ لأنها تعطي صورةً مختصرةً وواضحةً عن حجم قوة العمل الوطنية، وخصائصها، ومقارنتها بغيرها، ويمكن منها حصر التوقعات المستقبلية في كثيرٍ من النواحي، ويوضح الجدول التالي خصائص القوى العاملة في المملكة مجتمعة في الربع الثاني للعام ٢٠١٤.

جدول رقم (٥)

خصائص القوى العاملة مجتمعة، الربع الثاني للعام ٢٠١٤

الجنسية	العمر أكبر من ١٥ عام		معدل المشاركة		على رأس العمل		خارج العمل	
	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%
المجتمع	٢١,٧	١٠٠	١١,٧	٥٤	١١,١	٥١	٠,٧	٣
سعودي	١٣,٥	٦٢	٥,٦	٢٦	٤,٩	٢٣	٠,٧	٣
رجال	٦,٧	٣١	٤,٤	٢٠	٤,١	١٩	٠,٣	١
نساء	٦,٨	٣١	١,٢	٦	٠,٨	٤	٠,٤	٢
غير سعودي	٨,٢	٣٨	٦,١	٢٨	٦,١	٢٨	٠	٠
رجال	٥,٩	٢٧	٥,٥	٢٥	٥,٥	٢٥	٠	٠
سيدات	٢,٣	١١	٠,٦	٣	٠,٦	٣	٠	٠

المراجع: دائرة الإحصاءات العامة والمعلومات ٢٠١٥

وفي ظلّ تزايد ظاهرة تشيخ المجتمعات، التي بدأت منذ عقود في شكل تغيرات ديموغرافية جذرية؛ نتيجة زيادة متوسط العمر بمقدار عقدين كاملين خلال الخمسين عاماً الأخيرة؛ فالشخص الذي يُولد حالياً، يُتَوَقَّعُ له (عبد الحكيم، ٢٠١٠: صفحة وجهات نظر) أن يبقى على قيد الحياة بأكثر من عشرين عاماً، مقارنةً بمن ولد عام ١٩٥٠ مثلاً، وهو ما أدى بالضرورة إلى زيادة أعداد المسنين بشكل واضح بين أفراد الجنس البشري خلال هذه الفترة، التي تتمثل في حقيقة أن عدد الأفراد الذين تخطوا سن الستين قد بلغ أكثر من (٢٥٠) مليون شخص في عام ٢٠٠٦، مع توقع بأن يتضاعف هذا العدد إلى (١,٢) مليار عام ٢٠٢٥؛ ليصل إلى أكثر من ملياري شخص في عام ٢٠٥٠. وهو ما يعني أن نسبة لا بأس بها من البشر ستصبح خلال العقود القليلة القادمة ضمن تصنيف أصحاب المعاشات.

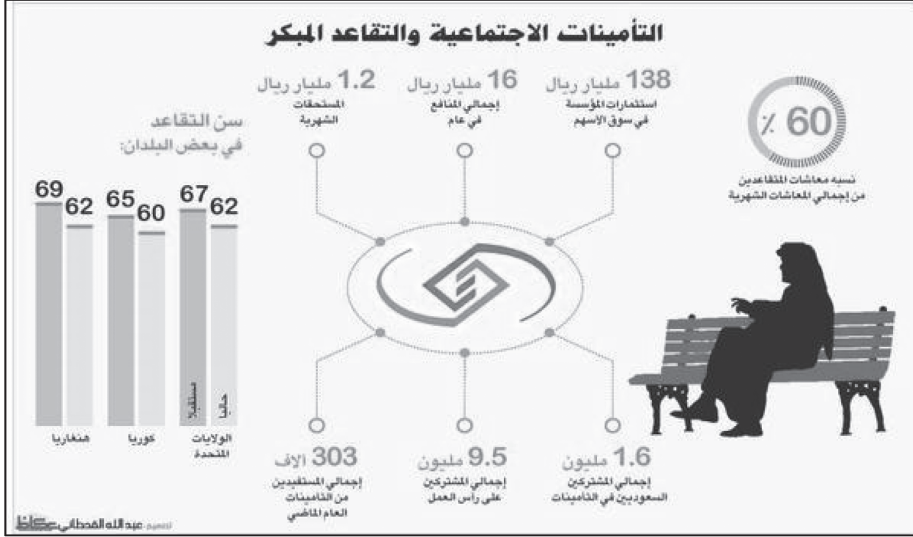
ووفق دراسة مكتب العمل الدولي/ إدارة المساواة بين الجنسين (التجديد، ١٤٣٦: ١) صدرت عام ٢٠٠٩م، توضح أنه في عام ١٩١٩ كان العمر المتوقع (٤٠,٥) سنة ومتوسط سن التقاعد المفترض (٦٥) سنة، ويُتَوَقَّعُ أنه في عام ٢٠١٩ سيكون العمر المتوقع (٦٧,١) سنة مع بقاء سن التقاعد المفترض (٦٥) سنة؛ لذا فإن هناك الكثير من الدعوات على مستوى

بعض الدول لزيادة سن التقاعد النظامي، وتعديل سن التقاعد المبكر، ومنها المملكة؛ حيث تبينت آراء أعضاء مجلس الشورى بجلسته بتاريخ ١٤٣٧/٦/١٢ هـ (البلوي، ١٤٣٧: ١٠). حول تعديلات نظام التقاعد المدني؛ حيث رفض البعض رفع السن التقاعدي إلى (٦٢) سنة؛ لأنه لا يتوافق مع التوجهات الحكومية نحو مكافحة البطالة؛ بينما رأى البعض إمكانية الزيادة إلى (٧٠) سنةً محذرين من أثر الموافقة على مدّ سن موظف الدولة إلى أكثر من (٦٠) سنةً في تزايد البطالة. كما يوجد في دولة المغرب، وضمن مشروع الإصلاح نقد تقديم مقترحات بأن يتم رفع سن الحصول على التقاعد المبكر من (٢١) سنة إلى (٢٦) سنة، مع رفع سن التقاعد النظامي تدريجياً من (٦٠) سنة إلى (٦٥) سنة في عام ٢٠٢١م (التجديد، ١٤٣٦: ١).

لذا ترى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (الزهراني، ١٤٣٧: صفحة العالم الاقتصادي) أن التقاعد المبكر أصبح يُشكّل عبئاً مالياً على الصندوق التقاعدي حسب ما ورد ضمن تقريرها السنوي المرفوع للمقام السامي؛ مما قد يترتب عليه تعرض صناديق التقاعد لأعباء مالية، وبالتالي الاستعداد والعمل على إيجاد الحلول المناسبة؛ حيث أظهرت نتائج الدراسات أن نسبه معاشات المتقاعدين مبكراً تتجاوز حالياً نسبة (٦٠٪) من إجمالي المعاشات الشهرية التي تُصَرَفُ والبالغة أكثر من مليار وثلثمائة وسبعين مليون ريال شهرياً. ولأن مبدأ التأمين الاجتماعي في كلِّ دول العالم يقوم على مبدأ أساسي وسامٍ؛ وهو حماية الشخص من الحاجة عندما يصبح غير قادرٍ على العمل بسبب الشيخوخة أو المرض وحماية أفراد عائلته بعد وفاته؛ إذ توفر أنظمة التقاعد الحماية في هذه الحالات من خلال صرف المستحقات التأمينية، إلا إن التقاعد المبكر يخالف هذا المبدأ، ويُعد استثناءً في هذه الأنظمة، وهو مضرٌ لصناديق التقاعد، وأغلب دول العالم لا يوجد فيها ما يُعرَفُ بالتقاعد المبكر؛ بل تتجه إلى زيادة سن التقاعد. مع ملاحظة أن الاشتراكات التي يتم دفعها خلال (٢٥) سنة لا تغطي المعاش إلا لفترة محدودة، وبالتالي سيتحمل الصندوق دفع المعاشات لسنوات طويلة، كما يوضحه شكل رقم (٥).

شكل رقم (٥)

التأمينات الاجتماعية والتقاعد المبكر



المصدر: (الزهراني، ١٤٣٧: صفحة العالم الاقتصادي)

كما أنَّ مؤسسة التقاعد تؤيد اقتراح مجلس الشورى (مشخص، ١٤٣٥: صفحة التحقيقات) برفع سن التقاعد المدني النظامي من (٦٠) سنةً إلى (٦٢) سنةً، وما سترتب عليه من حماية أصول الصناديق من الاستنزاف على المدى الطويل، وتبني مقترحها هذا على عدد من العوامل؛ منها أن متوسط الالتحاق بالعمل كان في السابق يتراوح من (١٨-٢٠) سنةً، والذي تغير في وقتنا الحاضر ليصبح من (٢٥-٢٧) سنةً، ومنها أيضاً زيادة أعداد المتقاعدين، وارتفاع معدلات أعمارهم؛ بحيث لا يمكن منح حقوق المشتركين للمتقاعدين والعكس صحيح؛ خاصةً في ظل توقعات تضاعف أعداد المتقاعدين خلال عشر سنوات قادمة إلى (١٠٠٪).

لذا ترى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن الشروط والاستحقاقات الخاصة بالتقاعد المبكر الحالية (المالي، ٢٠١٥: صفحة محليات) تُعد خطراً على النظام في المستقبل؛ لأنه لا يوجد حد أدنى لعمر التقاعد المبكر كما تدعو التطبيقات العالمية إلى ذلك، كما أنه

لا توجد أيُّ ضوابط أخرى للحدِّ من تكاليف التقاعد المبكر. وقد أشارت الدراسات التي أجرتها المؤسسة إلى التأثير السلبي المالي لتطبيق أحكام التقاعد المبكر على نظام التأمينات الاجتماعية؛ إذ اعتبرت أن تكلفة التقاعد المبكر كبيرة؛ فقد بلغ عدد المستفيدين في فرع المعاشات من منافع المعاشات الدورية للتقاعد المبكر للذين لديهم مدة اشتراك لا تقل عن (٣٠٠) شهر وتركوا العمل الخاضع للنظام قبل سن الستين في نهاية العام المالي ٢٠١٤م بـ (٦٦,٠٥٠) متقاعد وتمثل (٢٢ ٪) من مجموع المعاشات الدورية في فرع المعاشات في نهاية عام ٢٠١٤م، يُصرف لهم أكثر من (٧٧٠) مليون ريال شهرياً تمثل (٦١ ٪) من مجموع المبالغ الدورية لفرع المعاشات التي تصرفها المؤسسة شهرياً، واستمراره بهذا الشكل يُعدّ خطراً مالياً على النظام كما أن الصندوق لن يستطيع مستقبلاً الاستمرار في دفع تكاليف التقاعد المبكر؛ وبالتالي سيتطلب دعماً من الميزانية العامة للدولة.

كما تؤكد المؤسسة أنَّ التقاعد المبكر يؤدي إلى التقاعد في أعمار صغيرة وقادرة على العمل؛ وبالتالي تحميل صندوق المؤسسة أعباء وتكاليف إضافية، وهذا على العكس من فلسفة التأمين الاجتماعي التي تقوم على دفع المعاشات التقاعدية حين الوصول إلى عمر متقدم يصعب العمل عنده أو حصول عجز عن أداء العمل، مع الإشارة إلى أن العمر التقاعدي النظامي (٦٠ سنة) في المملكة يُعدّ الأقل عالمياً إذا أخذنا بالاعتبار أن سن التقاعد النظامي يُحتسب في نظام التأمينات على أساس السنوات الهجرية والتي تعادل (٥٨) سنة ميلادية؛ بينما يتمّ تحصيل الاشتراكات في أغلب المنشآت على أساس التقويم الميلادي.

وترى المؤسسة الحاجة لوضع حلٍّ لهذه المشكلة المتنامية، ومن الحلول المقترحة إيجاد مصادر تمويلٍ إضافية تعادل التكاليف الإضافية التي يسببها التقاعد المبكر حتى لا يتحول الوضع عبئاً على ميزانية الدولة مستقبلاً (الكتاب التوثيقي، السلطان وبن طالب، ٢٠١٤: ٢٠٦-٢١٤)، وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام. كما ترى المؤسسة الحاجة لإلزام الشركات وخصوصاً الشركات ذات الملكية الحكومية الكاملة أو الغالبية على تحمّل جزءٍ من التبعات المالية للتقاعد المبكر لموظفيها الذين يتمّ حفزهم بـمميزات مالية على التقاعد المبكر، كما تطالب المؤسسة معاملة نظام التأمينات الاجتماعية بمثل ما تتمّ به معاملة نظام التقاعد المدني؛ إذ إنه في حالة تخصيص أحد القطاعات الحكومية وإحالة موظفي القطاع إلى

التقاعد المبكر يتم تعويض نظام التقاعد المدني من قِبَل صاحب العمل الجديد كما نصّت الأنظمة على ذلك، بينما من تم تثبيتهم على وظائف رسمية وطلبوا إحالتهم إلى التقاعد المبكر بموجب أحكام نظام التأمينات الاجتماعية- فلا يتم تعويض التأمينات الاجتماعية عن ذلك؛ لذا ترى المؤسسة أحقيتها في التعويض عن الضرر المالي الذي يقع عليها. وفيما يلي عرضٌ مختصرٌ لإحصائيات التقاعد حسب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

١/٣ أعداد المتقاعدين:

بلغ عدد المتقاعدين بالملكة بنهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٩٦٧٦٤٥) متقاعدًا مقارنةً بعدد (٩١٧٤٢) متقاعدًا في العام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ بزيادة قدرها (٥١٩٠٣) متقاعدين، وبما نسبته (٨٪) (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٣٢). كما أن إجمالي المبالغ التي تم صرفها للمتقاعدين وأصحاب الدفعة الواحدة قد زادت (٤٨٣٥) مليون ريال؛ أي: بنسبة (٨,١٪)؛ لتصبح (٥٠١٤٧) مليون ريال في عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ مقارنةً بـ (٤٥٣١٢) مليون ريال في العام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٣٤).

١/١/٣ المتقاعدون حسب النوع الاجتماعي:

يُشكّل عددُ المتقاعدين الذكور في نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الغالبية العظمى بعدد (٦٠٥١١٢) وبنسبة قدرها (٩١,٣) من إجمالي عدد المتقاعدين؛ بينما بلغ عدد المتقاعدات الإناث (٥٧,٥٣٣) متقاعدة وبنسبة قدرها (٨,٧) من إجمالي عدد المتقاعدين، وقد كانت نسبة زيادة الذكور (٧,٨) ٪ ومتوسط عام سنوي (٨,١) ٪، في حين بلغت نسبة زيادة عدد المتقاعدات الإناث (١٦,٤) ٪ ومتوسط عام سنوي (١٧,٩) ٪ (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٣٦). أما المتقاعدون الأحياء حسب الجنس؛ فقد بلغ عددهم في نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٤٤٢٤٣٧) متقاعدًا، بينما بلغ عددُ المتقاعدات الإناث الأحياء (٥١٨١٧) متقاعدةً، وبنسبة قدرها (١٠,٥) ٪ من إجمالي عدد المتقاعدين الأحياء، وقد كانت نسبة المتقاعدين الذكور خلال الفترة المُحدَّدة (٨,٨) ٪ في حين بلغت نسبة زيادة عدد المتقاعدات الإناث (١٧,٣) ٪ (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٤٧).

٢/١/٣ المتقاعدون حسب المنطقة:

استحوذت منطقة الرياض على أكبر عددٍ من المتقاعدين في العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، إذ بلغ عددهم (١٦٦٨٩٨) متقاعدًا شكلوا ما نسبته (٢٥,٢) % من إجمالي عدد المتقاعدين في المملكة (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٣٧). وقد شكّلت منطقة الرياض أعلى نسبة من المتقاعدين الأحياء بعدد (١٢٦٠٧٥) متقاعدًا، وبما نسبته (٢٥,٥) % في نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ وبزيادةٍ عن العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ بلغت (١٠,٥) % تليها منطقة مكة المكرمة بعدد (١٠٧٩٤٩) متقاعدًا بنسبة (٢٣,٨) % وبزيادة نسبته (٩,١) % (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٥٠).

٣/١/٣ المتقاعدون حسب العمر:

شكّلت نسبة المتقاعدين حسب الفئتين العمرية (٤٥-٤٩) و(٥٠-٥٤) الأغلبية؛ إذ بلغت نسبتهما (٤٤) % نظراً لتوافق هاتين الفئتين العمريتين مع بلوغ السن النظامية للمتقاعدين العسكريين على اختلاف رتبهم العسكرية، والمتقاعدين مبكراً من المتقاعدين المدنيين، والذين تجاوزت مدة خدمتهم (٢٥) سنةً، وقد بلغت نسبة المتقاعدين عن سن (٦٠-٦٤) (٢٠,١) %؛ علماً بأن سن (٦٠) سنةً هي السن الإلزامية لإحالة الموظفين المدنيين إلى التقاعد (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٣٨). أما المتقاعدون الأحياء حسب السن عند ترك الخدمة في الفئة العمرية (٥٤-٥٠)؛ فكانت بنسبة قدرها (٢٦,٤) % ثم يليها الفئة العمرية (٤٩-٤٥) سنةً بنسبة (٢٤) %، وكانت الفئة العمرية (٦٠-٦٤) سنةً؛ فتشكل ما نسبته (١٨,٥) % من إجمالي المتقاعدين الأحياء (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٤٥).

٤/١/٣ المتقاعدون الأحياء حسب أسباب ترك الخدمة:

شكّل عدد المتقاعدين لبلوغ السن النظامية في العام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ ما نسبته (٥٨,٣) % من إجمالي عدد المتقاعدين الأحياء، تليهم شريحة قبل بلوغ السن النظامية؛ حيث شكلوا ما نسبته (٣٤,١) % في حين شكّل المتقاعدون بسبب العجز ما نسبته (٦,٩) % يليها الأسباب الأخرى بنسبة (٠,٧) % (التقرير الإحصائي، ١٤٣٧: ٤٨)، كما يوضحه جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

المتقاعدون الأحياء حسب أسباب ترك الخدمة

التوزيع النسبي (%) لعام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ	التغير		أعداد المتقاعدين		سبب ترك الخدمة
	النسبة %	العدد	١٤٣٦/١٤٣٥ هـ	١٤٣٥/١٤٣٤ هـ	
٥٨,٣	٨,٠	٢١٢٨١	٢٨٨٢٨٤	٢٦٧٠٠٣	بلوغ السن النظامية
٣٤,١	١٣,٣	١٩٧٧١	١٦٨٤٦٥	١٤٨٦٩٤	التقاعد المبكر
٦,٩	٦,٤	٢٠٤٩	٣٤١٠٤	٣٢٠٥٥	العجز
٠,٧	٦,٠	١٩١	٣٤٠١	٣٢١٠	أخرى (الفصل والإعفاء)
١٠٠	٩,٦	٤٣٢٩٢	٤٩٤٢٥٤	٤٥٠٩٦٢	الإجمالي

المصدر: (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧ هـ: ٤٨)

٥/١/٣ المتقاعدون المتوفون حسب أسباب ترك الخدمة:

ويوضح الجدول رقم (٧) أدناه نسبة المتقاعدين المتوفين بعد التقاعد حسب أسباب ترك الخدمة:

جدول رقم (٧)

المتقاعدون المتوفون حسب أسباب ترك الخدمة

التوزيع النسبي (%) لعام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ	التغير		أعداد المتقاعدين		سبب ترك الخدمة
	النسبة %	العدد	١٤٣٦/١٤٣٥ هـ	١٤٣٥/١٤٣٤ هـ	
٨١,٩	٦,٣	٥٤٠١٨	٨٤٢٣٠	٧٩٢١٢	بلوغ السن النظامية
١٢,٨	٩,٨	١١٦٩	١٣١٤٢	١١٩٧٣	التقاعد المبكر
٤,٧	١٠,١	٤٤٣	٤٣٢	٤٣٨٩	العجز
٠,٦	٧,٠	٤٣	٦٦١	٦١٨	أخرى (الفصل والإعفاء)
١٠٠	٦,٧	٦٦٧٣	١٠٢٨٦٥	٩٦١٩٢	الإجمالي

المصدر: (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧ هـ: ٦٦)

٢/٣ تطور أعداد المتقاعدين مبكراً:

تشير إحصائيات المؤسسة العامة للتقاعد إلى تزايد أعداد المتقاعدين مبكراً خلال السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة نسبة المتقاعدين مبكراً من إجمالي عدد المتقاعدين باستثناء المتقاعدين بسبب العجز والوفاة؛ حيث كانت نسبتهم (١٩,١ %) في عام ١٩٨١م لترتفع وتصبح (٤٢,٣ %) في العام ٢٠١٤م. المصدر: (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧هـ: ١٢١). ويتطور عدد المتقاعدين مبكراً حسب السن عند ترك الخدمة؛ فكما توضح إحصائيات المؤسسة العامة للتقاعد تتركز أعداد المتقاعدين مبكراً بين العمل (٤٥-٥٥) سنة، وهي الفترة العمرية التي يتركز فيها طلب الإحالة للتقاعد المبكر، وبلغ عدد المتقاعدين الذين تقاعدوا بسبب التقاعد المبكر، وكان العمر عند التقاعد (٤٦) سنة (١٠٢٤٥) متقاعداً المصدر: (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧هـ: ١٢٢).

رابعاً: التقاعد المبكر للمرأة:

يرى البعض أن من أسباب اتجاه المرأة العاملة للتقاعد المبكر المعاناة التي تواجهها؛ بسبب الخروج من المنزل؛ لتعدد مسؤولياتها والصراع الذي تعيشه نتيجة لتلك المسؤوليات (الكتاب التوثيقي، بن دهيش: ١٤٢٣: ٥٨٠-٥٨١)، ونظراً لتكوينها الفسيولوجي والنفسي. وهذا يتفق مع الدراسة التي أعدها مكتب دراسات تابع لمنظمة العمل الدولية، والتي توصلت إلى أنه في العديد من البلدان يمكن للنساء رغم ارتفاع العمر المتوقع لهن، أن يتلقين معاشات تقاعدية للشيوخوخة في سن مبكرة تقل حتى خمس سنوات عما هو متاح للذكور، ويأخذ هذا الفرق في الاعتبار أن الإناث يتلقين في أثناء حياتهن الوظيفية أجوراً أقل مما يتلقاه الذكور، وأن حياتهن الوظيفية يقطعها الحمل والمكوث في المنزل، وأنه يقع على عاتقهن تنفيذ العبء الأكبر من أعمال المنزل وتعليم الأبناء (التجديد، ١٤٣٦: ص ١).

وفي المملكة ولسنوات سابقة يرى البعض أن التقاعد المبكر للمرأة العاملة أصبح أمراً تتطلبه الحاجة، وقد أصبح أمراً متداولاً في الصحافة، وفي مجال الدراسات والبحوث العملية والأطروحات الرسمية واللجان الحكومية، (الكتاب التوثيقي، بن دهيش، ١٤٢٣: ٥٧٨-٥٩٣)، وقد شُكِّلت العديد من اللجان؛ لدراسة الموضوع؛ ومنها اللجنة التي شُكِّلت

عام ١٤٠٨هـ بقرارٍ من مجلس القوى العاملة؛ وذلك للنظر في إمكانية تخفيض سن التقاعد للمرأة العاملة، وقد رفضت اللجنة الفكرة؛ لأنه سوف يترتب عليها تخفيض سن التقاعد ويكون براتب كامل؛ لأنها ستُحال للتقاعد مبكراً قبل إكمال المدة النظامية (٤٠) سنة، وهذا فيه غبنٌ للموظفات اللاتي تسمح لهن ظروفهن بمواصلة العمل حتى بلوغ سن الستين عاماً، كما أن هذا يتعارض مع مبدأ المساواة بين المرأة العاملة والرجل في الحقوق والواجبات فيما يتعلق بتنفيذ نظام التقاعد؛ إذ إن تخفيض السن للمرأة العاملة أو إنقاص سن الخدمة المعتبرة لاستحقاق معاش التقاعد يُعد ميزةً خاصةً لهذه الفئة دون بقية المستفيدين من التقاعد؛ مما سيزيد من التزامات الصندوق وهذا ليس عادلاً؛ لأن أموال الصندوق ليست أموالاً حكومية؛ بل هي حقوق مشتركة؛ لمشاركة المستفيدين منه على قدم المساواة.

ويرى بعضُ الباحثين والمفكرين أنه ليس هناك عمرٌ مُحددٌ يتوقف فيه عطاءُ المرأة العاملة؛ لأن ذلك مرهونٌ بالقدرة والاستعداد المتفاوت من شخصٍ لآخر؛ سواءً كان امرأةً أو رجلاً؛ لذا يرفض البعض أن يتم المساواة بين الجميع في جعل تقاعدهن مبكراً؛ لأن في ذلك ظلماً لذوات الرغبة في العمل بجد وإخلاص، وظلماً للمجتمع الذي سوف يستفيد مما لديهن لو أنهن بقين في أماكن عملهن. والعكس صحيح؛ إذ سوف تفقد المنظمة الكثير من الجهد والوقت إذا هي أُنقَت الراغبات في التقاعد على رأس العمل.

وإذا كانت هناك فئةٌ قليلةٌ تفضل التقاعد المبكر؛ فإنهن لا يمثلن الأغلبية في الموظفات، ولا يجب تعميم ما يقترحه أو يفضلنه على الأخريات؛ لأن الرغبة في العمل قد تخبو وتتضاعف عند البعض الآخر؛ لذا يجب أن يكون التقاعد المبكر خياراً لمن أرادت وليس قانوناً ينطبق على جميع الموظفات، ويُعد التقاعد للمتقاعدات حقاً محفوظاً لهن في اختيار الطريق الذي يرين أنه يتناسب مع احتياجاتهن أو خبراتهن؛ أما الظن بأن التقاعد المبكر قد يكون حلاً لتوظيف الخريجات مكان المتقاعدات؛ فإن هذا سيؤدي إلى البطالة من جديد؛ ولكن للنساء في منتصف العمر، اللاتي لا زلن في أوج عطائهن ورغبتهن في العمل. ولا شك أن هناك فروقاً في مجال العمل بين الرجل والمرأة؛ سواءً قبل التقاعد أو بعده؛ إلا إن معظم الأعمال والمجالات التي يمكن للرجل استغلالها بعد تقاعده تُعد مناسبةً للمرأة أيضاً؛ إلا إن المرأة قد تتميز بأنها ليست ملزمةً بالنفقة على أسرتها، وبالتالي قد يكون انخفاض

الدخل الشهري بعد التقاعد المبكر لا يمثل مشكلةً كبيرةً لها (أبو حيمد، ٢٠٠٨: ١٥٥-١٥٦؛ زاهد، ٢٠٠٢: ١٢).

ويرى البعض الآخر أن التقاعد المبكر للمرأة يُلغي الاستفادة من الخبرة، لا سيما أن الكثيرات ممن سيُطبق عليهن التقاعد المبكر لهن باعٌ طويلٌ في مجال عملهن أياً كان نوع هذا العمل ومجاله، كما أن أطفالهن قد تجاوزوا مرحلة الطفولة، ولم يعودوا بحاجةٍ إليهن كالسابق. وهناك مَنْ يرى أن التقاعد المبكر سيعود بالنفع والفائدة على الأسرة من الناحية النفسية والتربوية؛ فالأم العاملة ستحتاج نفسياً من ضغوط العمل التي تؤثر عليها داخل أسرتها (حبشان، ١٤٢٢: ٤٩-٥٤).

وقد رفض بعض أعضاء مجلس الشورى مقترح اللجنة المالية بتعديل المادة الخامسة عشرة؛ بحيث يُحال الموظف إلى التقاعد حتماً عند بلوغه الثانية والستين من العمر مساوياً في ذلك بين المرأة والرجل، ورأتِ الأخذ بالتعديل الذي يقترح أن يكون سن تقاعد المرأة الخامسة والخمسين من العمر؛ لجملةٍ من الأسباب في مُقدمتها ما أثبتته البحوث العلمية في الاختلاف بين الرجل والمرأة في التكوين الجسماني، والوظائف الفسيولوجية بما يفرض ويتحكم بطبيعة كلٍّ منهما؛ في حين يرى البعض الآخر أن رفع السن التقاعدي يُشكّل عبئاً على الدولة، معارضاً مقترح رفع السن التقاعدي إلى (٧٥) سنةً مع عدم التمييز بين الرجل والمرأة؛ إذ إن الدراسات تؤكد أن عمر الإناث أطول من الذكور خاصةً لبعض المهن والتخصصات النادرة كالأطباء (البلوي، ١٤٣٧: ١٠).

كما ترى بعضُ الباحثات أن أنظمة التوظيف لم تُحدِث بدخول المرأة سوق العمل إلا إضافاتٍ محدودةً، وهي إجازة الأمومة والعدة (باهرمز، ١٤٢١: ٢٤-٢٥)؛ وبالتالي فإن أنظمة التوظيف لم تراعى مصلحة الأسرة، كما أن نظام التقاعد بدأ تفسيره يحفف حقوق المرأة، ومما قد يساعد على حل المشكلة هو تسخير كلِّ إمكانات النظام الحالي لدخول المرأة إلى وظيفة والخروج منها متى أرادت؛ ومنها الموافقة على الإجازات دون راتب لمدة ستة أشهر وتجديدها لستة أشهر أخرى، والموافقة على منح الإجازات الدراسية، وتشجيع مَنْ هي في إجازة أمومة وترغب في تمديدتها، وتشجيع الأخذ بنظام الوظيفة الجزئية.

إلا إن بعض الدراسات (الكتاب التوثيقي، بن دهيّش، ١٤٢٣: ٥٨١-٥٨٣) قد أظهرت

وجود نتائج إيجابية عديدة للتقاعد المبكر للمرأة؛ والتي منها أن التقاعد المبكر يحافظ على الأسرة، ويدعم العلاقات الإيجابية بين الزوجة والزوج والأبناء، كما أن التقاعد المبكر يسمح بأداء الالتزامات الاجتماعية تجاه أسرتها الكبيرة وأسرّة زوجها، وهذا يضمن سلامة شبكة العلاقات الاجتماعية البناءة، ويعيد للمرأة مكانتها، كما يُسهم التقاعد المبكر في حلّ مشكلة البطالة بين الإناث المتعلّقات، ويوفر فرصاً للخريجات الجُدد للعمل، وهنّ لم تتحملن مسؤولياتٍ أسرية كبيرة، كما يحقق التقاعدُ المبكر الفرص؛ للقضاء على القلق والتوتر والاضطراب وعدم التوفيق بين أعباء العمل والأعباء الأسرية، وكذلك يخفّف التقاعد المبكر من مشكلات الخادّات والمربيات التي تعانيها المرأة العاملة وسيسهم ذلك في دعم التكامل والتفاضل الأسري؛ لكن البعض يرى أن هناك سلبيات قد تترتب على التقاعد المبكر، والتي منها إحساس المتقاعدة بالعجز والإهمال، ووجود أعباء مالية في حالة نقص راتبها، وفقدان المؤسسة التي تعمل بها لعناصر من الكفاءات والخبرات، وإرباك العمل لوجود موظفات جددات بحاجة إلى الخبرة وزيادة الممارسة.

وحسب التقرير الإحصائي الأخير للمؤسسة العامة للتقاعد بلغ عدد المتقاعدات (٥٧٥٣٣) متقاعدةً، تقاعدت منهن مع بلوغ السن النظامية (١٠٠٦٧) متقاعدةً فقط، وهو ما يمثل نسبة (١٧,٥٪) من نسبة المتقاعدات المسجلات في المؤسسة، وعلى الرغم من عدم تجاوز نسبة المتقاعدات الإناث (١١,٦٪) من مجموع المتقاعدين، إلا إنهن كن أصحاب النصيب الأوفر من حالات التقاعد المتعددة قبل بلوغ السن النظامية باستثناء حالات العجز؛ إذ كانت النسبة العامة للمتقاعدين بسبب العجز (٦,٩٪) من المتقاعدين، في حين لم تتجاوز نسبة التقاعد بسبب العجز للمتقاعدات (٣٪).

مما يعني أنه قد حصل أكثر من ثلاثة أرباع المتقاعدات (الوطن، ٢٠١٥/١٢/٢٨) على فرصة التقاعد قبل بلوغ السن النظامية بنسبة مئوية فاقت (٨٢,٥٪) من مجموع عدده خلال العام الهجري الماضي ١٤٣٦؛ فيما لم تتجاوز نسبة المتقاعدين قبل بلوغ السن النظامية المسجلين في المؤسسة بشكل عام (٤١,٧٪)؛ مما يظهر تفوق النساء في الحصول على فرصة التقاعد المبكر؛ حيث بلغ إجمالي عدد المتقاعدات حتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٥٧٥٣٣) متقاعدةً مقارنةً بعدد (٤٩٤٣٤) متقاعدةً في العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ أي بزيادة قدرها (٨٠٩٩) متقاعدةً، وبما نسبته (١٦,٤٪) المصدر: (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧ هـ: ١٢٧).

وقد شكّل عدد المتقاعدين مبكراً أغلبية عدد المتقاعدين حسب سبب نهاية الخدمة في العام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ؛ حيث شكّل ما نسبته (٧٣,٨٪) من إجمالي عدد المتقاعدين، تليهم شريحة المتقاعدين لبلوغ السن النظامية؛ حيث شكّل ما نسبته (١٧,٥٪) (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧هـ: ١٢٩). وكانت النسبة العالية للتقاعد حسب سنوات الخدمة للخدمة (٢٠) سنةً وهي العدد الذي يحقُّ للموظفة نظاماً التقاعد المبكر بشرط موافقة جهة العمل؛ حيث بلغ العدد الإجمالي (٥٧٠٠) متقاعدةً، يليه السن (٣١) سنةً؛ حيث بلغ العدد (٤٧١٥) متقاعدةً، يليه السن (٢٦) سنةً، وهي السن التي يحقُّ للموظفة التقاعد نظاماً بدون موافقة جهة العمل؛ حيث بلغ العدد (٤٣٢١) متقاعدةً (التقرير الإحصائي: ١٤٣٧هـ: ١٣٠) كما يوضحه جدول رقم (٨) أدناه.

جدول رقم (٨)

أسباب ترك الخدمة للمتقاعدين

سبب ترك الخدمة	أعداد المتقاعدين		التغير		التوزيع النسبي (%)
	١٤٣٥/١٤٣٤هـ	١٤٣٦/١٤٣٥هـ	العدد	النسبة %	
بلوغ السن النظامية	٨٨٠٨	١٠٠٦٧	١٢٥٩	١٤,٣	١٧,٥
التقاعد المبكر	٣٦٠٢٣	٤٢٤٥٢	٦٤٢٩	١٧,٨	٧٣,٨
العجز	١٥١٥	١٧٢٩	٢١٤	١٤,١	٣,٠
أخرى (الفصل والإعفاء)	٣٠٨٤	٣٢٨٥	٢٠١	٦,٥	٥,٧
الإجمالي	٤٩٤٣٤	٥٧٥٣٢	٨٠٩٩	١٦,٨	١٠٠

المبحث الثاني: تأثير التقاعد المبكر على التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية

أولاً: إدارة الموارد البشرية:

يُعد الموردُ البشري طاقةً ذهنيةً وقدرةً فكريةً ومصدر المعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصراً فاعلاً وقادراً على المشاركة الإيجابية بالفكر والرأي، وبالتالي فإن المنظمة الذكية

تسعى دائماً إلى احترام الموظف واستثمار قدراته وطاقاته؛ بتوظيفها في مجالات العمل الأنسب له، واعتباره شريكاً في العمل، وليس مجرد أجير (المحامي، ٢٠١٤: ٢٨-٢٩)؛ لذا فإن رؤية السعودية ٢٠٣٠ يُعد من أهم أهدافها تنمية الموارد البشرية؛ من خلال طرح برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية؛ بهدف رفع جودة أداء الموظف الحكومي وإنتاجيته في العمل وتطوير بيئة العمل، ووضع سياسات وإجراءات واضحة لتطبيق مفهوم الموارد البشرية وإعداد وبناء القادة من الصف الثاني (برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٦). وتتضح أهمية إدارة الموارد البشرية من النقاط التالية:

- قدرة إدارة الموارد البشرية على استقطاب أفضل العناصر البشرية لشغل الوظائف الشاغرة، والذي سينعكس بدوره على الإنتاجية والربحية.
- قدرة المنظمة على توفير المناخ التنظيمي الصالح للعمل؛ من حيث التحفيز ودفعهم للعباء والإنتاجية.
- المعالجة الفورية للمشكلات المحتملة في مجال التعيين، وتقويم الأداء والتدريب والترقيات؛ ستوفر تكاليف محتملة ناتجة عن سرعة دوران العمل أو زيادة معدلات الغياب أو انخفاض الإنتاجية.
- توفير تكاليف باهظة في قضايا قانونية يلجأ إليها الموظف في حالات الفصل أو عدم منح العلاوة أو التجاوز في الترقيات.

١/١ مفهوم إدارة الموارد البشرية:

إدارة الأفراد جهاز متخصص ومستقل يتولى مساعدة الإدارات الأخرى في المنظمة في توفير احتياجاتهم من العاملين، وتطويرهم، وحفظ سجلاتهم، والمحافظة عليها بما يحقق أهداف المنظمة في الإنتاجية والربحية والنمو. ومفهوم إدارة الموارد البشرية هو مفهوم عصري للتعامل مع العنصر الإنساني خاصة في المنظمات الربحية؛ فهو يعني أن خلف كل منظمة ناجحة برامج ناجحة للموارد البشرية. بالإضافة إلى أن سوء اختيار، وسوء إدارة الموارد البشرية يؤدي إلى أضرار عديدة على كل المستويات الإدارية. وقد عرّف الحريري (٢٠١٢: ١٥) إدارة الموارد البشرية بأنها «علم إداري يختص بالجوانب البشرية، وتنمية الخبرات، ورفع الكفاءات لدى الموظفين والإداريين والعاملين في المنظمات». كما عرّفها

عباس (٢٠١١: ٢٢) بأنها «الأنشطة الإدارية المتعلقة بحصول المنظمة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها بما يُمكن من تحقيق الأهداف التنظيمية بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية».

فالتعاريف تتعدد من حيث الصياغة؛ ولكنها تتفق من حيث المضمون؛ فهي سلسلة من القرارات حول العلاقات الوظيفية المؤثرة في فعالية المنظمة، وفعالية الموظفين، كما يمكن اعتبارها العملية الخاصة باستقطاب الأفراد، وتطويرهم والمحافظة عليهم في إطار تحقيق أهداف المنظمة. ويجب إشراك إدارة الموارد البشرية في التخطيط الإستراتيجي الشامل للمنظمة؛ لاعتبار أن العنصر البشري أو رأس المال البشري أصل استثماري يجب إدارته وتطويره بفعالية وكفاءة إذا أرادت المنظمة أن تحقق «زيادة إنتاجية وتغلب في الأداء» في الأجل الطويل، ويجب أن تُصمم البرامج وتُعد السياسات والنشاطات، وتُحدد الأهداف الإستراتيجية بشكل يتوافق مع المتطلبات والاحتياجات الاقتصادية والعاطفية للموظفين؛ ليُحقق التناغم والتناسق فيما بينهم، وكذلك التناغم والتناسق مع بقية أهداف ونشاطات القطاعات الإدارية الأخرى في المنظمة. كما يجب تهيئة المناخ الوظيفي في مجال العمل بشكل يساعد الموظفين على تقديم أقصى طاقاتهم، واستغلال مهاراتهم وقدراتهم.

٢/١ أهداف إدارة الموارد البشرية الحديثة:

إذا كانت رسالة إدارة الموارد البشرية هي التأكيد على استخدام طاقات العنصر البشري بأقصى قدر ممكن؛ من خلال تنفيذ إستراتيجيات بناءة في مجال الاختيار والتعيين والتطوير والمحافظة على الموارد البشرية وعلاقات الموظفين؛ فغالباً ما تنطوي أهداف إدارة الموارد البشرية الحديثة تحت هدفين أساسيين؛ وهما: الكفاءة (وهي العلاقة بين مدخلات العمليات الإنتاجية والمخرجات)، ومدخلات الإنتاج: هي المواد الخام والآلات، والتقنية، والمعلومات والموارد البشرية، بينما تتمثل المخرجات في المنتجات أو الخدمات، والعدالة (ويُقصد بها الإجراءات، والقرارات الخاصة بالتعامل مع الموارد البشرية)، ويمكن تفصيل الهدفين الأساسيين كما يلي:

- إبراز الأهداف التنظيمية لدى إدارة الموارد البشرية؛ من خلال وضع نظام شمولي، وصياغة

- إستراتيجية حديثة للمستقبل.
- تنفيذ إستراتيجيات؛ لاختيار أفضل الموظفين بما يتناسب مع أهداف المنظمة الحديثة.
- تدريب الموظفين، وتطوير كفاءاتهم العلمية والعملية، مع إتاحة الفرصة لهم بتنمية مواهبهم، وتطوير خبراتهم بجميع المجالات الاجتماعية والأسرية والإدارية.
- جعل الموظفين في حالة من التكيف الاجتماعي، والتكيف الأسري؛ من خلال خلق جو من الانسجام بين الموظفين، والبيئات الخارجية المحيطة بالمنظمات، والعمل على حل مشكلات الموظفين الداخلية في البيئة الداخلية والخارجية.
- الاهتمام بتحقيق الأهداف الإنسانية والسلوكية لدى الأفراد العاملين، والعمل على إشباع حاجاتهم، وتلبية رغباتهم، وتوفير متطلباتهم المادية والوظيفية والإدارية.
- تقديم النصائح وتوجيه الإرشادات، وإعطاء التعليمات للمديرين التنفيذيين، في وضع سياسات وخطط متعلقة بإدارة الأجور والحوافز، والمكافآت المادية والمعنوية. (الحريري، ٢٠١٢: ٢٢-٢٤).

٣/١ الوظائف الأساسية لإدارة الموارد البشرية:

- وللمديرين ومنسوبي إدارات الموارد البشرية مهارات معينة فنية وسلوكية وفكرية؛ لتنفيذ النشاطات والوظائف الأساسية المُكَلَّفِينَ بها، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:
- استقطاب العاملين، وهي أولى الوظائف التنفيذية لها، وتهتم بتحديد احتياجات المنظمة من القوى العاملة كمًّا ونوعاً؛ بحيث يضمن تحقيق أهداف المنظمة.
- التدريب، وتنمية مهارات العاملين؛ لرفع مستوى الكفاءة وتحسين الأداء.
- تحفيز العاملين؛ لدفعهم لبذل أقصى الجهود؛ لتحقيق أهداف العمل.
- رعاية وصيانة القوى البشرية والحفاظ عليها؛ من خلال توفير الرعاية الصحية والثقافية والترفيهية والاجتماعية، وكذلك الرعاية عند ترك الخدمة.
- التعويض أو المكافأة؛ وذلك للقوى العاملة سواء الرواتب الشهرية أو المعاشات التقاعدية وغيرها. (الماحي، ٢٠١٤: ٢٦-٢٧؛ عباس، ٢٠١١: ٢٩-٣٢)

٤/١ أهمية إدارة الموارد البشرية الحديثة:

إنَّ اتخاذ إدارات المنظمات لقرارات حول تبني برامج معينة للموارد البشرية لهي أمور قابلة للجدل والنقاش؛ وذلك لأن مردودها الاقتصادي غير واضح بلغة الأرقام والحسابات؛ مما يجعل المنظمات وقياداتها في الغالب، وخاصةً في عالمنا العربي تُوجّه إنفاقها أو معظمه إلى برامج ذات مردودٍ ملموسٍ؛ ك شراء أثاث وآلات أو صيانتها والمحافظة عليها بدلاً من توجيهها إلى تدريب وتطوير الموارد البشرية. وهنا يأتي دور إدارة الموارد البشرية في توضيح أهمية تطوير العنصر البشري، والذي تأتي ثماره فيما بعد، وتتمثل أهمية إدارات الموارد البشرية في المنظمات فيما يلي:

- تخطيط وتنمية الموارد البشرية في المنظمة:

ويدخل ضمن هذا النشاط تصميم، وإعداد البرامج المتنوعة التي تحتاجها المنظمة في المجالات التي تختصُّ بالعنصر البشري؛ مثل: تخطيط الاحتياجات البشرية، وتقدير الأعداد اللازمة للعمل في التخصصات المختلفة، وتوصيف الوظائف، وتحديد مستوى المهارات المطلوبة، ووصف عمليات الاختيار والتوظيف، بالإضافة إلى عملهم في تقويم أداء منسوبي المنظمة.

- بناء علاقات الموظفين:

تهتمُّ إدارات الموارد البشرية في المنظمات بالعمل على توفير فرص التوافق والانسجام داخل المنظمة وبين منسوبيها؛ لضمان توافر فرص التقدم الوظيفي للأفراد وتخطيط مسار هذا التقدم، وتقليل مصادر الاحتكاك بين الإدارة والموظفين، وتقليل الشعور بعدم الرضا، والتأكيد على مبدأ العدالة والمساواة من قِبَل الإدارة تجاه الموظفين.

- إدارة الحركة الوظيفية:

إدارة الحركة الوظيفية كاملةً؛ بما فيها حركات التنقلات الوظيفية والتدوير الوظيفي، وما يتعلّق بالاستغناء عن الخدمة، وحالات إنهاء الخدمة من الاستقالات والتقاعد بأنواعه.

- الحصول على الخبرات البشرية:

محاولات الحصول على الخبرات البشرية؛ وخاصةً المتخصصة منها؛ من خلال استقطاب أفضل العناصر البشرية؛ لتوظيفها والحفاظ عليها؛ مما يؤدي إلى الارتقاء بإنتاجية المنظمة.

- توفير مناخ تنظيمي جيد:

ومن المهام الصعبة لإدارات الموارد البشرية في المنظمات الحكومية توفير المناخ التنظيمي الجيد، والصالح للعمل؛ لتحفيز الموظفين لبذل المزيد من قدراتهم.

- المعالجة الفورية للمشكلات المحتملة:

يقعُ على عاتق إدارات الموارد البشرية في المنظمات الحكومية وغيرها من المنظمات همومُ المعالجات السريعة للمشكلات الحادثة والمحتمل حدوثها وغيرها في مجال الاختيار والتعيين والتدريب؛ مما يوفر تكاليف محتملة ناجمة عن سرعة دوران العمل أو معدل الغياب أو انخفاض الإنتاجية. (المأحي، ٢٠١٤: ٢٣-٢٤)

ثانياً: التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية:

التخطيط الإستراتيجي هو منهجٌ إنسانيٌّ للعمل يهدف إلى اتخاذ القرارات في الحاضر، ويكون لها تأثير على المستقبل، ويُعد التخطيط الإستراتيجي هو أول عناصر إدارة التخطيط الإستراتيجي، وفي المنظمات يُعد التخطيط الإستراتيجي متمثلاً في المهام الإدارية التي تهدفُ إلى تحديد الأهداف المستقبلية للمنظمات، وطرق تحديد هذه الأهداف. وقد عُرِف التخطيط الإستراتيجي بأنه تحديد الأهداف المراد تحقيقها، ورسم خط السير إليها، وتحديد وسائل ذلك السير مع وضوح التصوُّر لما يمكن أن يحدث في أثناء العمل من المستجدات والتطورات، ووَضْع ما يناسب ذلك من طرق التعامل مما يسمى بالخطَّة والخُطَّة البديلة، شرط أن يستهدف ذلك أكبر قدرٍ ممكن من المكاسب وأقل قدرٍ ممكن من الخسائر. أي إن التخطيط الإستراتيجي هو المواءمة بين ما هو مطلوب وما هو متاح. وعملياً يعني تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية؛ لتحقيق أهداف معينة يتمُّ تحقيقها في فترة زمنية معينة تُحدِّدها الخطة، وتعمل كلُّ خُطَّة على تحقيق الأهداف أو جزءٍ منها بأقل تكلفة ممكنة.

فدائماً ما يؤدي ضَعْفُ المهارات القيادية والتخطيطية في المنظمات المختلفة والخَوْف من الفشل بالمخاطرة في اتخاذ القرارات، وضعف القدرة على التفكير المستقبلي إلى عدم الرغبة في التغيير، وكذلك حب الراحة والكسل، وعدم تحقيق نجاحٍ سريعٍ يرفع الثقة بالنفس

والاكتفاء بالنجاحات الحالية، والرضا بالواقع والمبالغة فيه، والوصول إلى حالةٍ من التراخي يؤدي إلى انخفاض سقف الأهداف في المنظمة، وبالتالي تبني النظرة الدونية للتخطيط، وفقد الثقة فيه واعتباره مضيعةً للوقت والجهد والمال.

فالعامل بلا تخطيط في المنظمات الكبرى، ومع انتهاج أساليب الإدارة الحديثة، ومع التحديّات الاقتصادية وغيرها التي تواجه المملكة وكثيراً من دول العالم - أصبح ضرباً من العبث وضياع الوقت سُدى؛ إذ تعمُّ الفوضى والارتجالية، ويصبح الوصول للأهداف بعيداً المنال؛ لفقدان قيادات المنظمات توقعات المستقبل، وما قد يحمل من حوادث غير متوقعة ومفاجآت وتقلبات؛ إذ إن الأهداف الإستراتيجية التي يُراد الوصول إليها هي أهداف مستقبلية؛ أي إن تحقيقها يتمُّ خلال فترةٍ زمنية محددةٍ قد تطول أو تقصر؛ مما يفرض على المنظمات عملَ الافتراضات اللازمة بسيناريوهات مختلفة لما قد يكون عليه هذا المستقبل، وتكوين فكرةٍ عما سيكون عليه الوضع عند البدء في تنفيذ الأهداف، وخلال مراحل التنفيذ المختلفة، ويمكن تلخيص أهمية التخطيط الإستراتيجي بالنقاط التالية:

- وَضْع رؤيةٍ واضحةٍ، وأهداف إستراتيجية، وتفصيلية مُحدّدة.
- توزيع الموارد والإمكانات المتاحة، واستخدامها بالأسلوب الأمثل؛ لزيادة كفاءتها.
- محاولة تقليل نتائج وتبعات المخاطر غير المتوقعة.
- إحكام السيطرة على الموقف داخل المنظمة، وأيضاً على الخارج المتعلق بها.
- الإسهام في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب.

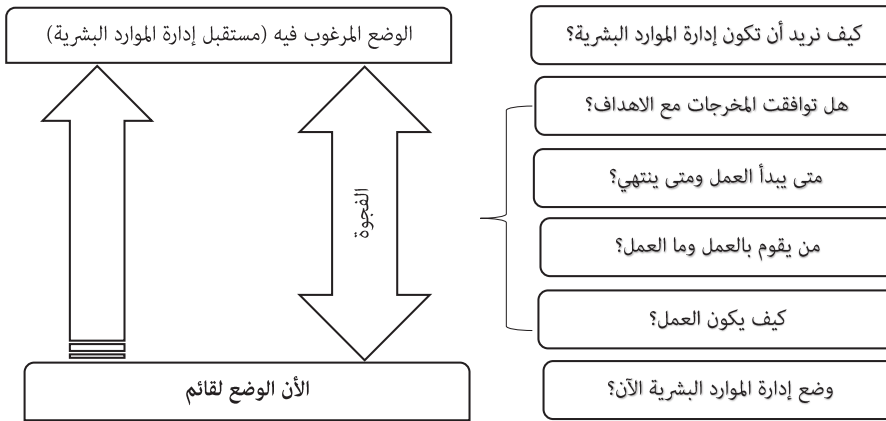
١/٢ مفهوم التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية:

التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في المنظمات الحكومية هو مرحلة التفكير التي تسبق التنفيذ، وهو جهدٌ مُوجَّهٌ ومقصودٌ ومُنظَّمٌ يهدفُ إلى تحقيق أقصى منفعةٍ بأقل التكاليف، ويرتبطُ بكلِّ المجالات والقطاعات داخل المنظمة؛ فيمكن اعتبار التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية وسيلةً للتنبؤ بما سيكون في المستقبل حول عناصر العمل اللازمة؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة، والاستعداد لمواجهة المُعَوَّقات والعمل على حلّها والاستفادة من الإيجابيات المتوقعة في المستقبل، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

ويرى تريجو وزيمرمان (1980 Trego & Zimmerman) أن التخطيط الإستراتيجي عبارة عن رؤية لوظيفة التنظيم في المستقبل، ويوفّر هذا إطاراً من شأنه توجيه الخيارات التي تُحدّد مستقبل، واتجاه تنظيم معين. وعَرَفَ مارتن بترسن (1980M. Petreson) التخطيط الإستراتيجي بأنه عملية مُدرَكَة تتمكّن من خلالها المؤسسة من إدراك وتحديد وَضْعها الحالي والمستقبلي والمُتَوَقَّع، ثم تُنمّي أو تطور بعد ذلك الإستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات؛ بغية اختيار وتنفيذ إحداها أو بعض منها. ويُعرّف التخطيط الإستراتيجي بأنه «التقديرُ المُنظَّم والعقلاني لاحتياجات المستقبل من الموارد البشرية، وتحديد النشاطات والإجراءات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات» (المعشوق، ١٤٣٢: ٢٠٥). كما يعرفه الماحي (٢٠١٢: ٦٧) بأنه «ترجمة أهداف، وخطط أعمال المنظمة إلى احتياجات كميّة ونوعية من العنصر البشري، مع وَضْع برامج الأفراد اللازمة لتدبير هذه الاحتياجات»، ويبين الشكل رقم (٦) نموذجاً لمفهوم التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية.

شكل رقم (٦)

مفهوم التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية



المصدر: من تصميم الباحثين؛ من خلال الاستفادة من أدبيات الدراسة.

ويعرفه عباس (٢٠١١: ٦٥) بأنه "عملية للتنبؤ بعدد، ونوعية العاملين اللازمين للعمل، ومدى إمكانية تلبية هذه الحاجة في الزمان والمكان المناسبين؛ لضمان تنفيذ المهام المحددة

للمنظمة بكفاءة وفعالية“. وعرفه الطائي وآخرون (٢٠٠٦: ١٥٧) بأنه ”العملية التي يتم من خلالها تحديد حاجات المنظمة من الموارد البشرية كمياً ونوعياً، ومقارنة هذه الحاجة مع القوى العاملة الحالية، وتحديد عدد ونوع الأفراد المراد استقطابهم؛ اعتماداً على إستراتيجيات وأهداف المنظمة“. كما عرفه الحريري (٢٠١٢: ٤٩) بأنه ”التنبؤات المستقبلية، ووضع الخطط المستقبلية، ورسم وتوضيح الإستراتيجيات لإدارة المواد البشرية الحديثة، والعمل على تحقيق أهدافها“.

لذلك يمكن القول بأن التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية هو عمليات وإجراءات وضع برنامج يبين حاجة المنظمة من الأفراد مع تطبيق احتياجاتها؛ من حيث المهارة والتخصصات المطلوبة، والعدد المطلوب من كل نوع من أنواع التخصصات والوقت الذي ينبغي أن تتوفر فيه الكفايات وباختصار؛ فإن تخطيط الموارد البشرية هو تحديد أعداد ونوعيات العمالة خلال فترة تنفيذ خطة المنظمة.

٢/٢ أهداف التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية:

من خلال تعريف التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية، يمكن أن تُحدد أهداف التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية؛ إذ يخدم نشاط التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية أهدافاً متعددة خاصة بالفرد والمنظمة والمجتمع؛ فعلى صعيد الفرد، ومن خلال التخطيط الإستراتيجي الدقيق يمكن تحقيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعلى صعيد المنظمة تُحقق المواءمة الداخلية بعدم وجود عجز أو فائض من الموارد البشرية، أما على صعيد المجتمع؛ فإن تحقيق الاستخدام الكامل والصحيح للموارد البشرية في المنظمات؛ سيسهم في تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد البشرية.

ومن ثمّ فالهدف الرئيسي من تخطيط الموارد البشرية يتمثل في التأكد من حصول المنظمة على احتياجاتها من الموظفين كمّاً ونوعاً في الوقت المناسب وفي المكان المناسب؛ مع القدرة على مواجهة حركية القوى العاملة؛ وذلك من خلال التخطيط الإستراتيجي السليم للموارد البشرية بما يساعد على مواجهة المشكلات المرتقبة، والمتربة على حركية القوى العاملة الداخلية والخارجية، وإعداد ميزانية الموارد البشري، وتشمل خطة الأجور والمرتبات وإقرار نظام عادل للحوافز، وكذلك تحقيق التكامل بين البناء الوظيفي والتنظيمي واحتياجات

التنظيم من القيادات الإدارية والإشرافية، والجذب المستقبلي للكفاءات المُدرَّبة؛ سواءً من المراكز التعليمية المتخصصة أو من سوق العمل. (الماحي، ٢٠١٤: ٧٠-٧١؛ الطائي وآخرون، ٢٠٠٦: ١٥٦-١٥٩). وبالتالي يمكن تلخيص أهداف التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في المساعدة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما نوع الموارد البشرية المطلوبة؟
- ما كمُّ الموارد البشرية في كلِّ نوعية؟
- كيف يمكنُ الحصول على هذه الموارد البشرية؟
- متى يجب الحصول على هذه الموارد البشرية؟
- أين تُستخدَم هذه الموارد البشرية؟

٣/٢ أهمية التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية:

تُكْمُن أهميةُ التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في أنه رَسَم طريق المستقبل القريب منه والبعيد، وهو ضرورةٌ حيويةٌ؛ للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية المنشودة، ونلخص أهمية التخطيط للموارد البشرية فيما يلي: (الحري، ٢٠١٢: ٥٠-٥٢؛ المعشوق، ١٤٢٣: ٢٠٦-٢٠٧).

- رَفَع مستوى المنظمات، وتحسين عملياتها، وزيادة إنتاجياتها.
- تطويرُ وتدريبُ الموظفين في المنظمات الإدارية؛ مما يؤدي على المستوى البعيد إلى تطوير، ورفع كفاءات، وخبرات الموظفين.
- تحقيقُ توازنٍ عام، وإحداث انسجام بين الموظفين على المستوى الداخلي في المنظمات.
- ترتيب عمليات الاتصال بين المستويات الإدارية العليا والإشرافية والتنفيذية.
- الإسهامُ الفَعَّال في زيادة الموظفين الناجحين ذوي الخبرات الإدارية العليا، كما تعملُ على توظيف هذه الخبرات في المجالات الخاصة بها.
- توفير الخبرات البشرية التي تتوافق مع احتياجات ومتطلبات التكنولوجيا المعاصرة والحديثة، والمستخدمة في النظم الإدارية والأجهزة وغيرها؛ مما يُسهم في رفع عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات في المنظمات الإدارية.

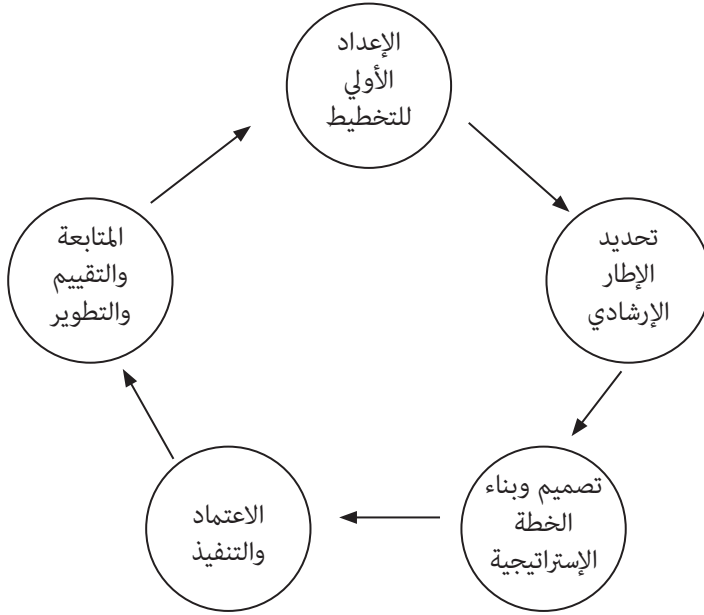
- مراجعة مستويات العمالة التي على رأس العمل؛ من حيث الأعداد ومستويات الكفاءة، والاحتياجات التدريبية في ضوء متطلبات الخطة مستقبلاً.
- إمكانية تعيين الأفراد قبل وقت كافٍ وتدريبهم للعمل في وظائفهم في الوقت المحدد.
- معالجة الفائض من العمالة المتوقع حدوثه، وهل يمكن إعادة تأهيلهم لبعض الوظائف الواردة في الخطة بدلاً من إنهاء خدماتهم.
- إعداد خطة للتدريب ترتبط بالوظائف القائمة والجديدة، وأن يتم ذلك في ضوء إستراتيجية وخطة أعمال المنظمة.
- تصميم خطة التعاقب الوظيفي وبرامج المسار الوظيفي، وإعادة تصميم الوظائف الإستراتيجية؛ لتلبي احتياجات الخطة بالوقت المحدد.

٤/٢ مراحل التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية:

- تعددت الدراسات السابقة في وصف مراحل التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية؛ ولكن المؤكد أنها تمر بمراحل متعددة صورها الباحثان بناءً على البحث والاستقصاء في أدبيات الدراسة العربية منها والأجنبية بخمس مراحل أساسية:
- **المرحلة الأولى:** هي الإعداد الأولي للتخطيط بما يشمل تشكيل فرق العمل المختلفة من مصممين ومنفذين ومساعدين وغيرهم.
 - **ثم المرحلة الثانية:** وهي تحديد الإطار الإرشادي لصياغة الخطة الإستراتيجية للمنظمة؛ بما فيها من توضيح للرؤية والرسالة والأهداف المؤسسية الإستراتيجية والتفصيلية، والسياسات المتبعة في المنظمة والثقافة التنظيمية لها.
 - **ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة:** وهي تصميم وبناء الخطة الإستراتيجية بما فيها من خطط العمل التنفيذية والزمنية للوحدات الإدارية المختلفة؛ بالإضافة إلى وضع خطط إستراتيجية المخاطر.
 - **ثم المرحلة الرابعة:** وهي الاعتماد والتنفيذ الفعلي لما سبق، ثم التطبيق العملي.
 - **وأخيراً المرحلة الخامسة:** وهي المتابعة والتقييم والقياس والتطوير إذا احتاجت إليه المؤسسة، ويمكن تفصيل المراحل كما في الشكل رقم (٧).

شكل رقم (٧)

مراحل التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية



المصدر: من تصميم الباحثين.

وفي كل الأحوال هناك أمورٌ يجبُ تحقيقها خلال المراحل المتعددة للتخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في المنظمات الحكومية، وأهمها:

- معرفة أهداف واختصاصات المنظمة، وتحديد مواطن القوة والضعف مقارنةً بالخطة.
- معرفة مشروعات وخدمات المستقبل، ومواعيد التنفيذ.
- تلبية متطلبات الخطة من القوى العاملة، ويتطلب ذلك التعرف على إمكانيات المنظمة في التدريب، والتعرف على سوق العمل.
- تحديد الأفراد اللازمين لكل نوعية من الوظائف، وتحديد احتياجات الإحلال لتقدير عدد الموظفين الذين سيتركون الوظيفة لأسباب مؤقتة؛ مثل: الغياب، والإجازات، والإعارات، أو لأسباب دائمة؛ مثل: الإقالة والاستقالة، أو التقاعد النظامي أو المبكر.
- التنبؤ بالمتاح داخل المنظمة وفي سوق العمل من كل نوعية، وتتضمن دراسة الوضع

الراهن والتنبؤ باحتياجات المستقبل، تحديد الفائض أو العجز في كل مجموعة من الوظائف، وأساليب معالجتها (المعشوق، ١٤٣٢: ٢١٠-٢١١؛ عباس، ٢٠١١، ٧٢).

ثالثاً: تأثير التقاعد المبكر على التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية:

تتعدد العوامل المؤثرة على تخطيط الموارد البشرية؛ مثل: سياسات التعليم، والتدريب، والإعلام، والجانب التقني والفكري، وما يهْمُنَا هنا هو التغيرات في قوة العمل، ومنها التقاعد المبكر الذي يُعَدُّ من العوامل المؤثرة في تخطيط الموارد البشرية (المحامي، ٢٠١٤: ٧٤؛ عباس: ٢٠١١: ٧٠-٧٢)، والتي تظهر بشكل واضح في الدول النامية، وتتمثل في:

١/٣ ضعف الوعي التخطيطي:

إنَّ من أهمِّ المشكلات التي تواجهها النُّظُم الإدارية بشكل عام هي نقص الوعي التخطيطي لدى الكثير من العاملين في الأجهزة الإدارية بالجهاز الحكومي لعملية التقاعد المبكر سواءً على مستوى الموظف أو الإدارة التي يعمل بها، ونقص معرفة أهمية العملية التخطيطية، وهذا النقص في الوعي التخطيطي يشملُ المسؤولين في الإدارة، والمنفذ، وكل من يساهم في نجاح أو فشل العملية التخطيطية، وينتج عن هذا النقص تذبذبُ الأخذ بمنهجية التخطيط الإستراتيجي؛ بل يصل الأمر إلى رفض هذه المنهجية من كثير منهم. ويرجع ذلك إلى حداثة نشأة التخطيط الإستراتيجي في الأجهزة الإدارية الحكومية في معظم دول العالم الثالث؛ فقد أثبتت أغلب الدراسات المتصلة بالتخطيط الإستراتيجي في الدول النامية أنَّ أغلب أجهزة التخطيط الإستراتيجي في الإدارات المختلفة فيها ضعيفة وغير قادرة على القيام بوظائفها، وأنها منعزلة عن باقي الأجهزة المعنية في الدولة؛ فلا يوجد رابطٌ بين أجهزة التخطيط الإستراتيجي في الإدارات في كل وزارة وبين الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الإستراتيجي بما فيها التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أو تخطيط القوى العاملة.

٢/٣ قلة عدد الخبراء، وقلة خبرتهم العلمية والثقافية:

تتميز الدول المتقدمة بوجود خُطَطٍ بديلة دائماً في كلِّ مجالات التخطيط الإستراتيجي؛

بسبب تغيير الظروف في أثناء تنفيذ أو قبل إعداد الخطة؛ ومنها خطط التقاعد المبكر، أما الدول النامية؛ فتفتقر دائماً إلى وجود خطط بديلة أساسية؛ فإذا ما فشلت الخطة الموضوعة سلفاً في الإدارات يتعطل العمل، وربما توقّف العمل تماماً في هذا المجال وأُصيب بالشلل التام؛ لعدم وجود خطط بديلة لها. ويرجع السبب في ذلك بشكل مباشر إلى قلة عدد الخبراء في مجال التخطيط الإستراتيجي في الأجهزة الإدارية الحكومية وإن وُجد العدد الكافي؛ فقلة خبرتهم العلمية والثقافية سبب إضافي؛ مما يزيد من احتمالات ارتكاب الأخطاء في تحديد الأهداف المستقبلية، ووضع المستهدفات لكل منها. ومن المعروف والمعتاد أن النظم في الأجهزة الإدارية الحكومية في معظم الدول النامية تتسم بالتغيير وعدم الثبات والاستقرار؛ لأسباب عديدة؛ منها عدم الثبات والاستقرار في الإدارة والقيادات، وهذا ينعكس دائماً على التخطيط الإستراتيجي لعملية التقاعد المبكر ووضع الخطة الإستراتيجية لها، وخاصة أن إعداد الخطة يحتاج إلى وجود استقرار في الظروف المحيطة؛ فأى تغيير في جانب معين يؤثر في سير الخطة؛ إذ إن هذا يؤثر في تنفيذ خطة التقاعد المبكر، وهذه التغيرات قد تكون خارجة عن إرادة المخطط الإستراتيجي.

٣/٣ قلة المعلومات المطلوبة للتخطيط لعملية التقاعد المبكر:

من التأثيرات المباشرة لعملية التقاعد المبكر على التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية قلة الكم والنوع من المعلومات المطلوبة لعملية التخطيط الإستراتيجي لعملية التقاعد المبكر وتقدمها، وافتقار أغلب الأجهزة الإدارية الحكومية لنظم المعلومات الخاصة بإدارات الموارد البشرية بها. وبالتالي قد يترتب على عدم التخطيط الإستراتيجي السليم لعملية التقاعد المبكر عدد من المشكلات؛ والتي منها وجود فائض في العمالة في بعض الوظائف، ووجود عجز في بعض الوظائف الأخرى، وكذلك تعطيل الطاقات الإنتاجية التي يرتبط استخدامها بعنصر العمل في حالة وجود عجز في العمالة أو اضطراب في عمليات الاستقطاب، والاختيار والتدريب أو اضطراب الأداء؛ نتيجة الظروف المفاجئة لتغيرات العمالة؛ منها الاستقالة لأسباب فجائية، الترقية إلى مراتب أخرى، أو النقل أو التقاعد بأي شكل من أشكاله.

وقد يؤثر على فعالية التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية عدم القدرة على

الاحتفاظ بالأفراد؛ مما يترتب عليه نقص الموظفين لأسبابٍ مختلفةٍ؛ ومنها إيقافُ التعيينات، وإيقاف البدلاء لمن تركوا الخدمة، والتقاعد المبكر. وبالتالي قد تلجأ المنظمة إلى معالجة النقص؛ من خلال اللجوء للتعين من خارج المنظمة أو التنقلات الداخلية، أو إدخال طرق عمل جديدة أو استخدام التدريب والتقنية والمناسبة وغيره (المعشوق، ١٤٣٢: ٢١٧). ويُعدّ تخطيطُ الموارد البشرية في المنظمات الحكومية جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإستراتيجية للمنظمة. وهو يتمثل (الطائي وآخرون، ٢٠٠٦: ١٥٧-١٥٨) في:

- عملية التنبؤ بحجم القوى العاملة التي تحتاج إليها المنظمة في المستقبل، وكيفية توفيرها من السوق.

- تخطيط هذه القوى الموجودة أو المُستهدَفة ووَضْع برامج وما يتفق ونتائج التنبؤ وحاجات المنظمة.

- وفي هذا الإطار؛ يمكننا التعرّف على معادلة مُعدّل دوران العمل في أيّ منظمة؛ من خلال المعادلة الحسابية البسيطة؛ وهي:

معدل دوران العمل = (عدد الأفراد الذين تركوا المنظمة خلال فترة زمنية محددة ÷ متوسط عدد أفراد المنظمة لنفس الفترة الزمنية) $\times 100$ (عباس، ٢٠١١: ٩٦).

ومثالاً توضيحي على معادلة دوران العمل؛ بسبب التقاعد المبكر في ثلاث منظمات مختلفة خلال السنوات العشرة الأخيرة؛ كما في جدول رقم (٩)، والذي يتبيّن منه أن المنظمة (ع) تعاني أكثر من نسبة دوران عمل.

جدول رقم (٩)

مثالٌ توضيحي لمعادلة دوران العمل لعشر سنوات

م	المنظمة	عدد العاملين	عدد المتقاعدين تقاعداً مبكراً	النسبة	الترتيب حسب النسبة
١	المنظمة (س)	١٠٠٠	٣٠	٣%	٢
٢	المنظمة (ص)	٣٤٥٩	٥٥	١,٦%	٣
٣	المنظمة (ع)	٧٨٠٩	٨٩٠	١١,٤%	١

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تناول عددٌ من الدراسات موضوع التقاعد بصفةٍ عامة، وناقشت محاور متعددة في بيانات عمل مختلفة، ومنها محور التقاعد المبكر، وقد تمَّ تصنيفها في هذا الفصل حسب المنشأ بغرض تسهيل عرضها إلى: الدراسات المحلية، الدراسات العربية، والدراسات باللغة الإنجليزية. وبعد تحديد المحاور الأساسية التي تناولتها هذه الدراسات؛ فقد تمَّ ترتيبها وفقاً لترتيبها تاريخياً؛ علماً بأن هذه الدراسة - على حدِّ علم الباحثين - هي أول دراسة متخصصة في مجال التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية، وأثره على المنظمة الحكومية والموظف المتقاعد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وقد حدّد الواقع الإداري في المملكة ونظام التقاعد المدني الحالات التي يستحقُّ فيها الموظف المدني معاشاً تقاعدياً؛ ومنها المُحَال للتقاعد بناءً على طلبه ولديه خدمة محسوبة وفق أنظمة التقاعد مجموعها (٢٠) سنةً فما فوق؛ بشرط موافقة الجهة التي تملك حقَّ تعيينه، كما استطاع في أوائل العام ٢٠١٧ كثيرٌ من أعضاء مجلس الشورى ثني المجلس من اتخاذ ونفاذ قرار أصدره سابقاً طالَب فيه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالإسراع في تبني المرئيات التي توصَّل إليها تقرير المؤسسة بأهمية تحديث شروط التقاعد المبكر؛ حيث صوّت (٩٩) على حذف هذا القرار السابق؛ حيث اعترض الأعضاء على قرار المجلس حول قبول توصية لجنته المالية ومطالبة التأمينات الاجتماعية بالإسراع في تبني المرئيات التي توصَّل إليها تقرير المؤسسة بأهمية تحديث شروط التقاعد المبكر، ويحقُّ للأعضاء وفق قواعد عمل المجلس الاعتراض عليها، والعودة لمناقشتها والتصويت عليها، وإذا لم تسفر المناقشة عن قرارٍ جديد؛ فيكون القرار الأساس باقياً. وبرَّر الأعضاء المعترضون بأن هذا القرار يعطي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الحقَّ في تعديل شروط التقاعد المبكر، والذي قد يُسبب الإضرار بمصالح المواطنين المسجلين لدى المؤسسة وضياع حقوقهم.

ووسط تباين ردود الأفعال ووجهات النظر خصوصاً بين فئة النساء العاملات السعوديات في القطاع الحكومي حول التقاعد المبكر للمرأة العاملة بعد مضي ١٥ سنةً من الخدمة

الرسمية، وقد تمت مناقشته في مجلس الشورى من قبل، ومن ثم عُرض على مجلس الوزراء. وقد جاء الواقع الإداري في المملكة مؤخراً مطمئناً المرأة السعودية العاملة؛ إذ ترك لهن حرية اتخاذ قرار التقاعد المبكر من عدمه، هذه الحرية كفيلة بأن تجعل المرأة السعودية العاملة تبدأ بالتفكير جدياً في اختيار الوقت الملائم لها الذي تقرر فيه اتخاذ قرار التقاعد المبكر، اختياريّاً وليس إجباريّاً تقديراً للظروف الخاصة بكلّ موظفة.

وكما لقي تقاعد المرأة مبكراً عدداً من المؤيّدات لقي أيضاً المعارضات، وفي هذا الصّد ظهرت أصوات ترغب في معرفة مقدار الراتب الذي سوف يُمنَح لهن بعد مرور (١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ أو ٣٥) عاماً من الخدمة للتقاعد المبكر، وأخريات رأين أحقيتهن في التقاعد المبكر؛ ولكن على أن يحصلن على الراتب كاملاً، نظير خدماتهن الطويلة في العمل. وفئات أخرى ترفض فكرة التقاعد المبكر، ويرين أنهن ما زلن قادرات على العطاء بسخاء للوطن، كما أن بإمكانهن التطوّر وتطوير أدواتهن مع تطوّر وهو مسيرة التعليم في الوطن، وآراء أخرى رأت أهمية البدء بتنفيذ قرار التقاعد المبكر مع صاحبات الشهادات المتوسطة ومعاهد المعلمات القديمة، اللاتي أمضين سنوات طويلة في الخدمة، وما زلن على رأس العمل، وبعضهن يعتقدن أن في تنفيذ هذا القرار إعطاء فرصة للدماء الجديدة الشابة، وتخفيف عن كاهل الدولة هم بطاقة البنات القابعات منذ سنوات طويلة في منازلهن ينتظرن دورهن في خدمة الوطن.

أولاً: الدراسات المحلية:

تطوّرت أعداد المتقاعدين مبكراً خلال السنوات العشرة الماضية، وكذلك زيادة نسبتهم من إجمالي عدد المتقاعدين؛ باستثناء المتقاعدين بسبب العجز والوفاة؛ فبعض الموظفين المدنيين تحديداً يتمنون - وقد يكونون غير جادين - أن يكون التقاعد بعد خدمة (٢٥) سنة إجبارياً على نحو وصول خطاب فك الارتباط للجهة بإحالة موظفها للتقاعد مباشرة؛ فإنه في المقابل لا يوجد سبب لتمسك أغلب الموظفين بالوظائف الحكومية، وعدم الرغبة في التقاعد وكأنه شبح مخيف؛ بل يتحججون بأعذار مختلفة من بينها أن الجلوس في البيت ملل، وفراغ قاتل، كما أن مُخصّص التقاعد لا يكفي الحاجة، وفي الحقيقة يرى العديد من المهتمين ضرورة دراسة وتطوير أنظمة التقاعد بما فيها المبكر؛ وذلك لفتح مجال الوظائف الشاغرة للشباب، وأن يُحسب راتب التقاعد بحد أدنى يكفي لتلبية الأساسيات المعيشية،

وفقاً للمراتب والمزايا التي كان يتقاضاها الموظف قبل إحالته للتقاعد. وكما سبق ذكره؛ فإن من إيجابيات التقاعد المبكر أن فيه فوائد للموظف؛ إذ سيقضي ما تبقى له من سنين متفرغاً لأسرته وأعماله الخاصة، ومتابعة هواياته المحببة بعيداً عن ضغوط العمل التي تُعقّد من أجلها الدورات التدريبية تحت هذا المُسمّى.

لعل الواقع الإداري في المملكة العربية السعودية في الفترة الماضية اصطدم كثيراً برغبات الموظفين الذين يرون في التقاعد المبكر فرصة جيدة للتوازن في مساراتهم الحياتية؛ حيث رفضت بعض الجهات الحكومية تلبية طلبات الكثيرين من راغبي التقاعد، وأبرز تلك الجهات كانت إدارات تعليمية؛ حيث رفضت استقبال طلبات التقاعد المبكر لعدد كبير من المعلمين، وأحالته إلى برنامج «فارس» الإلكتروني الذي صمّمته وزارة التعليم خلال السنوات القليلة الماضية ويستخدم في معاملات موظفي التعليم بشكل عام لإتمام العملية، وتم رفض قبول طلبات تقاعدهم يدوياً، ولم يُفتح باب الحوار معهم، ولم يُنحَ الوقت للحديث. وكانت مبرراتهم للتقاعد أنهم خدموا سنوات طويلة في الميدان التربوي وغالبيتهم له أكثر من (٢٥) عاماً، وكثير منهم تجاوز عمره الخمسين عاماً، ويرغب في الراحة، كما بينوا أنهم تقدموا بحسب الأنظمة واللوائح التي تكفل للمعلم حقّ التقاعد، إلا إن برنامج «فارس» لا يقبل طلبات التقاعد، وربما كان رفض طلباتهم يعود إلى «قرار» من الوزارة في عدم إحداث إرباك في العملية التعليمية.

وحيث أصبح عمل المرأة أمراً واقعاً، ومطلوباً في كثير من الأحيان؛ إذ نجد أن الأعمال التي تمارسها المرأة هي من أنسب الأعمال في المجتمع السعودي؛ لتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء؛ ولكن تبقى النظرة إلى الوظيفة بأنها العمل الثاني والعمل الأول هو الأسرة، وأن الوظيفة بمثابة تكليف إضافي لعمل المرأة داخل أسرتها. ويرى الكثير من العاملات السعوديات أنهن ما زلن قادرات على العطاء بسخاء للوطن، وأنهن بإمكانهن تطوير أدواتهن مع تطوّر ونمو مسيرة التنمية في الوطن، إلا إن هناك فئات أخرى رأت أهمية البدء في تنفيذ قرار التقاعد المبكر خاصةً للاتي أمضين سنوات طويلة في الخدمة وما زلن على رأس العمل معتقدات أن في تنفيذ هذا القرار إعطاء فرصة للدماء الجديدة الشابة، وتخفيف جزء عن كاهل الدولة من مشكلة بطالة البنات القابعات منذ سنوات

طويلة في منازلهن ينتظرن دورهن في خدمة الوطن؛ لذلك كان هناك ولفترة طويلة تباينٌ في ردودِ أفعال النساء العاملات السعوديات في القطاع الحكومي حول التقاعد المبكر للمرأة العاملة. وجاء الحديث الرسمي والواقع الإداري مؤخراً مطمئناً لها؛ إذ ترك لهن حرية اتخاذ قرار التقاعد المبكر من عدمه؛ فهذه الحرية كفيلاً بأن تجعل المرأة السعودية العاملة تبدأ بالتفكير جدياً في اختيار الوقت الملائم لها الذي تقرر فيه اتخاذ قرار التقاعد المبكر. كذلك قرّض الواقع الإداري الجديد في المملكة أن يكون قرارُ التقاعد المبكر اختيارياً وليس إجبارياً؛ تقديرًا للظروف الخاصة بكلِّ موظفة، وكانت فكرةُ تقاعد المرأة مبكراً لقيت تفاعلاً سواء بالتأييد أو الرفض، وكان التباين بين وجهتي النظر لأسبابٍ متعددة؛ مثل: معرفة مقدار الراتب الذي سوف يُمنَح لهن للتقاعد المبكر بعد مرور عددٍ معين من سنوات الخدمة، أو أحقيتهن في التقاعد المبكر، وأن يحصلن على الراتب كاملاً نظير خدماتهن الطويلة في العمل. وعلى اعتبار أن النسبة الكبرى من العاملات السعوديات في القطاع الحكومي يعملن في التعليم؛ ففي الفترة الأخيرة وفي استطلاع صحفي لآراء عدد من المسؤولات في قطاع التعليم بشأن التقاعد المبكر للمرأة السعودية مدعوماً باستبيان تمّ توزيعه على المئات من المتدربات في مختلف مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وتعليم الكليات، وأيضاً المشرفات التربويات. وقد أوضحت نتائج هذا الاستطلاع أن قرار التقاعد المبكر يعتمد على الظروف الخاصة بكلِّ موظفة، وأن رأي الجهات الإدارية في ترك قرار اتخاذ خيار التقاعد المبكر للمرأة السعودية نفسها هو قرارٌ صائبٌ ينمُّ عن قيادةٍ حكيمةٍ تعمل ما بوسعها لما فيه صالح المرأة السعودية.

كذلك بيّنت النتائج حقيقة أن لعمل المرأة رغم أهميته ضريبةً يتحملها كلٌّ من الزوج والأبناء؛ بالإضافة لإمكانات المرأة العاملة الجسدية والنفسية؛ إذ إنها تعاني ضغوطاً نفسيةً ومتاعباً أسريةً؛ لما تتحمله من التزامات تربية ومادية، تلك الضغوط التي تحولّت لدى البعض إلى أعراضٍ صحيةٍ تحتاج إلى المعالجة.

أيضاً اتضح من وجهة النظر المؤيدة للتقاعد المبكر أنه قرارٌ عاقلٌ يخدم أهدافاً عدّة منها الإسهام في توظيف الخريجات اللاتي ينتظرن دورهن في خدمة مجتمعهن، وأيضاً تفرُّغ المتقاعدة لنفسها من الناحية الصحية والأسرية والعائلية، والقدرة على رعاية الزوج الذي

أوشك على التقاعد (أو ربما تقاعد بالفعل) والاهتمام به بعد أن كان عوناً للزوجة في أثناء انخراطها في العمل لخدمة الوطن؛ فجاء الوقت الذي ينبغي أن تُوجَّه فيه جهودها نحو أسرتها، وأن الأبناء يكبرون وتكبر معهم همومهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم ويحتاجون الوقت الكافي للرعاية والنصح رغم أن البعض يعتقد أن الأبناء إذا كبروا يمكن أن يكونوا قد استقلوا مادياً واجتماعياً، وما كل ذلك إلا بتواجد الأم المتفرغة؛ لمشاركتهم اهتماماتهم، وإرشادهم وهم يسيرون نحو بناءات أسرية جديدة. هذا مع التسليم بحقيقة أن للمرأة المتقاعدة طاقات كامنة لم تُستنفَد؛ بل تتجدد لرصيداها من الخبرات والتجارب التي تؤهلها للتعاطي من أوجه متعددة؛ منها ما يتعلق بالزوج والأبناء وتوطيد الصلات العائلية وتعزيز العلاقات؛ إضافةً إلى حقوق تتعلق بها شخصياً من منطلق قول النبي صلى الله عليه وسلم: «وإن لنفسك عليك حقاً»، كما أن هناك أوجهاً عديدة للتعاطي بخدمة المجتمع لمن ترغب في مواصلة العمل، ومنها إمكانية الانخراط في الأعمال الخيرية على مستوى المجتمع أو إمكانية التفرغ للالتحاق بحلقات حفظ القرآن الكريم في ظروف نفسية مناسبة تخلو من متطلبات الوظيفة المرهقة. وأيضاً الحاجة إلى خبراتهن في توجيه المؤسسات التعليمية الأهلية؛ للاستفادة من كفاءات المتقاعدات؛ مما يجعل تلك المؤسسات على درجة من التميز والجدارة بفضل إمكانيات المتقاعدات المهنية. كما أن العمل الحر متاح أيضاً للمتقاعدات حال رغبتهن؛ فكثيرات منهن اتجهن لممارسة وإدارة أعمال حرة خاصة بهن يمارسها برصاً ممتزجاً بالإبداع، ويتميز بمردوده الإيجابي عليهن وعلى المجتمع.

وكان من أهم الدراسات المحلية والتي تهتم بإبراز العلاقة بين مشكلة الدراسة والواقع الإداري في المملكة هي ما تناولته المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن أثر التقاعد المبكر على ميزانية المؤسسة؛ من خلال إعدادها للدراسات الدورية كل ثلاث سنوات؛ حيث أعدت مؤخراً ثماني دراسات إكتوارية هدفها فحص المركز المالي للمؤسسة؛ حيث انتهت توصيات الدراسات وخاصة الدراسة الإكتوارية الثامنة في العام ٢٠١٣م، إلى العمل بناءً على نتائج الدراسات؛ لإعادة النظر بموضوع التقاعد المبكر، والتي من أهمها تعديل معادلة التقاعد المبكر؛ لتصبح أكثر توازناً إكتوارياً، وتعديل الفترة المرجعية في احتساب متوسط الأجر المُستخدَم في احتساب الرواتب التقاعدية. ومن المعروف أن المؤسسة تقوم بعمل دراسات متنوعة؛ من خلال أخذ عينات من عدة دول عربية وإقليمية تتفق مع الواقع التأميني في

المملكة والاطلاع على الواقع التأميني لدى هذه الدول، والتي جميعها تحصر فكرة التقاعد المبكر للمهن الخطرة فقط، ورغم أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تقدّم العديد من الخدمات التأمينية غير خدمات التقاعد؛ مثل: خدمات الوفاة، والعجز، وخدمات إصابات العمل، إلا إن الكثير ممن ليس لديهم فكرة كاملة عن أنشطة المؤسسة يربطون أنشطة المؤسسة فقط بالتقاعد المبكر، وتؤكد نتائج الدراسات على أهمية إقناع المواطن/المواطنة المؤمن عليهم بضرورة الاستمرار في الاشتراك وتجنب اللجوء للتقاعد المبكر إلا للضرورة، وتوعيتهم بأن الاستمرار في العمل غالباً يمثل الاستقرار في الحياة، ومن شأنه أن يرفع الراتب التقاعدي في نهاية الأمر.

كانت دراسة العبيدي (١٩٨٨)، دراسة ميدانية أجريت على عينة عشوائية من المتقاعدين تبلغ (٥٠٠) متقاعد في فروع البنك العربي الوطني في ثلاث من مدن المملكة الكبرى هي: الرياض، وجدة، والدمام، وموضوع الدراسة عن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد؛ حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على استخدام أسلوب المقابلة الشخصية، وذكر الباحث بالنسبة للمرأة أنه من الأهمية التخطيط لمرحلة التقاعد؛ لكونه يأتي في مرحلة تكون فيها المرأة أقل رغبة في المخاطرة من الناحية المادية، وأكثر ميلاً إلى الاستقرار، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقييم المتقاعد لذاته من الناحية الصحية يختلف تبعاً لحالته الاجتماعية والاقتصادية ودوافعه للتقاعد، كما يختلف المتقاعدون في تقييمهم لحالاتهم الصحية قبل التقاعد وبعده باختلاف مواقعهم السابقة في قائمة الوظائف التي كانوا يشغلونها، كما أن نسبة من تحسّنت صحتهم بعد التقاعد كانت تزيد كلما زاد المعاش التقاعدي أو كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد، كما أشار الباحث إلى أن النواحي المالية تلعب دوراً مهماً في كثير من المشكلات التي يتعرض لها المتقاعد مبكراً، وأن المتقاعد الذي لديه من الدخل ما يسد حاجاته الأساسية سيكون أسعد حظاً من أولئك الذين لا تكفيهم معاشاتهم خلال هذه المرحلة، وأن المتقاعد مبكراً يشكو دائماً من ضعف الراتب التقاعدي وعدم وفائه باحتياجاته الأساسية.

كما أن العبيدي (١٩٨٩) أشار في دراسة عن المتقاعدين في مدينة الرياض إلى أن النشاط المهني والوظيفي الذي يمارسه المتقاعد له دور في تكيفه مع هذه المرحلة، وأن التخطيط

الإستراتيجي لمرحلة التقاعد له دورٌ في التكيّف مع هذه المرحلة؛ حيث كانوا أقلّ معاناةً لمشكلة الفراغ من المتقاعدين الذين لم يخطّطوا لهذه المرحلة. كما أنهم كانوا أقلّ معاناةً للمشكلات المالية. وأن المتقاعدين لأسبابٍ صحيّةٍ يواجهون مشكلات مالية بنسبةٍ أكبر ممن تقاعدون بسبب بلوغ التقاعد أو لظروف اجتماعية، ويمكن تلخيصُ نتائج دراسته في النقاط التالية:

- يلعبُ النشاط المهني أو الوظيفي الذي يزاوله الفرد بعد التقاعد دوراً مهماً في مدى تكيّفهِ لهذه المرحلة.
- يلعبُ التخطيطُ لمرحلة التقاعد دوراً مهماً في مدى التكيّف لمرحلة التقاعد المبكر.
- يختلف المبحوثون في مدى تكيّفهم مع مرحلة التقاعد المبكر باختلاف الوظائف التي كانوا يشغلونها.
- إن المتقاعدين الذين خطّطوا لمرحلة التقاعد المبكر أقلّ معاناةً لمشكلة الفراغ من المتقاعدين الذين لم يخطّطوا لهذه المرحلة.
- المشكلات المالية ترتفع بين من لم تكن لهم خُطط لمرحلة التقاعد المبكر، وتنخفض بين مَنْ كانت لهم خُطط لهذه المرحلة.
- إنّ المتقاعدين مبكراً لأسبابٍ صحيّةٍ يواجهون مشكلاتٍ مالية بنسبةٍ أكبر ممن تقاعدوا؛ بسبب بلوغ سنّ التقاعد أو لظروف اجتماعية.
- أما الغريب (١٤١٦)؛ فكانت دراسته في مدينة الرياض، عن المتقاعدين والتعرّف على مشكلاتهم الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، وقد توصّلت الدراسة إلى أن المتقاعدين يعانون من العديد من المشكلات الناجمة عن التقاعد، وقد جاءت المشكلات الاقتصادية في المرتبة الرابعة بعد المشكلات النفسية والاجتماعية والأسرية، كما توصلت الدراسة إلى أنّ هناك علاقةً وثيقةً بين الشعور بالعزلة الاجتماعية والعمل بعد التقاعد، كما أنها لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط التقاعد.

وكانت دراسة تنباك (١٤١٦) في ثلاثِ مدنٍ هي: مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة؛ وذلك عن العلاقة بين نظام تقاعد هيئة أعضاء التدريس، والاستثمار البشري في الجامعات السعودية، وقد استخدم الباحثُ لهذه الدراسة المنهج التاريخي، وهو عبارة

عن دراسة للسجلات والوثائق والاعتماد عليها في تكوين النتائج، كما استخدم المنهج الوصفي؛ حيث يَصِفُ الظاهرة، ويجمع معلوماتٍ دقيقة عنها، وأخيراً استخدم المنهج التحليلي في تحليل البيانات التي تَمَّ الحصول عليها. وقد أجري هذا البحث على أعضاء هيئة التدريس السعوديين في ثلاث جامعات بالمنطقة الغربية، وهي: جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وفرعها بالمدينة المنورة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة وفرعها في الطائف، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم استعداد عضو هيئة التدريس لمرحلة التقاعد؛ إذ لا توجد لديه خطة عمل بعد هذه المرحلة، كما أن لعضو هيئة التدريس الرغبة في الاستمرار بالعمل بعد سن الستين.

أما دراسة الزامل (١٤١٧)؛ فكانت عن حاجة الجامعات السعودية لاستمرار أعضاء هيئة التدريس في وظائفهم بعد تقاعدهم، وذلك على مستوى الجامعات السعودية السبعة وقتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة يرغبون في العمل بعد بلوغ سن التقاعد، كما أن هناك آثاراً اقتصادية تنتج عن التقاعد، كما أن غالبية أفراد العينة يشعرون أنهم قادرون على العمل بعد بلوغ سن التقاعد.

أما دراسة شرف (١٤١٧) في مدينة جدة؛ فكانت عن توافق المتقاعدين مع الحياة الأسرية والاجتماعية، وكانت أهم نتائج الدراسة هي شعور المتقاعد بالأمان الاقتصادي وكفاية دخله في سد احتياجات أسرته من أهم مظاهر التوافق في مرحلة التقاعد، كما تمثل الظروف الاقتصادية أهمية بالغة في حياة المتقاعدين وفي إحساسهم بالرضا عن الحياة بعد التقاعد، كما أن تدني المستوى الصحي، والوضع المادي والاجتماعي يؤثر سلباً على رضا المتقاعد عن حياته.

وفي دراسة أخرى للباحثة النعيم (١٤٢١) عن التقاعد المبكر للمرأة العاملة؛ بهدف التعرف على إيجابيات وسلبيات التقاعد المبكر على كل من الموظفة والعمل، والضوابط التي بالإمكان الأخذ بها عند التقاعد المبكر، والحلول لتطبيق التقاعد المبكر والحوافز على ذلك. وقد توصلت الباحثة إلى أن ما نسبته (٤٧,٤ %) من عينة الدراسة يرين عدم تطبيق نظام التقاعد المبكر على الجميع دون استثناء؛ لأسباب مختلفة منها أن لكل موظفة ظروفها الخاصة بها، وأن عطاء الموظفة ليس مرتبطاً بعدد سنوات معينة وغيره.

وفي دراسةٍ للباحثين أبو خضير والمعجل (١٤٢٣) عن مرئيات الموظفات نحو نظام التقاعد المبكر للعاملات في الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن يكون تطبيق نظام التقاعد المبكر اختياريًا، وذلك بنسبة (٨٠٪) من عينة الدراسة، كما أن ما نسبته (٥٤٪) سوف يترتب عليه العديد من المزايا، والتي منها الإسهام في حل مشكلة التوظيف، وإتاحة الفرصة للمرأة؛ للتفرغ لواجباتها الأسرية، ودخول دماء جديدة تساعد على تطوير منظمات العمل، إلا إنه يترتب عليه العديد من السلبيات، والتي منها إهدار الخبرات الوظيفية، والتأثير السلبي على الظروف الاقتصادية للمرأة.

وفي دراسة السلطان وابن طالب (١٤٢٤) عن المتقاعدين في المملكة العربية السعودية بدراسة أوضاعهم، وإدارة خدماتهم، والاستفادة من خبراتهم، وكان مجتمع الدراسة يتمثل في جميع المتقاعدين في المملكة خلال الفترة الزمنية (١٤١٠-١٤٢٠)، وقد طرح الباحثان عددًا من الأسئلة، والتي كان منها عن نظام التقاعد الإجباري والمبكر الذي يقصر سنوات تحصيل الاشتراكات، ويمدد سنوات الصرف للمتقاعدين، ويمكن أن يسبب أعباء مالية لصندوق التقاعد في الحاضر والمستقبل، وقد توصل الباحثان إلى أن ما نسبته من (٤٠-٥٧٪) من المبحوثين حسب مؤهلهم التعليمي يرون أن المتقاعد مبكرًا يستفيد من الصندوق أكثر من المتقاعد النظامي، وأن (٤٢-٥٢٪) منهم يرون ربط التقاعد المبكر بسنوات الخدمة، وبلوغ سن (٥٠) سنةً للموظف المدني؛ لتقصير فترة الاستفادة من الصندوق، وقد قدّم الباحثان توصيةً لمزيد من استثمار المعرفة والخبرة وتخفيض بعض العبء عن صندوق التقاعد بأن يتم رفع الحد الأدنى لعدد السنوات المطلوبة للخدمة قبل استحقاق التقاعد المبكر إلى (٢٥) عاماً للمدنيين بموافقة جهة العمل و(٢٧) سنةً للمدنيين بقوة النظام. كما أوصت الدراسة لحل مشكلة الأعباء المالية التي يتحملها صندوق التقاعد نتيجة التقاعد المبكر وقصر مدة الخدمة؛ بأن يتم تعديل أنظمة التقاعد الحالية باتجاه يؤدي إلى توسيع فترة دفع الاشتراكات وتقصير فترات الصرف من الصندوق، وأن يتم حسم (٥٪) من راتب أي عمل إضافي يحصل عليه الشخص بعد تقاعده ما دام أنه يعمل وفي الوقت نفسه يستلم معاشاً تقاعدياً من الصندوق.

أما دراسة اللعبون في مدينة الرياض في عام (١٩٩٧)؛ فكانت عن اتجاهات المرأة

السعودية العاملة نحو التقاعد المبكر، وكانت عينه الدراسة (٢٨٥) موظفة في قطاعات مختلفة؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه قوي لدى المرأة السعودية العاملة نحو التقاعد المبكر بنسبة (٩٤,٨٪) نتيجةً للضغوط الاجتماعية والأسرية، والرغبة في التفرغ لشؤون الأسرة، كما أن (٩٠,٦٪) يرين أن التقاعد المبكر يتيح لهن الاستمتاع بالحياة والتفرغ لأنفسهن، كما توصلت الدراسة إلى أن الظروف الصحية كان لها تأثير على اتجاه المرأة السعودية العاملة نحو التقاعد المبكر، كما توصلت أيضاً إلى أنه كلما كانت الأسرة محتاجة لراتب المرأة؛ فإن ذلك يمنعها من التقاعد المبكر.

أما الغريب (١٩٩٨) في مدينة الرياض؛ فكانت دراسته عن مصلحة معاشات التقاعد كمؤسسة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المتقاعدون هي المشكلات الاجتماعية يليها المشكلات النفسية، ثم الصحية، ثم الأسرية وأخيراً الاقتصادية.

وكانت دراسة الغامدي في مكة المكرمة في عام (١٩٩٩) عن اتجاه المعلمين نحو التقاعد المبكر وعلاقته ببعض المتغيرات الوظيفية والشخصية والاجتماعية، وكانت عينة الدراسة (٧٢٢) معلماً، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاه سالب نحو التقاعد المبكر لدى (٥٠٪) من عينة الدراسة، كما وجدت أن هناك علاقة إيجابية نحو التقاعد المبكر، وبين متغير العمر وسنوات الخبرة، في حين كانت هناك علاقة سالبة بين اتجاه المعلم نحو التقاعد المبكر والمرحلة التعليمية التي يدرسها.

وقدم الفوزان (٢٠٠٣) دراسةً استطلاعيةً عن آثار خفض عدد سنوات الخدمة اللازمة للحصول على التقاعد في نظام الخدمة المدنية السعودي؛ من خلال استقصاء آراء الموظفين في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية باستخدام عينة بلغ عددها ٥٠٠ موظف من مختلف الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض، وباستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية توصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض سنوات الخدمة اللازمة للتقاعد بشكل عام لها متطلباتها الخاصة والبيئة المناسبة لتطبيقها؛ إذ إن عدم ملاءمة الظروف المحيطة قد يخلق من هذه الإستراتيجية مشكلة ذات تبعات متعددة؛ حيث لا يمثل التقاعد المبكر مشكلةً لمجتمع تتوافر فيه الخبرات الوطنية؛ إذ لا يتم الاستعانة

بالخبرات الوافدة والأجنبية. وقد توصلت الدراسة إلى عددٍ من الآثار الإيجابية وأخرى سلبية لخفض عدد سنوات التقاعد، وتمثَّلت الآثارُ الإيجابية في معالجة الخلل في سوق العمل، وإيجاد فُرصٍ للداخلين الجُدد إلى سوق العمل، والإسهام في حلِّ مشكلة العمالة الوافدة، وتحسين أداء العمل الحكومي، وتوجيه الموارد البشرية الوطنية، وقد وافق معظم المبحوثين من الموظفين على هذه الآثار. أما الآثار السلبية؛ فقد تضمَّنت خلق متاعب نفسية واجتماعية للموظف المتقاعد، وزيادة أعباء صندوق معاشات التقاعد، بينما انقسم المبحوثون في أفراد عينة الدراسة بين موافقين وغير موافقين حول الأثر الأول (خلق متاعب نفسية واجتماعية للموظف المتقاعد)، ومال معظمهم نحو الموافقة على الأثر الثاني (زيادة أعباء صندوق معاشات التقاعد)، وانتهت الدراسة إلى مجموعةٍ من التوصيات الأكاديمية والعلمية.

وأجرى السلطان وابن طالب (١٤٢٤) دراسةً بعنوان (المتقاعدون في المملكة العربية السعودية، دراسة أوضاعهم، وإدارة خدماتهم، والاستفادة من خبراتهم)، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة أوضاع المتقاعدين، وإدارة خدماتهم، والاستفادة من خبراتهم في مجال التعليم، ومجال التدريب، ومجالات العمل الأخرى؛ حيث تتنامى أعداد المتقاعدين بشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية نتيجةً لتحسُّن مستويات المعيشة، وتطوُّر المستويات الصحية في المملكة؛ إذ أشارت بعض الدراسات الديموغرافية إلى أن قرابة خمسة عشر ألف مواطنٍ سعوديٍّ يخرجون من سوق العمل الحكومي في العام، وذلك بحكم نظام التقاعد المعمول به حالياً، وقد أُجريت الدراسة على (١٧٥٦) فرداً من المبحوثين في عينة الدراسة. وأكَّدَت نتائج الدراسة أن (٥٣٪) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم عند التقاعد من (٥١ - ٦٠) سنةً و(٤٠٪) لم تتجاوز أعمارهم (٥٠) عاماً، وأن سنوات الخدمة عند التقاعد المبكر لـ (٣٥٪) من العينة تقلُّ خدماتهم عن (٣٠) عاماً وقرابة (٣٠٪) تتراوح عدد سنوات خدمتهم من (٣٠ - أقل من ٤٠ سنة)، وبيَّنت الدراسة في نتائجها أن مكملتي سنوات الخدمة (٤٠) عاماً لا تزيد نسبتهم عن (٣٪) من عينة الدراسة. كما أكدت النتائج على أن دوافع التقاعد المبكر لدى المدنيين والعسكريين قرابة (٣٢٪) من المدنيين و (١٦٪) من العسكريين أشاروا إلى أن الدافع الأول للتقاعد المبكر هو الرغبة في العمل الحرّ، في حين أنَّ قرابة (١٨٪) من المدنيين و(٣٠٪) من العسكريين أشاروا إلى أن تحسين مستوى الدخل هو الدافع إلى التقاعد المبكر.

أما المطيري (٢٠٠٥)؛ فكانت دراسته عن اتجاهات الموظفين المدنيين نحو التقاعد المبكر في نظام الخدمة المدنية السعودي، وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ عدد الذين يرغبون في التقاعد المبكر أكثر من الذين لا يرغبونه، وغالبية الموظفين المدنيين في الدولة يوافقون على أن التقاعد المبكر له عدد من الإيجابيات والسلبيات، وأنّ من أهمّ إيجابياته توفير عدد من الفرص الوظيفية، والمساعدة في التخفيف من مشكلة البطالة، والمساعدة في التخلص من البطالة المُقنَّعة، وإتاحة فرص الترقّي للموظفين، والمساعدة في تجديد الخدمة العامة وتحديثها، والمساعدة في إدخال دماء جديدة للعمل الحكومي، والإسهام في زيادة نسبة السعودة، وتوجّه بعض المتقاعدين إلى الإسهامات التطوعية والخيرية، والإسهام في القطاع الخاص، وتحسين الوضع المعيشي للمتقاعد؛ من خلال عمله لحسابه الخاص، إلا إن أفراد الدراسة انقسموا حول إيجابيات التقاعد المبكر؛ مثل تخلص القطاع الحكومي من الموظفين غير المنتجين، والتشجيع على استثمار النسبة التي تُقَطَّع من الموظف قبل تقاعده بطريقة أكثر فاعليّة نتيجة الزيادة في مصروفاته.

أما بالنسبة لسلبيات التقاعد المبكر؛ فقد كانت تتمثّل في تسرّب بعض الكفاءات البشرية وأصحاب الخبرة، وصرف معاشات التقاعد في فترات أطول، وزيادة مصروفات معاشات التقاعد. والسلبيات التي لم يتفق عليها أفراد الدراسة؛ هي تحمّل الأجهزة الحكومية مبالغ مالية؛ بسبب تأهيل وتدريب الموظفين الجُدُد، وتعطيل بعض الطاقات العاملة في المجتمع؛ نظراً للجوء المتقاعدين إلى الاكتفاء بالمعاش التقاعدي. كما توصّلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة في طلب التقاعد المبكر؛ هي الرغبة في ممارسة العمل الحر، يليها التفرغ للشؤون العائلية، والبحث عن فرص وظيفية أفضل. أما العوامل التي تؤثر على قرارات الموظفين المدنيين في عدم الرغبة في التقاعد المبكر؛ فقد كانت عدم كفاية المعاش التقاعدي، يليها الرغبة في العمل، وحب المهنة، يليها إشغال وقت الفراغ والمحافظة على المركز الاجتماعي. كما توصّلت الدراسة إلى أن عدد المتقاعدين مبكراً يشكلون ثلث المتقاعدين بقوة النظام وقت تاريخ الدراسة.

كما قدّم الغريب (٢٠٠٥) ورقة عمل حول «المتقاعدون: والاستفادة من خبراتهم» قدّمها لندوة المتقاعدين بين الاهتمام والتجاهل والتي عُقدت بجامعة نايف العربية

للعلوم الأمنية. وقد هدَفَ الباحثُ في عرضه إلى التعرفُ على أهمية الاستفادة من خبرات المتقاعدين في تأسيس جمعية للمتقاعدين أو إعداد موظفين في شؤون التقاعد، أو تأسيس إدارات لشؤون المتقاعدين في الأجهزة الحكومية. وكذلك التعرفُ على نماذج من برامج الاستفادة من خبرات المتقاعدين واستثمار طاقاتهم، وإعادة تحويلهم إلى قدرات وموارد بشرية لها دورها وإسهاماتها في خدمة التنمية؛ مثل: الاستفادة منهم في الأعمال التطوعية، أو في التوثيق والتاريخ أو في برنامج محو الأمية أو ما يُعرفُ بالإدارة الذاتية أو في برامج الخدمة الذاتية أو الاستفادة منهم في تشكيل لجان التطوير أو التدريب في المجالات الفنية، أو برامج دعم رجال الأعمال الشباب، وكذلك هدَفَ الباحث إلى التعرفُ على نماذج من خبرات المتقاعدين في بعض الدول وكيفية الاستفادة منها، وعَرَضَ بعض التوصيات التي يمكنُ أن تُسهمَ في تطوير برامج الاستفادة من خبرات المتقاعدين والتي كان من أهمها إنشاء مكتب للخدمة الاجتماعية والاستشارات النفسية في مؤسسات معاشات التقاعد، وتعيين أخصائيين اجتماعيين من خريجي مهنة الخدمة الاجتماعية والإرشاد النفسي الذين تمَّ إعدادهم مهنيًا؛ للتعامل مع مشكلات المتقاعدين؛ لتقديم الخدمات الاستشارية لهم، وتقديم العلاج المناسب لهم، وإشباع احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وكذلك إنشاء إدارات وأقسام للمتقاعدين في مختلف المؤسسات والأجهزة ترعى حقوقهم، وتنظم برامجهم، وتقدم مختلف الخدمات لهم وتكون بمثابة وسيلة الاتصال ما بين الجهاز والمتقاعدين؛ كدليل على أهمية هذه الفئة واستمرار اتصالهم بالجهاز وبالمجتمع ككل، وتتولى التنسيق فيما بين الجهاز ومؤسسة معاشات التقاعد، وأيضاً تهيئة المجتمع لمرحلة التقاعد من وقت مبكر؛ من خلال إعداد برامج وخُطَط سابقة للتقاعد؛ كي يتلقَى المتقاعدون عن طريقها المشورة اللازمة للتكيف مع مرحلة الكِبَر والتقاعد، وعَقْد ورش عمل عامة للأفراد القريبين من التقاعد؛ لإعدادهم نفسياً واجتماعياً لمرحلة التقاعد، وإنشاء جمعية لرعاية المتقاعدين، وجمعية أصدقاء المتقاعدين يتبعها مركز للأبحاث العلمية والتطبيقية عن المتقاعدين ورعايتهم، وإنشاء مراكز للمتقاعدين، وأن تتنوع أنشطتها، وأن يكون تصميمها متفقاً مع البيئة المحلية للمجتمع.

أما دراسته عقرا (٢٠٠٥)؛ فكانت عن التخطيط الإستراتيجي لإدارة مورد الأسرة المالي في مرحلة التقاعد للمرأة السعودية العاملة في محافظة جدة، وقد توصّلت الدراسة إلى

وجود علاقةٍ طرديةٍ بين عمر الزوجة وحجم الأسرة، وبين التخطيط الإستراتيجي للتقاعد؛ وذلك لقربها من تلك المرحلة، كما توصّلت الدراسةُ إلى عدم وجود علاقةٍ بين المؤهل العلمي، ومهنة الزوجة، ومدة الخدمة، ودخل الأسرة - والتخطيط الإستراتيجي لمرحلة التقاعد، كما توصّلت الدراسة إلى أن مستوى إدارة العينة لمواردها المالية متوسطة، كما أن نسبةً عاليةً لم تفكر في وضعها المالي بعد التقاعد كما أنها لم تخطط للتقاعد، ولم تحدّد المبلغ الذي تحتاجه بعد التقاعد، وكانت حُطّط ما بعد التقاعد تركّزت في الاهتمام بالأسرة والتفرغ للعبادة.

وكانت دراسة القحطاني (٢٠٠٩) بعنوان: (الميل للتقاعد المبكر لدى رجال الأمن: دوافعه، وانعكاساته الأمنية، والإدارية)، والدراسة تركز على القطاعات الأمنية في المملكة، وتهدف إلى التعرف على مستوى ميول رجال الأمن نحو التقاعد المبكر، والتعرّف على دوافع التقاعد المبكر لدى رجال الأمن، وكذلك تهدف إلى التعرف على الانعكاسات الإدارية والأمنية للتقاعد المبكر، وأيضاً التعرف على ما إذا كانت هناك علاقةً بين مستوى ميل رجال الأمن نحو التقاعد المبكر، والأسباب والدوافع للتقاعد المبكر لديهم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك عن طريق تطبيق مدخل المسح الاجتماعي على الضباط العاملين في الإدارات المركزية، وفي الأجهزة الأمنية بمدينة الرياض. واستخدمت الدراسة أداةً واحدةً لجمع المعلومات، وهي استبانةٌ تمّ تصميمها لغرض الدراسة، وتوصّلت الدراسة من خلال نتائجها إلى أن مستوى ميل رجال الأمن في المنظمات الأمنية محل الدراسة نحو التقاعد المبكر هو مستوى ضعيفٌ أو منخفضٌ، وأظهرت الدراسة أن الأسباب المندرجة تحت المحور الخاص بأسباب ودوافع التقاعد المبكر لرجال الأمن تُعد أسباباً أو دوافع متوسطةً لطلب التقاعد المبكر، وأن الانعكاسات الإدارية للتقاعد المبكر تؤثرُ بدرجةٍ كبيرةٍ نسبياً من وجهة نظر المبحوثين في عينة الدراسة على الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية، وكذلك أظهرت الدراسة وجود ارتباطٍ طرديٍّ وضعيفٍ ذي دلالةٍ إحصائيةٍ بين درجة ميل رجال الأمن في المنظمات الأمنية بالمملكة نحو التقاعد المبكر، ودرجة الدوافع والأسباب للتقاعد المبكر لديهم.

أما العبد اللطيف (٢٠١٠)؛ فكانت دراستها وصفيةً تحليليةً عن نظام التقاعد

السعودي، وتعامله مع المرأة مقارنةً بأنظمة بعض الدول الأخرى، وما يهْمُنا هنا هو ما توصلت إليه الدراسة من أنه كلما كانت الأسرة محتاجةً لراتب المرأة؛ فإنها لا تطالب بالتقاعد المبكر. أيضاً تقلُّ رغبتها في ذلك إذا قلَّ دخل زوجها؛ إذ تُسهم في الصرف على الأسرة ومواجهة الاحتياجات الأسرية التي لم يُعد راتب الزوج وحده كافياً لتغطيتها نتيجةً للتغيرات المختلفة التي يمرُّ بها المجتمع، وغلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار وأجور المنازل. كما توصلت الدراسة إلى أن نظام التقاعد السعودي هو الأعلى في الحسميات من الراتب الأساسي (٩٪) بين الدول العربية والخليجية، كما أنه الأقل في إسهام الدولة (٩٪)، وهو الأطول في سنوات الخدمة المطلوبة (٤٠ سنة)؛ للحصول على الراتب كاملاً عند التقاعد. كما أنه في الغالب الأقل في المميزات الأخرى، كما أنه ينفرد عن نظام الدول العربية والخليجية؛ وذلك بمنع المرأة من الجمع بين راتبها إذا كانت تعمل والمعاش المستحق لها عن زوجها. ويُقتصر على صرف معاش واحد فقط. كما أنه يحرمها من الجمع بين معاشها التقاعدي والمعاش التقاعدي المستحق لها من زوجها، وفي ذلك ظلمٌ لها وهضمٌ لحقوقها المالية مقارنةً بالدول الأخرى.

وفي دراسة الشتري (١٤٣٢)، التي حملت العنوان «بعض المشكلات الاجتماعية للمتقاعدين عن العمل: دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين في مدينة الرياض»، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وجمع البيانات المطلوبة للدراسة بأسلوب الاستبيان، والمقابلات الشخصية، وحاول الباحث التركيز على معرفة أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المتقاعدون في المجتمع السعودي؛ وذلك بتحديد أهم هذه المشكلات وعلاقتها بالخصائص الاجتماعية للمتقاعدين من عينة البحث، وقد أجابت الدراسة عن أسئلة مهمة؛ مثل: ما أهم المشكلات المتعلقة بالجانب الاقتصادي لدى المتقاعدين؟ ما أهم المشكلات المتعلقة بالجانب الصحي لدى المتقاعدين؟ ما أهم المشكلات المتعلقة بمجال العلاقات الاجتماعية والأسرية بعد التقاعد؟ ما أهم المشكلات المتعلقة بوقت الفراغ وأنشطة الترويح؟ ما نظرة المتقاعد نحو إمكانية الاستفادة من خبراته العلمية والعملية بعد التقاعد؟ وقد خلصت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها؛ يعاني المتقاعدون من مشكلات اقتصادية وصحية ومشكلات متعلقة بالفراغ وأنشطة الترويح، وأوضحت الدراسة أنه ليس هناك مشكلات حادة بين المتقاعدين وزوجاتهم وأبنائهم بعد إحالتهم إلى التقاعد،

كما كشفت الدراسة أيضاً عن أن الصحة النفسية لهؤلاء المتقاعدين تتفوق على الصحة العامة وبَيَّنَت أن التقاعد قد أثَّر في العلاقة بالأصدقاء؛ حيث أصبح بعض المتقاعدين لا يرون أصدقاءهم إلا نادراً والبعض يراهم أقل مما كان عليه الوضع قبل التقاعد، كما أن البعض ذكروا أنهم لم يعد لهم أصدقاء.

كانت دراسة المشاري (٢٠١١) عن التخطيط الإستراتيجي للتقاعد لدى موظفي القطاعات الحكومية بمحافظة حوطة بني تميم، ومن أهم نتائج الدراسة؛ أن من أهم إيجابيات التقاعد هو التفرغ للاهتمام بتربية الأولاد جاء ذلك في مقدمة الأنشطة، والتفرغ للعبادة، وتفعيل صلة الرحم، ومتابعة أعمالهم الخاصة. كما توصَّلت الدراسة إلى أن تخطيط أفراد العينة للتقاعد يساعدهم على تنظيم حياتهم الجديدة كما يمكنهم من الاستفادة من قضاء وقت الفراغ بأمر مفيد، وأنَّ من أهم العوامل المؤثرة في التخطيط الإستراتيجي هو الخوف من ضياع خبرات وسنوات العمل، وتوتر العلاقات العائلية. كما أكدت نتائج الدراسة على أن التخطيط للتقاعد ليس مهماً من الناحية النظرية فحسب؛ ولكن تبرز أهميته في النواحي التطبيقية، وأنَّ منتصف العمر هو اللحظة الملائمة للبدء في وضع إستراتيجيات خطط التقاعد، كما أن سياسات العمل وقرارات العناية بالأسرة تؤثر على المرأة عند التخطيط للتقاعد، وأن الراتب الضئيل يجعل من الصعوبة الادخار للمستقبل، وأن العوامل النفسية للمتقاعد مبكراً تؤثر على قرار التقاعد لدى المرأة، وكذلك تؤثر المهارات الإدارية على قدرة المرأة على التخطيط للتقاعد. وأكدت الدراسة أيضاً على أن المتقاعداً المتزوجات يقمن بتخطيط أقل من المطلقات والأرامل أو غير المتزوجات إطلاقاً، وأن عدم ميل النساء للمغامرة يؤثر على رغبتهن في التخطيط للتقاعد.

وقدَّمت الدوس (٢٠١٣) دراستها حول ضغوط العمل، وعلاقتها بالميل نحو التقاعد المبكر لدى معلمات المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، والتي هدفت إلى تحديد ومعرفة العلاقة بين ضغوط العمل والميل نحو التقاعد المبكر لدى المعلمات في هذه المرحلة، ووَضَّفت الباحثة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وكان من أهم النتائج أن مفردات عينة الدراسة موافقات على المحاور المتعلقة بأهم مصادر ضغوط العمل لدى معلمات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض بمتوسط حسابي (٣,٥٥ من ٥)، كما أن مفردات

عينة الدراسة محايدات في موافقتهن على المحور المتعلق بمستوى ضغوط العمل لدى المبحوثات من معلمات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض بمتوسط حسابي (٣,٣٠ من ٥)، كما أظهرت نتائج الدراسة أن مفردات عينة الدراسة موافقات على مستوى الميل نحو التقاعد المبكر لدى معلمات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض بمتوسط حسابي (٣,٦٦ من ٥)، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين مصادر ضغوط العمل وكل من آثار ضغوط العمل ومستوى الميل نحو التقاعد المبكر؛ كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين آثار ضغوط العمل ومستوى الميل نحو التقاعد المبكر، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، طبيعة العمل في المدرسة؛ بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، سنوات الخبرة في التعليم). وكانت أهم توصيات الدراسة أن تحرص وزارة التعليم على الاهتمام بتوفير فرص الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لمعلمات المدارس الثانوية؛ وذلك للتخفيف من أعباء وضغوط العمل؛ مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهن في العمل، كذلك منح المكافآت المادية والمعنوية المناسبة للمعلمات؛ للتخفيف من معاناتهن من ضغوط العمل، وضرورة اهتمام وزارة التعليم بمعرفة الأسباب والعوامل التي تجعل المعلمات يملن نحو التقاعد المبكر ودراستها وتمحيصها؛ بغرض الفهم المتعمق لعوامل التسرب وترك العمل، وبالتالي محاولة الحد من هذه العوامل، وأيضاً ضرورة مراعاة عامل السن والظروف الأسرية للمعلمات عند توزيع أعباء النصاب التدريسي.

ومن أحدث الدراسات المحلية في شأن التقاعد المبكر والمرتبطة بالواقع الإداري في المملكة هي الدراسة الإكتوارية الثامنة التي أعدتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في العام ٢٠١٥؛ حيث تعرض الدراسة التوقعات الخاصة بالوضع المالي للمؤسسة للفترة بعد الدراسة، وتستند توقعاتها على مواد قانون الضمان الاجتماعي رقم ١ للعام ٢٠١٤، وقد بينت نتائج الدراسة أن أعلى راتب تقاعدي هو للتقاعد المبكر، وأوصت بتعديل معادلة التقاعد المبكر؛ لتصبح أكثر توازناً إكتوارياً (موقع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)، وكذلك اقتراح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على مجلس الشورى مؤخراً بتطبيق نسبة خصم في معاشات المتقاعدين مبكراً عن كل سنة تسبق عمر التقاعد في السن الاعتيادي؛ وذلك

لمواجهة مشكلة التقاعد المبكر والحد منها، وأكدت المؤسسة أن التقاعد المبكر يمثل خطراً على نظامها في المستقبل؛ خاصة في ظل عدم وجود حد أدنى للعمر المسموح به للتقاعد. وشددت المؤسسة على ضرورة إيجاد مصادر تمويل إضافية تعادل التكاليف التي يسببها التقاعد المبكر؛ لكي لا يصبح عبئاً على ميزانية الدولة مستقبلاً وعلى الاقتصاد بشكل عام، وأشارت إلى أنها أجرت دراسات حول التأثير السلبي المالي لتطبيق أحكام التقاعد المبكر على نظام التأمينات الاجتماعية، وأظهرت أن من أهم هذه الآثار أن تكلفة التقاعد المبكر تُعد كبيرة؛ إذ بلغت نسبة حالات معاشات التقاعد المبكر (٣٥٪) من إجمالي المعاشات، وتصرف للمستفيدين منه أكثر من (٨٥٠) مليون ريال شهرياً تمثل (٦٣٪) من قيمة المعاشات الدورية الشهرية، واعتبرت المؤسسة أن ذلك يمثل خطراً مالياً على النظام، كما لن يستطيع الصندوق مستقبلاً الاستمرار في دفع تكاليف التقاعد، وبالتالي يتطلب دعماً من الميزانية العامة للدولة (موقع صحيفة الوثام الإلكتروني).

ثانياً: الدراسات العربية:

كانت دراسة الطحيح (١٤١٤) عن تحليل أسباب التقاعد المبكر، وأثر نتائجه في تنمية الموارد البشرية في دولة الكويت، مع التركيز على السياسة التقاعدية وقت الدراسة، وقد توصل الباحث إلى أنه يقل عمر ثلثي المتقاعدين في دولة الكويت عن (٥٠) سنة، وقيل الإناث إلى التقاعد في سن أصغر مقارنة بالذكور، وهي كظاهرة تكون واضحة في القطاع الحكومي عنها في القطاع الخاص، وقد بلغت نسبة التقاعد المبكر (٧٠٪-٩٢٪) من إجمالي حالات التقاعد خلال الفترة الزمنية (١٩٧٩م - ١٩٨٧م)، والتي كان لها أهدافاً مختلفة منها تقليص حجم قوة العمل الحكومية من كبار السن وذوي المستوى التعليمي المنخفض ومنح الشباب والجامعيين مزيداً من فرص العمل، إلا إن هذه السياسة التقاعدية كان لها أثرٌ على الشباب والجامعيين أيضاً بشأن ترك العمل في القطاع الحكومي. وقد وجدت الدراسة أيضاً أن ما نسبته (٦٤,٤٪) من المتقاعدين تراوحت أعمارهم بين (٤١-٥٠) سنة، وأن ما نسبته (٨٤,٩٪) من المتقاعدين تقل أعمارهم عن (٥١) سنة، وأن ما نسبته (٨٨٪) من المتقاعدين تقاعدن عند عمر (٥٠) سنة أو أقل. كما توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي أثرت في قرار التقاعد المبكر للذكور كانت مزايا التقاعد المبكر، ثم العوامل الإدارية والتنظيمية، أما

بالنسبة للنساء؛ فكانت العوامل الإدارية والتنظيمية تليها مزايا التقاعد المبكر، وقد اتفق كلٌّ من الذكور والإناث على المرتبة الثالثة وهي الضغوط من جانب الأقران للمتقاعدين، والرغبة في العمل لحسابهم الخاص في المرتبة الرابعة؛ لكن اختلفوا في ترتيب العوامل الصحية والعوامل الشخصية.

أما دراسة الجبر والهدهد في الكويت في عام (١٩٩١)؛ فكانت عن ظاهرة تقاعد المعلمة الكويتية وأسبابها، والتي هدفت إلى التعرف على أسباب تقاعد المعلمة الكويتية؛ وذلك على عينة الدراسة المكونة من (٨٩) معلمة متقاعدة؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن المعلمة الكويتية تتقاعد في سن أقل من (٤٠) سنة، وعدد سنوات خبرة (١٥-١٦) سنة، وكانت أسباب التقاعد المبكر هي على التوالي: الحالة الاجتماعية، المادة الدراسية التي تقوم بتدريسها المعلمة، متوسط دخل الأسرة، المؤهل العلمي. كما كانت الظروف الإدارية والمهنية، وقلة الحوافز المادية والمعنوية، والأسلوب الإداري المتبع، وزيادة ساعات العمل كان لها تأثير في اتجاه المعلمة الكويتية نحو التقاعد المبكر.

ودراسة الرفاعي وآخرون (٢٠٠٢) التحليلية بحثت ظاهرة التقاعد المبكر بين الكويتيين من المنظور الإداري والتأميني؛ حيث هدفت إلى استخدام طرق الإحصاء الوصفي إلى جانب الإحصاء الاستدلالي في دراسة ومعرفة الأسباب التي تفسر ظاهرة التقاعد المبكر بين الموظفين الكويتيين من المنظور الإداري والتأميني؛ تمهيداً لطرح المقترحات اللازمة لحل هذه المشكلة، وقد مثّل مجتمع الدراسة الموظفين المدنيين في القطاع الحكومي والقطاع النفطي بدولة الكويت باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى من العمالة الوطنية بالنسبة للعاملين الكويتيين في جميع القطاعات، وأمكن تحقيق هدف الدراسة عن طريق تناول عدة مباحث تناقش في مجملها ظاهرة التقاعد المبكر من المنظور الإداري والتأميني؛ وذلك لتوضيح الأسباب التأمينية والإدارية التي قد تسهم في تشجيع الموظف الحكومي على اتخاذ القرار بطلب التقاعد المبكر؛ مثل: الأسباب التأمينية المتعلقة بالاعلاوة الاجتماعية، أو بتسوية المعاش، أو المتعلقة بالمزايا التأمينية، أو بالمعاش والاستبدال أو مختلف الأسباب الإدارية. وبعد إجراء الدراسة أمكن التوصل إلى أن تحديد المشرع لسن التقاعد وفقاً للتعديلات الواردة في القانون الأساسي للتأمينات الاجتماعية لم يأتِ بآثار إيجابية للحد من ظاهرة التقاعد المبكر؛

فما زالت المدة المؤهلة لاستحقاق الراتب التقاعدي خمس عشرة سنةً فقط لطالبي التقاعد في فئات الأعمار خمسين سنةً فأكثر، وأن تدخل المشرع بخصوص انقطاع العلاوة الاجتماعية قد أسهم لحدٍّ ما في حلّ المشكلة خاصةً وأن إقرار العلاوة الاجتماعية لفترةٍ مؤقتةٍ لا يُشجّع على الاستمرار في العمل، كما أن إقرار الاستبدال لمن هم ضمن قوة العمل قد أسهم لحدٍّ ما في تأجيل اتخاذ قرار أو طلب التقاعد المبكر لدى البعض من المؤمن عليهم.

وقد توصلت محمود (٢٠٠٥) في دراستها بمحافظة القاهرة عن اتجاهات المرأة العاملة نحو التقاعد المبكر، ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار المتوقعة على أن هناك علاقةً عكسيّةً بين نوع الوظيفة التي تقوم بها المرأة واتجاهها للتقاعد، كما توصّلت إلى أنه لا توجد علاقةً بين عدد الأطفال لدى المرأة واتجاهها نحو التقاعد، وأنه توجد علاقة طردية بين إسهام المرأة بالدخل واتجاهها نحو التقاعد.

وفي دراسة لـ Fatma El-Hamidi أجرتها بجامعة بتسبرغ، في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٥) عن التقاعد المبكر بالأجهزة الحكومية في مصر: الدوافع والخيارات وتطبيق سياسة التقاعد، وقد أجرت الدراسة على عينةٍ مكونةٍ من (٣٤٣٧) موظفاً وموظفةً بالجهاز الحكومي، ويتراوح أعمارهم من (٥٠ - ٥٧) سنةً، في مصر، وقد توصلت الباحثة في دراستها إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها أن الحالة الصحية للموظف أو الموظفة أهم أسباب التقاعد المبكر، كما أظهرت الدراسة أن أكثر من نصف العينة تقاعدوا فوق عمر الخمسين سنةً، ومن النتائج الأخرى في الدراسة أن السيدات في العينة يتقاعدن بأعمار أصغر من الرجال. كما أظهرت الدراسة أن الشهادة الأكاديمية ليست بعامل رئيسي للتقاعد المبكر، ومع ذلك أظهرت النتائج أن الرجال الذين لم يحصلوا على تعليمٍ جامعي يتقاعدون مبكراً أكثر من الموظفين الجامعيين. وأجاب عددٌ كبيرٌ من عينة الدراسة أنهم يضعون في نيّتهم البدء في أعمالهم الخاصة بعد التقاعد المبكر.

أما محافظة (٢٠٠٧)؛ فكانت دراسته عن العوامل المؤثرة في التقاعد المبكر للمتقاعدين مبكراً في الأردن، وهَدَفَت الدراسة من خلال أدبيات الدراسة إلى حصر العوامل المؤثرة في التقاعد المبكر من عوامل إدارية، ودوافع شخصية، وعوامل صحية، وعوامل اجتماعية بالإضافة للعوامل الطبيعية؛ وذلك لمساعدة الكثير من موظفي المؤسسة العامة للضمان

الاجتماعي، وبيّنت الدراسة أنَّ قانون الضمان الاجتماعي الأردني ينصُّ على أن المؤسسة وبناءً على طلب المؤمن عليه تُخصَّص له راتباً تقاعدياً مبكراً إذا انتهت خدمته لأيِّ سببٍ كان؛ شريطة أن يكون اشتراكه في التأمين قد بلغ مائتين وستة عشر اشتراكاً فعلياً، وأن يكمل سن الخامسة والأربعين من عمره. وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهمِّ عوامل التقاعد المبكر بدرجة كبيرة كانت الخصخصة وإعادة هيكلة المنظمات، وانخفاض الرواتب والأجور، والحوافز والبدلات، وعدم التقدُّم والتطور في العمل، ورغبة الأفراد في الجمع بين معاش التقاعد المبكر ومعاشٍ آخر غير مشمول بأحكام الضمان الاجتماعي، وكانت العوامل المؤثرة بدرجة متوسطة هي العوامل الإدارية والاجتماعية في بيئة العمل، وسوء الحالة الصحية للأفراد، ووجود بيئة عمل سيئة.

أما دراسة العماري في قطر (٢٠٠٧)؛ فكانت عن ظاهرة التقاعد المبكر للمعلمات القطريات في مدارس التعليم العام بدولة قطر، وذلك على عينة دراسة بلغت (٣٩٥) معلِّمة، والتي هدفت بشكلٍ أساسيٍّ إلى التعرف على العوامل التي تدفع المعلِّمة القطرية إلى التقاعد المبكر في الوقت الذي تشتدُّ فيه حاجة البلاد إلى المعلِّمات القطريات والخبيرات في مختلف التخصصات، وكذلك التعرف على الاختلاف في العوامل التي تدفع المعلِّمة القطرية إلى التقاعد المبكر باختلاف المتغيرات الديموغرافية المتعددة؛ مثل: المرحلة التعليمية، سنوات الخبرة، العمر، الحالة الاجتماعية، التخصص. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها وجود عوامل متعددة تدفع المعلِّمة القطرية إلى التفكير في طلب التقاعد المبكر، وهي مُرتبة تنازلياً على التوالي: عوامل إدارية، والتي من أهمِّها: عدم تحديد الأدوار والواجبات والأهداف، وعدم وجود الضمانات الوظيفية والصحية، وتدني الأجور، وعدم وضوح القوانين الإدارية المنظمة للعمل. تليها في المرتبة الثانية عوامل اجتماعية؛ ومن أهمِّها الزواج والتفرغ للأسرة. تليها في المرتبة الثالثة عوامل مهنية. وأخيراً في المرتبة الرابعة عوامل شخصية؛ مثل: الظروف الصحية والنفسية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى الكثير من النتائج؛ مثل: إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل المهنية أو العوامل الإدارية، ومتغير المرحلة التعليمية التي تعمل فيها، أو متغير الخبرة؛ ولكن توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل الشخصية والعوامل الاجتماعية، ومتغير المرحلة التعليمية التي تعمل فيها.

ودراسة سماعلة في محافظات شمال الضفة في فلسطين (٢٠٠٨)؛ فكانت عن اتجاه معلمي ومعلمات المدارس الثانوية الحكومية نحو التقاعد المبكر؛ وذلك على عينة دراسة بلغت (٧٠٠)، وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاه أفراد العينة نحو التقاعد المبكر كان إيجابياً بنسبة (٦١,٢٪)، كما بيّنت عدم وجود فروقٍ دالةٍ إحصائيةٍ في الاتجاه نحو التقاعد المبكر تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وبين المتغيرات المادية والصحية والمؤهل العلمي، وكانت هناك فروقٌ دالةٌ إحصائيةٍ في المجالات (الاجتماعية، والنفسية، والوظيفية، والدرجة الكلية بين النوع الاجتماعي)؛ وذلك لصالح المعلمة. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقٍ دالةٍ إحصائيةٍ في الاتجاه نحو التقاعد المبكر وبين متغير الحالة الاجتماعية والفرق لصالح المتزوجين.

وكانت دراسة حسن في مدينة الموصل (٢٠١١) عن الحياة الاجتماعية لما بعد التقاعد، وقد توصلت الدراسة إلى أن طبيعة الحياة الاجتماعية للمتقاعدين في مدينة الموصل مختلفة إذا قورنت بما كُتب عن المتقاعدين في الأدبيات ذات العلاقة؛ إذ ما زال المتقاعدون يتمتعون بالتقدير والاحترام، ويشعرون بمكانتهم ودورهم الاجتماعي؛ بل إن أسرهم بحاجة إليهم؛ لمساعدتهم في أعمالهم، وقد استطاع المتقاعدون التكيف مع وضع التقاعد الجديد، وقد اتجه معظمهم إلى إشغال أوقات فراغهم؛ وذلك بممارسة الأعمال المناسبة لهم، إلا إن المعاناة التي يعانيها أغلب المتقاعدين هي قلة الدخل الوارد إليهم (المعاش التقاعدي)، وما يصاحبه من معاناة اقتصادية؛ لذلك أوصت الدراسة أن يتم تعديل المعاشات التقاعدية بما يتناسب مع مستويات المعيشة مع تقديم تسهيلات للمتقاعدين في جميع مرافق الحياة.

أما علاوة (٢٠١٢)؛ فقد أجرى دراسةً نظريّةً بشأن قرار الحكومة الفلسطينية؛ لمعالجة العجز المالي المتوقع في موازنة عام ٢٠١٢ بتطبيق عددٍ من السياسات والأدوات المالية والتي منها نظام التقاعد المبكر، والذي يسعى لإحالة حوالي (٢٦) ألف موظفٍ إلى التقاعد؛ بهدف التوفير في فاتورة الرواتب لما يزيد عن (٢٦٠) مليون دولارٍ سنوياً. ويرى الباحث أن من أهم تداعيات نظام التقاعد المبكر أثر النظام المقترح على الإنفاق العام؛ لأن التوفيرات المالية مهما بلغ حجمها فهي قصيرة الأمد، وسوف ينقلب الوضع سلبياً على المدى المتوسط والطويل؛ إذ سيكون إلزاماً دفع الرواتب التقاعدية لعشرات السنين لهذه الفئة التي سوف

تخرج إلى التقاعد، وهي في سن الأربعين، وبخاصة في ظل تطوُّر المستوى الصحي، وارتفاع مستوى الحياة في المجتمع الفلسطيني، وبشكلٍ سوف يهدد وضع الموازنة العامة، واستدامة صرف الرواتب التقاعدية ثانياً.

ومن ناحية أخرى؛ فسوف يلزم الإجراء بعض المؤسسات الحكومية؛ من أجل المحافظة على قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها بشكلٍ عام، والحفاظ على مستوى الخدمة التي تعود عليها المواطنون من هذه المؤسسات بشكلٍ خاص، كما هو الوضع في القطاع الصحي والمالي والتعليمي، على إعادة إشغال عددٍ من المواقع التي تقاعد أصحابها؛ سواءً من خلال تعيينات جديدة أو من خلال ترقية وترقيات لأشخاص غير مؤهلين، وهو ما سوف ينعكس في النهاية على زيادة فاتورة الرواتب في القريب العاجل، وبشكلٍ يؤدي إلى تأكل تدريجي لمبلغ التوفير الذي حققه نظام التقاعد المبكر.

وفي دراسة سعدا في محافظة دمشق في عام (٢٠١٢) عن اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر كدراسة ميدانية على عينة من المدرسين في محافظة دمشق، ومعرفة هل تختلف هذه الاتجاهات باختلاف متغيرات الدراسة؛ وذلك على عينة الدراسة البالغة (٣٩٩) مدرساً ومدرسة، توصّلت الدراسة إلى أنه في ترتيب الأسباب التي تدفع المدرس نحو التقاعد المبكر كانت على التوالي: الصحية، المادية، النفسية، الاجتماعية، الوظيفية، كما توصّلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في اتجاهات أفراد العينة نحو التقاعد المبكر تبعاً للنوع الاجتماعي؛ إذ تبين أن المدرسات أكثر ميلاً نحو التقاعد المبكر. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه لا يوجد اختلاف بين اتجاهات أفراد العينة في التقاعد المبكر تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين اتجاهات أفراد العينة نحو التقاعد المبكر وكل من العمر وعدد سنوات الخبرة، كما تبين أنه توجد علاقة بين اتجاهات أفراد العينة نحو التقاعد المبكر والحالة الاجتماعية؛ إذ تبين أن المتزوجين أكثر ميلاً من العُزَّاب نحو التقاعد المبكر، كما تبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة نحو التقاعد المبكر تبعاً لمتغير مادة التخصص، أو تبعاً لمتغير طبيعة العمل: إداري أو تدريسي.

وتوصّلت حياة (٢٠١٤) في دراستها عن عوامل التقاعد المسبق (المبكر) لدى المعلمات في ولاية بسكرة بالجمهورية الجزائرية، إلى أن العوامل الأسرية والاجتماعية من أهم العوامل

التي تدفع الموظفة لطلب التقاعد المبكر؛ خاصة الأم العاملة في الأسرة النووية التي عدد أفرادها أكثر من (٥) أطفال؛ فتكون أكثر عرضةً للتقاعد المبكر خاصةً إذا كان عملها يتطلب قضاء وقتٍ كبيرٍ يترتب عليه عدم التوفيق بينه وبين واجباتها الأسرية، إلا إن هذا يرتبط بعدم وجود حاجة الأسرة إلى راتبها. يليها العوامل الوظيفية والتي منها صعوبات المهنة والمشكلات الصحية بسبب العمل.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

أجرى Richard W. Johnson وآخرون معه دراسة في (٢٠٠٣) عن تأثير التقاعد المبكر على التأمين الصحي، وذلك في جامعة ميتشغان، قام الباحثان بإعداد استبانة وتوزيعها على ٣٤٦٧ موظفاً رجالاً ونساءً، وقد أظهرت هذه الدراسة أن الكثير من الموظفين الذين يحصلون على مميزات في تأمينهم الصحي يواجهون صعوبةً في تغطية تكلفة التأمين الصحي في حال تقاعدهم قبل العمر الإجمالي للتقاعد؛ إذ إن سعر التأمين الصحي للأفراد يرتفع (٢٦٪ للرجال، والنساء ٣١٪) أكثر من التأمين الذي يكون برعاية الشركة. المتقاعدون قبل عمر ٦٥ سنةً يواجهون ارتفاعاً في أسعار التأمين الصحي. كما ركزت نتائج الدراسة على أن غالبية الفقراء المسنين في الولايات المتحدة من النساء، وأن التأمينات الاجتماعية هي مصدر الدخل الرئيسي للمتقاعدين والعجزة، كما أنها المورد الوحيد لمعظم المسنات.

كما أجرى Hazel دراسةً في أستراليا (٢٠٠٤) عن أسباب التقاعد المبكر في أستراليا، وهدفت إلى معرفة أسباب التقاعد المبكر في أستراليا، وأوضحت هذه الدراسة أن قانون الضمان الاجتماعي في أستراليا يمنح كبار الموظفين من الرجال مبلغ التأمين كاملاً عن تقاعدهم، ويشجعهم على التقاعد المبكر بحوافز إضافية؛ وذلك لإتاحة فرصة أكبر من الوظائف لجيل الشباب. وقد استخدم الباحث الاستبانة أداةً للدراسة، وكانت العينة التي تم إجراء الدراسة عليها تقريباً (٧١٠) رجالاً أعمارهم تراوحت بين (٥٥ - ٦٤). وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة في تشجيع التقاعد المبكر للرجال بإعطائهم حوافز مالية؛ وذلك من أجل إيجاد فرص وظيفية أكبر.

وفي دراسة أخرى لـ Marleen Damman وباحثين آخرين في العام (٢٠١١) في هولندا

عن أثر التعليم والعمل والصحة والعائلة على التقاعد المبكر عند الرجال، وقام الباحثان بتوزيع استبانة على (١٢٢٩) موظفاً كبيراً في السن، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الأسرة والزواج وإنجاب الأطفال يؤدي إلى زيادة المسؤوليات، والحاجة الكبرى تكون للدخل؛ لذلك يتأخر قرار ترك الوظيفة، ويبدأ العزوف عن التقاعد المبكر؛ لأن متطلبات الأسرة المادية تكون أكبر، وعلى عكس هذه النتيجة توصلت الدراسة إلى أن سوء الحالة الصحية يكون سبباً رئيسياً للتقاعد المبكر؛ بل يُعد هو السبب الأول حسب إجابات العينة. كما أوضحت الدراسة أن العلاقات الاجتماعية والاستقرار في العمل والأسرة يؤدي بشكل جزئي إلى التقاعد المبكر؛ ولكنه يعتمد على الظروف الأسرية أيضاً.

قامت Catherine Mackenzie وآخرون معها في العام (٢٠١١)، بدراسة حول: الحياة بعد العمل: تجربة حياة الموظفين الأستراليين في التقاعد المبكر من العمل. وفي هذه الدراسة كان الباحثون يهدفون إلى معرفة تجربة الموظفين بعد التقاعد من العمل وكيف سارت أمور حياتهم بشكل عام؛ وللوصول إلى هذا الهدف قام الباحثون بعمل مقابلات شخصية دقيقة ومطولة مع (٢٦) موظفاً متقاعداً من عمر (٥٠ - ٦٤). وقد أكدوا أنهم يتمتعون بصحة عالية، وخططوا للتقاعد مبكراً بطريقة تضمن لهم شرط الصحة والمال الكافي للعيش بكل أريحية. أما المشاركون الذين لم يخططوا بشكل دقيق للتقاعد المبكر؛ فإنهم أوضحوا أنهم يرحبون بالعودة للبقاء على رأس العمل.

كما قام David Kocourek في العام (٢٠١١) بدراسة عن أثر حوافز التقاعد المبكر على المشاركة في سوق العمل، دراسة تطبيقية على سوق العمل في جمهورية التشيك، واستخدم الباحث بيانات العاملين في سوق العمل من عام ١٩٩٨ - ٢٠٠٥، وقد أظهرت هذه الدراسة أن تخفيض مزايا التقاعد المبكر من (٢-٣٪) أدت إلى انخفاض التقاعد المبكر، وهذا بدوره أدى إلى زيادة المشاركة في سوق العمل خاصة من الذكور كبار السن. أما الموظفون أصحاب الأعمار الصغيرة قل لديهم التقاعد المبكر، وكان تأثير النظام الجديد بأنه عزز المشاركة في سوق العمل.

وقام Jose Ignacio Conde-Ruiz وآخرون معه عام (٢٠١٣) بدراسة عن دور الدخل في التأثير على قرار التقاعد المبكر، واعتمدت الدراسة على تحليل أنظمة التقاعد والتقاعد

المبكر بعددٍ من الدول الأوروبية، وعلى أنظمة الضمان الاجتماعي، كما قارنت بين أعداد المتسربين من الوظائف وأعمارهم عند ترك الوظائف، ونوعية هذه الوظائف، وحجم الدخل لهؤلاء العاملين. وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن سوق العمل الأوروبي لديه زيادة هائلة في الوظائف ذات الدخل المحدود، وهذا يُحدث علاقةً طرديةً مع التقاعد المبكر ما بين الموظفين الصغار في العمر. ومن جهةٍ أخرى؛ فإن انخفاض الدخل يؤجل التقاعد حتى لو كان خيار التقاعد متوفراً. كما بيّنت النتائج أن مزايا التقاعد المبكر لا تُحفّز الموظفين أصحاب الدخل المحدود على اتخاذ قرار التقاعد المبكر. وأن معظم الأزواج يختلف إنفاقهم بعد التقاعد؛ فمنهم من اختصر مصروفاته بعد التقاعد، ومنهم من أضاف مصروفات جديدة. وازداد الإنفاق على الناحية الصحية بعد التقاعد، وأيضاً رغب معظم الأفراد في امتلاك فرصةٍ لإعادة تخطيط مصروفاتهم؛ وذلك لاعتقادهم بأن التخطيط يجعل الحياة أفضل بعد التقاعد، كما أن معظم كبار السن يعتمدون على المعونات الاجتماعية أو على ما ادخروا من دخلهم؛ لمواجهة المصروفات الطبية ومصروفات المعيشة اليومية.

رابعاً: أهم نتائج الدراسات السابقة:

مما سبق يتبيّن أن معظم الدراسات تتفق على أهمية دراسة ظاهرة التقاعد بصفةٍ عامة، وذلك لما له من تأثيرٍ على الأجهزة الحكومية أو الموظفين، وركزت معظمها على دراسة التقاعد المبكر واتجاهات العاملين نحوه، كما تتفق معظم الدراسات السابقة في نوع المتغيرات التي تمّ دراستها؛ بهدف معرفة العلاقة بينها وبين اتجاه أفراد العينة نحو التقاعد المبكر؛ حيث كانت المتغيرات الشخصية؛ مثل: العمر، وسنوات الخبرة. والمتغيرات الوظيفية؛ مثل: أسلوب الإشراف الإداري، ونوعية المهام الوظيفية، والمتغيرات الاجتماعية من العوامل الرئيسية في معظم الدراسات.

بينما في هذه الدراسة سيسعى الباحثان إلى دراسة أثر التقاعد المبكر على الموظفين المتقاعدين مبكراً، وعلى أثر التقاعد المبكر على المنظمة بعد ترك الموظف المتقاعد مبكراً وظيفته، وما التكاليف التنظيمية والإدارية والمالية والتدريبية التي يتركها الموظف وتحمل تبعاتها المنظمة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة المستخدمة، ووصف، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة؛ إضافةً إلى الأسلوب المتبع في اختيار عينة الدراسة، وجمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها.

أولاً: منهجية الدراسة:

يقوم البحث الوصفي بوصف ما هو كائن وتفسيره، وهو يهتمُ بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة، والتعرُّف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور، (جابر وكاظم، ١٩٩٠م: ١٣٤). وبناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدم الباحثان المنهج الوثائقي للإجابة عن السؤال الأول؛ حيث يعتمد المنهج الوثائقي على جَمْع ما كُتِبَ عن الموضوع في الأدبيات النظرية، وتحليلها، وعمل المقارنات اللازمة لبناء الإطار النظري للدراسة والمساعدة في الوصول لنتائجها وتوصياتها، وللإجابة عن بقية الأسئلة استخدم الباحثان المنهج الوصفي المُسحِّي القائم على دراسة ووصف الظاهرة كما توجد في الواقع.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة الميدانية على تجميع بيانات بغرض تحليل ورصد أثر التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية على صعيدي المنظمة والموظف المتقاعد في مدينة الرياض؛ حيث يمكن القول بأن مجتمع الدراسة المُستهدف ينقسم إلى قسمين: الأول هم جميع الموظفين المتقاعدين مبكراً خلال الفترة من ١٤٢٧/١/١ إلى ١٤٣٧/١/١ هـ من موظفي الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض، والقسم الثاني هم مديرو الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية الخمسة، والتي بها تقاعدٌ مبكرٌ بنسبةٍ أعلى من غيرها من الأجهزة الحكومية في مدينة

الرياض، وبعد الاطلاع على منشورات ومحاولة الحصول على كل البيانات اللازمة للدراسة من المؤسسة العامة للتقاعد، والهيئة العامة للإحصاء، ووزارة الخدمة المدنية وغيرها من المصادر - لم يتمكن الباحثان من الحصول على المعلومات الكافية؛ لتحديد الأجهزة الحكومية التي بها أعلى نسبة تقاعد مبكر؛ لاختيار الأجهزة الخمسة الأعلى منها؛ لتطبيق الأداة الثانية للدراسة؛ لذلك لجأ الباحثان إلى تطبيقها على كل الأجهزة الحكومية التي تتبع نظام السلم العمومي في الخدمة المدنية وعددهم (٣٨) جهازاً، وحرصاً من الباحثين على توزيع أكبر عددٍ من أدوات الدراسة، والحصول على أعلى استجابات ومردودٍ منها، وخاصةً في القسم الثاني من مجتمع الدراسة - فقد أضاف الباحثان فئة مديري التخطيط الإستراتيجي إلى فئة مديري الموارد البشرية؛ نظراً لارتباط عمل الإدارتين فيما يخص التقاعد المبكر، وللحصول على بيانات دقيقة وصحيحة، وذلك كما جاء في أدبيات الدراسة.

ونظراً لِكِبَرِ حجم مجتمع الدراسة، وخاصةً القسم الأول منه، ولاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة؛ فقد تعدّر استخدام أسلوب الحَصْر الشامل، فتعتمد الدراسة على أسلوب العينة الملائمة (نزيهة، ٢٠١٠م)؛ لذلك حرص الباحثان على أن تكون عينة الدراسة ممثلةً لدرجة كبيرة لمجتمع الدراسة؛ إذ تمّ اختيار عينة بلغ حجمها (٣٥٤) مبحوثاً من الموظفين المتقاعدين مبكراً، وأيضاً (٦٩) مبحوثاً من مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية في الرياض؛ حيث تمّ توزيع أدوات الدراسة وتجميعها، واطمأن الباحثان نحو أسلوب اختيارهما لعينتي الدراسة؛ حيث شملت التنوع العشوائي في الفئة الأولى، وقيادات إدارية من أصحاب الخبرات المتباينة في الإدارات المعنية في الفئة الثانية.

١/٢ تعريف مجتمع الدراسة:

يعرّف عبيدات وآخرون (٢٠١٢: ٩٥) مجتمع الدراسة بأنه "جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يُكوّنون موضوع مشكلة الدراسة". كما عرّفه سعد القحطاني (٢٠١٥: ٥٧) بأنه "تجمّع الأشياء أو الأفراد، والتي تشترك في خصائص معينة ويجمعها إطار واحد". وبناءً على أهداف الدراسة وتساؤلاتها تكوّن مجتمع الدراسة من فئتين من المبحوثين، وللتفسير؛ فإنه للإجابة عن الأسئلة الأولية من أسئلة الدراسة حول مُعدّل التقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ وأسبابه والآثار المترتبة للتقاعد على

الموظف المتقاعد. كان لازماً أن يتكوّن مجتمعُ الدراسة في فئته الأولى من جميع المتقاعدين تقاعداً مبكراً في مدينة الرياض؛ من ذكور وإناث من المُعَيَّنِينَ على سُلَّم الموظفين العموميين بالمملكة العربية السعودية خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ، وللإجابة عن التساؤلات الأخيرة من الدراسة حول أثر التقاعد المبكر على المنظمة؛ كان مجتمع الدراسة يهتمُّ بمديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية في كلِّ الأجهزة الحكومية التي تتبع نظام السُّلم العمومي في الخدمة المدنية؛ فتكون من مديري التخطيط الإستراتيجي، ومديري الموارد البشرية فيها في مدينة الرياض.

٢/٢ الحجم التقريبي لمجتمع الدراسة:

تم تحديد الحجم التقريبي لمجتمع الدراسة الأول حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد، والبالغ عددهم تقريباً (٣٢) ألف متقاعدٍ مبكرٍ في مدينة الرياض، وذلك وفق التقرير الإحصائي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٥: ١٢١-١٢٢). أما مجتمع الدراسة الثاني والخاص بدراسة المديرين؛ فقد تمَّ تحديدُ المجتمع التقريبي لمديري التخطيط الإستراتيجي، ومديري الموارد البشرية من الأجهزة الحكومية، والتي تستخدم سُلَّم الموظفين العموميين في مدينة الرياض وبلغ عددهم (٣٨) جهازاً، وذلك من بين عموم الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددها قرابة (٢٠٠) جهازٍ حكومي بعد الأجهزة الحكومية التي صدر بشأن إنشائها قراراتٌ وأوامرٌ ملكيةٌ مؤخراً (مثل: مكتب الإدارة الإستراتيجية، والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، ومركز الإنجاز والتدخل السريع، ومكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية) وباختلاف فئاتها العشرة كما صُنِّفَتْ من قِبَل مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية (سابقاً) في ٢٠١٥م وهي: أجهزةٌ عليا، وزارات، مؤسسات عامة، هيئات، إمارات مناطق، أمانات، جامعات، قطاعات عسكرية، مصالح مستقلة.

٣/٢ وحدة التحليل:

تتمثلُ وحدة التحليل في الدراسة في الفرد الموظف العمومي في الأجهزة الحكومية؛ وهو نوعان من وحدات التحليل وهما:

- الموظف (الموظفة) المتقاعد مبكراً.
- الموظف من مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية.

٤/٢ عينة الدراسة وحجمها:

يُعرف القحطاني وآخرون (١٤٢٥: ٢٦٩) العينة بأنها «مجموعة الوحدات التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة؛ لتمثل هذا المجتمع في الدراسة». كما يعرفها عودة وملكاوي (١٤١٣: ١٦٠) بأنها المجموعة الجزئية التي تمثل المجتمع أفضل تمثيل، ولها نفس خصائصه، ويكون الباحث قادراً على تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

فمن أهم الغايات التي يبتغيها الباحث عند إجراء دراسته الميدانية باستخدام أسلوب المعاينة في جمع البيانات؛ هو التأكد من سحب عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، وتحديد حجمها (الجبوري، ٢٠١٢)، وتم حساب الحجم التقريبي لعينة الدراسة الأولى من منسوبي الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض من الموظفين المتقاعدين مبكراً، وبتطبيق معادلة تحديد حجم عينة واجب سحبها من مجتمع إحصائي معلوم الحجم؛ حيث تم الأخذ في الاعتبار الموازنة بين نسبة الخطأ المسموح به (d) والتكلفة، وهناك العديد من المعادلات الإحصائية المتخصصة لحساب حجم العينة المناسب؛ لتحقيق الهدف المرجو من الدراسة، ومن أشهر هذه المعادلات الآتي:

معادلة كرجيسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970):

$$S = \frac{X^2 NP(1-p)}{d^2 (N-1) + X^2 P(1-p)}$$

معادلة ستيفن ثامبسون (Thompson, S., 2002):

$$n = \frac{N \times P(1-p)}{\{[(N-1) \times (d^2 \div z^2)] + P(1-P)\}}$$

حيث: Z = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة (٩٥% = ١,٩٦)، p هي نسبة حدوث الظاهرة التي نهتمُّ بها في مجتمع الدراسة، ومن البديهي أن تكون قيمة p غير معلومة؛ لذلك فإننا إما أن نقوم بتقدير هذه النسبة من عينة استطلاعية أو نستعيضُ

عنها بالقيمة (٥٠٪) والتي تعطي أكبر حجم ممكن للعينة، $N =$ حجم المجتمع، $d =$ نسبة الخطأ المسموح به عند تقدير الظاهرة في المجتمع وتُقدَّر عادةً بقيمة ما بين (٠,٠١)، (٠,٠٥)، X^2 هي قيمة مربع كاي عند درجة حرية (١) ومستوى معنوية (٠,٠٥ = ٣,٨٤١) وباستخدام المعادلتين لتقدير حجم عينة الدراسة للفئة الأولى من مجتمع الدراسة، ونسبة خطأ ٥٪، ومستوى ثقة (٩٥٪)؛ فكان حجم العينة بناءً على نتائج المعادلتين السابقتين ويكون حجم عينة الدراسة الأدنى أو المناسب بشكل مبدئي هو (٣٥٤) مبحثاً. ورغبةً من الباحثين في رفع نسبة الاستجابة والحصول على نتائج تتسم بالدقة والمصداقية، ورغبةً في تحسين تمثيل العينة لمجتمع الدراسة؛ فقد تمّ توزيع عدد (٤٠٠) نسخة من أداة الدراسة الأولى على المتقاعدين (الذكور / الإناث) على سلم الموظفين العموميين خلال الفترة الزمنية (١٤٢٧/١/١ - ١٤٣٧/١/١هـ) في مدينة الرياض.

ومن مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية المختارة تمّ حصر المجتمع الثاني للدراسة (٧٦) مبحثاً من المديرين والمسؤولين في الإدارات المعنية، وتم توزيع العدد نفسه من أداة الدراسة الثانية؛ وذلك لضمان استرداد أعلى نسبة منها مكتملة البيانات، وصالحةً للتحليل الإحصائي. وقد حصر الباحثان مجتمع الدراسة في الفئة الثانية من مديري التخطيط الإستراتيجي ومديري الموارد البشرية من الأجهزة الحكومية المختارة التي تستخدم سلم الموظفين العموميين في مدينة الرياض.

٥/٢ أسلوب اختيار عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الفئة الأولى من مجتمع الدراسة على استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، ونظراً لطبيعة مجتمع الدراسة تمكّن الباحثان من خلال توزيع (٤٠٠) استبانة على عينة عشوائية من المتقاعدين مبكراً في مدينة الرياض خلال الأعوام من ١٤٢٧-١٤٣٧هـ (حيث تمّ اختيار هذه العينة؛ من خلال كشوف المتقاعدين تقاعداً مبكراً في مدينة الرياض خلال الأعوام من ١٤٢٧-١٤٣٧هـ حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد والبالغ عددهم تقريباً (٣٢) ألف متقاعد مبكر؛ وذلك وفق التقرير الإحصائي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٥: ١٢١-١٢٢)، بعد تعريف المجتمع وتحديد حجم العينة باستخدام طريقة جدول الأرقام العشوائية)؛ وذلك لمعرفة أسباب التقاعد المبكر، وآثاره على

المتقاعد تم استرداد (٣٨١) نسخة يصلح منها للتحليل عدد (٣٥٤)، وفي الفئة الثانية من مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لكل الأجهزة الحكومية التي تتبع نظام السلم العمومي في الخدمة المدنية، ومن ثم تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل مرة أخرى بالتوجه لجميع شاغلي وظائف مديري أو مسؤولي التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية المختارة في مدينة الرياض، وتم توزيع (٧٦) استبانة؛ لمعرفة تأثير التقاعد المبكر على المنظمة، وتم استرداد (٦٨) منها.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وللإجابة عن أسئلتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك كما يلي:

١- أسلوب الدراسات المكتبية: من خلال الرجوع لأدبيات الدراسة، وهي: المراجع والبحوث والدراسات والمقالات والوثائق ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

٢- أسلوب الدراسات الميدانية من خلال:

- تصميم استبانة؛ لجمع البيانات من مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية المختارة، والتي على أساسها يتم التحليل الإحصائي؛ لقياس تأثير التقاعد المبكر على المنظمة الحكومية.

- تصميم استبانة لجمع البيانات من الموظفين المتقاعدين مبكراً في عينة الدراسة، والتي على أساسها يتم التحليل الإحصائي لقياس تأثير التقاعد المبكر على الموظف (الموظفة) المتقاعد مبكراً.

١/٣ أدوات الدراسة:

تم استخدام الاستبانات كأدوات لجمع المعلومات من عيني الدراسة؛ حيث يرى عبيدات وآخرون (٢٠١٢: ١٠٩)، أن الاستبانة أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين لا تتوفر إجاباتها إلا عند الأفراد المعنيين بموضوع الاستبانة، وقد استخدمت الاستبانتين؛ لكونهما الأكثر ملاءمة لتحقيق هدف الدراسة الحالية، وهو معرفة تأثير التقاعد المبكر على الموظف (الموظفة) المتقاعد مبكراً.

١/١/٣ بناء وتصميم أدوات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة وأسئلتها، وفي ضوء المشكلة التي تبحثها وإطارها النظري وبالاستفادة من الدراسات السابقة، وما اشتملت عليه من استبانات وعبارات وأسئلة حول موضوع الدراسة مرّت عمليات إعداد أدوات الدراسة (الاستبانتين) بعدة خطوات لبنائهما وإخراجهما بشكل يحقق أهداف الدراسة، ويجيب عن أسئلتها، وكانت الخطوات كالتالي:

١/١/٣/٣ تحديد الهدف من أدوات الدراسة:

تم تحديد الأهداف، والتي من أجلها نبدأ عمليات إعداد وتصميم أدوات الدراسة، والتي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على أسباب التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الأفراد المتقاعدين مبكراً.
- التعرف على الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على الموظف المتقاعد في الأجهزة الحكومية؛ من وجهة نظر الأفراد المتقاعدين مبكراً.
- التعرف على الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على المنظمة التي كان يعمل بها الموظف في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي ومديري الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية.

٢/١/٣ صياغة فقرات أدوات الدراسة وبنائها في صورتها الأولية:

لتحقيق أهداف أدوات الدراسة قام الباحثان بمراجعة الأدبيات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية من مراجع ودراسات سابقة؛ فضلاً عن استشارة ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الموارد البشرية والتوظيف؛ بالإضافة إلى مراجعة العديد من مقاييس الدراسات السابقة والمترتبة بموضوع الدراسة الحالية بمعرفة مختصين بعلوم الإحصاء؛ وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة ومعرفة أسباب التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الأفراد المتقاعدين مبكراً.

ومن ثمّ قام الباحثان بصياغة عبارات فقرات الاستبانتين في صورتها الأولية؛ مع مراعاة

كونهما واضحتين وسهلتني الفهم لجميع عينة الدراسة، ومراعاة كونهما تخدمان أهداف الدراسة بشكلٍ رئيسي. وقد تَكُونَت كُلُّ استبانة من الاستبانتين في صورتها الأولية من جزئين رئيسيين: الأول يهتم بالمعلومات العامة عن المبحوثين أو ما يُعرف بالمتغيرات الديموغرافية، والثاني هو محاور الاستبانة الرئيسية.

وقد شملت المعلومات العامة عن المبحوثين في العينة الأولى المختارة من الموظفين المتقاعدين مبكراً تمثلت في (٧) أسئلة؛ مثل: النوع أو الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر عند التقاعد، عدد سنوات الخبرة في العمل الحكومي، المستوى التعليمي، الوظيفة عند التقاعد، وجود عمل بعد التقاعد من عدمه؛ بالإضافة إلى محورين رئيسيين يهتمان بالبعد الوظيفي والبعد النفسي للمبحوث من أفراد العينة الأولى، وكانت عبارات كلُّ بُعد كما يلي:

- البعد الوظيفي من العبارة (٨) إلى العبارة (٢٠)

- البعد النفسي من العبارة (٢١) إلى العبارة (٣٤)

واهتمَّ المحور الأول بتحديد أسباب التقاعد المبكر، وتكوّن من (١٣) عبارة؛ أما المحور الثاني فقد ركز على آثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد، وتكوّن من (١٤) عبارة. كما شملت المعلومات العامة عن المبحوثين في العينة الثانية المختارة من مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية، وتمثّلت في (٥) أسئلة؛ مثل: اسم جهة العمل، نوع الإدارة، عدد العاملين بالجهة، أعداد المتقاعدين مبكراً في جهة العمل خلال الـ (١٠) سنوات الأخيرة، والمعدل السنوي للتقاعد المبكر خلال الفترة من ١٤٢٧ إلى ١٤٣٧هـ.

جدول رقم (١٠)

مثال لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١ تقاعدت مبكراً لظروف صحية عضوية.					
٢ تقاعدت مبكراً لظروف صحية نفسية.					
٣ تقاعدت مبكراً لحاجتي للراحة.					

بالإضافة إلى المحور الرئيسي، والذي اهتمَّ بالآثر الوظيفي للتقاعد مبكراً من وجهة نظر المبحوثين من أفراد العينة الثانية، وكانت العبارات وعددها (١٢) عبارةً كما يلي: تأخذ الأرقام من (٣ - ١٤) في الاستبانة الثانية؛ للتعرف على الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على المنظمة التي كان يعمل بها الموظف في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي ومديري الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية؛ بالإضافة إلى سؤال مفتوح يذكر فيه المبحوثون من المديرين إضافاتٍ حول آثار التقاعد المبكر على المنظمة.

واستخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي المتدرج كما في الجانب الأيسر أمام كل عبارة كما في الجدول رقم (١٠). وقد تمَّ تحديد درجة الاستجابة؛ بحيث يعطى الدرجة (٥) للاستجابة أوافق بشدة والدرجة (٤) أوافق والدرجة (٣) محايد والدرجة (٢) لا أوافق والدرجة (١) لا أوافق بشدة.

٢/١/٣ صدق أدوات الدراسة:

١/٢/١/٣ صدق المحتوى:

صدق الاستبانة، كما ذكر (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٥: ١٩٦) «أنَّ من الشروط الضرورية التي ينبغي توفرها في الأدوات التي تعتمد عليها الدراسة؛ أن تكون أدوات الدراسة صادقةً إذا كان بمقدورها أن تقيس فعلاً ما وُضعت لقياسه، ويشير إلى أنه وافق الخبراء على أن الأدوات ملائمة لما وُضعت من أجله؛ فإنه يمكن الاعتماد على حكمهم، وهذا هو ما يعرف بصدق المحكمين»، كما يُقصد بالصدق شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى؛ بحيث تكون مفهومةً لكل من يستخدمها، وتمَّ التأكد من صدق أدوات الدراسة؛ من خلال التعرف على مدى صدق أدوات الدراسة في قياس ما وُضعت لقياسه، وقد تم عرضها على خمسة من المحكمين العلميين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المختصين بمجال الدراسة والمجالات الإحصائية، وتمَّ توضيح بياناتهم ضمن ملاحق الدراسة في نهايتها.

٢/٢/١/٣ صدق الاتساق الداخلي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأدوات الدراسة قام الباحثان بتطبيقها ميدانياً على عينة استطلاعية مكونة من (٢٠) فرداً، ومن خلال بيانات العينة الاستطلاعية قام الباحثان بحساب معامل ارتباط بيرسون؛ لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحاور بالدرجة الكلية للمحاور التابعة لها أو الذي تنتمي إليه العبارة كما يلي؛ حيث يتضح من الجدول رقم (١١) أن جميع معاملات الارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل بين كل عبارة والمحور الأول كاملاً، وهذا يعني أن جميع فقرات المحور الأول مرتبطة بمحورها ولا يمكن حذف أي منها.

جدول رقم (١١)

معاملات الارتباط لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الأول باستبانة الموظفين
(الأسباب التي دفعت الموظف نحو التقاعد المبكر)

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور الأول	القيمة الاحتمالية (Sig)
8	.334**	.000
9	.868**	.000
10	.435**	.000
11	.441**	.000
12	.471**	.000
13	.537**	.000
14	.471**	.000
15	.838**	.000
16	.508**	.000
17	.677**	.000
18	.436**	.000
19	.774**	.000

ملاحظة: (**) تعني أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل.

ملاحظة: (*) تعني أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل.

جدول رقم (١٢)

معاملات الارتباط لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الثاني باستبانة الموظفين
(آثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد)

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور الأول	القيمة الاحتمالية (Sig)
21	.590**	.000
22	.597**	.000
23	.648**	.000
24	.668**	.000
25	.703**	.000
26	.608**	.000
27	.607**	.000
28	.426**	.000
29	.477**	.000
30	.288**	.000
31	.191**	.000
32	.371**	.000
33	.361**	.000

ملاحظة: (**) تعني أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل.

ملاحظة: (*) تعني أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل.

كما يتضح من الجدول رقم (١٢) أن جميع معاملات الارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل بين كل عبارة والمحور الثاني كاملاً، وهذا يعني أن جميع فقرات المحور الثاني مرتبطة بمحورها ولا يمكن حذف أي منها.

جدول رقم (١٣)

معاملات الارتباط لكل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الأول باستبانة المديرين
(آثار التقاعد المبكر على الأجهزة الحكومية)

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور الأول	القيمة الاحتمالية (Sig)
3	.311*	.009
4	.398**	.002
5	.310*	.020
6	.420**	.001
7	.353*	.000
8	.407**	.002
9	.284*	.034
10	.478**	.000
11	.376**	.004
12	.217*	.000
13	.374**	.005
14	.493*	.000

ملاحظة: (**) تعني أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل.

ملاحظة: (*) تعني أن الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن جميع معاملات الارتباطات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل بين كل عبارة والمحور الثاني كاملاً، وهذا يعني أن جميع فقرات المحور الثاني مرتبطة بمحورها ولا يمكن حذف أي منها.

٣/١/٣ ثبات أدوات الدراسة:

كما يرى (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٥: ١٩٨) أن «المقياس يعطي النتائج نفسها إذا ما أُعيدَ على الأفراد أنفسهم وفي الظروف نفسها» وللتأكد من مدى ثبات أدوات الدراسة (الاستبانة) تمَّ تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٢٠) فرداً متقاعداً مبكراً، وباستخدام طريقة التجزئة النصفية، وتم احتساب معامل الاتساق الداخلي بطريقة ألفا -كرونباخ Alpha Cronbach كما في الجدول رقم (١٤) التالي.

الجدول رقم (١٤)

معاملات الثبات الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية المكونة من (٢٠) فرداً وفق طريقة ألفا كرونباخ للمحورين والاستبيان كاملاً لاستبيان الموظفين.

المحاور	معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.799
المحور الثاني	0.851
الاستبيان كاملاً	0.880

ويتضح من نتائج الجدول رقم (١٤) أعلاه أن جميع معاملات الثبات لإجابات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالمحورين والاستبيان كاملاً كانت أكبر من (٧٠٪)؛ وهو ما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات الكبير بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الجدول رقم (١٥)

معاملات الثبات الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية المكونة من (٢٠) فرداً وفق طريقة ألفا كرونباخ للمحورين والاستبيان كاملاً لاستبيان المديرين.

المحاور	معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ
المحور الاول	0.791
الاستبيان كاملاً	0.791

ويتضح من نتائج الجدول رقم (١٥) أعلاه أن جميع معاملات الثبات لإجابات أفراد عينة الدراسة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالمحور والاستبيان كاملاً (حيث إن الاستبانة تتكون من محور وحيد) كانت أكبر من (٧٠٪)؛ وهو ما يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات الكبير، بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: متغيرات الدراسة:

يمكن تصنيف المتغيرات المستخدمة في الدراسات الميدانية أو التجريبية إلى ثلاثة أنواع: متغير مستقل، ومتغير تابع، أو نوع آخر. وسيتم التعرف على ثلاثة أنواع من المتغيرات

التي استخدمها الباحثان في الدراسة؛ وهم: المتغيرات الديموغرافية، والمتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة.

١/٤ المتغيرات الديموغرافية للدراسة:

إنَّ المتغيرات الديموغرافية أو ما يسميها البعض بالمتغيرات الشخصية أو البيانات الأولية، والتي تُوضَّع في مقدمة أي استبانة قبل الفقرات الأساسية، وهي المتغيرات الأساسية لوصف المبحوث في عينة الدراسة، وهي مهمة لمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات على أيِّ مجال أو متغيرات أخرى في الدراسة. وبشكلٍ عام؛ فهي نوع من المتغيرات المستقلة الوصفية الثابتة لكلِّ مبحوثٍ أو مستجيبٍ وفي أغلب الأحوال؛ فهي متغيرات وصفية (اسمية أو ترتيبية) أو متغيرات كميّة، وهي في الاستبانة الأولى المُخصَّصة للموظفين المتقاعدين مبكراً كما يلي:

- النوع أو الجنس.
- الحالة الاجتماعية.
- العمر عند التقاعد المبكر.
- عدد سنوات الخبرة في العمل الحكومي.
- المستوى التعليمي.
- نوع الوظيفة عند التقاعد.
- وجود عمل بعد التقاعد.
- وفي استبانة مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية والميزانيات والتدريب في الأجهزة الحكومية يمكن تصنيفها بأنها متغيرات تنظيمية وتوجد في:
- اسم جهة العمل.
- نوع الإدارة.
- عدد العاملين بالجهة.
- أعداد المتقاعدين مبكراً في جهة العمل؛ خلال الـ (١٠) سنوات الأخيرة.
- المعدل السنوي للتقاعد المبكر خلال الفترة من ١٤٢٧ إلى ١٤٣٧ هـ.

٢/٤ المتغيرات المستقلة في الدراسة:

يمثل المتغير المستقل المدخلات أو المسببات؛ فيتم دراسة أو اختبار المتغير المستقل إذا كان مسبباً لمعرفة تأثيره في المتغير التابع. وقد عرّفها عبيد (٢٠٣: ٢٤) بأنها المتغيرات التي تعمل على إحداث تغييرٍ ما في الواقع أو الظاهرة المراد دراستها، وتظهر آثاره ونتائجه على المتغيرات التابعة، ويمكن للباحث التحكم فيه.

٣/٤ المتغيرات التابعة في الدراسة:

يمثل المتغير التابع المخرجات أو التأثير؛ حيث يتم دراسة أو اختبار المتغير التابع؛ لمعرفة مدى تأثيره بالمتغير المستقل. وعرّفها عبيد (٢٠٣: ٢٤) بأنها المتغيرات التي تقيس أثر تطبيق المتغيرات المستقلة عليها، ويسعى الباحثان إلى الكشف عن تأثيرها، ويوضح الجدول رقم (١٦) متغيرات الدراسة الأساسية، والتي تعتمد عليها الاستبانات في محاورها الأساسية المستقل منه والتابع، وتعريف كلٍّ منها.

جدول رقم (١٦)

متغيرات الدراسة ونوعها وتعريفها

م	المتغير	نوعه	تعريفه
١	معدل التقاعد المبكر	متغير مستقل	يحدد هذا المتغير المعدل السنوي للتقاعد المبكر خلال الفترة من ١٤٢٧ إلى ١٤٣٧هـ في الجهاز الحكومي المختار.
٢	أعداد المتقاعدين مبكراً	متغير مستقل	يحدد هذا المتغير أعداد المتقاعدين مبكراً في الجهاز الحكومي المختار خلال الـ (١٠) سنوات الأخيرة.
٣	أسباب التقاعد المبكر	متغير مستقل	يحدد هذا المتغير أسباب التقاعد المبكر.
٤	الموظف المتقاعد مبكراً	متغير تابع	الموظف المتقاعد مبكراً من ضمن الموظفين المتقاعدين مبكراً في العينة الأولى للدراسة.
٥	المنظمة التي تقاعد منها الموظف مبكراً	متغير تابع	المنظمة التي تقاعد منها الموظف مبكراً من ضمن الأجهزة الحكومية في العينة الثانية للدراسة.

خامساً: أساليب المعالجة الإحصائية:

البيانات هي المادة الخام للدراسة، وكما هو معمول به في معظم البحوث والدراسات الاجتماعية؛ فإن أول وظيفة للباحث هي فحص الصفات التوزيعية لكل المتغيرات المستقلة أو المتغيرات التابعة تحت الدراسة؛ لذلك فحص الباحثان عن قرب البيانات التي تمّ جمعها من خلال استبانتي الدراسة بنظرة تحليلية فاحصة، وبطرق متعددة، وذلك قبل خطوة التحليل الإحصائي والإجراءات الإحصائية المعقدة وإعادة ترتيب الدرجات، وتم استبعاد بعض المعلومات التي لا تربطها أية صلة بمشكلة الدراسة.

نلجأ إلى التحليلات الإحصائية في الدراسات الكمية؛ لكي نتمكن من الوصول إلى أغوار العوامل الديناميكية والممكنة، والتي قد تُلقِي بعض الضوء على الجوانب التي قد تحتاج إلى فحصٍ جديدٍ، وثمة قاعدة عامة في هذا الصدد، وهي الحرص على دراسة وفحص البيانات في ضوء خصائصها وطبيعتها الأساسية قبل اختيار الطريقة الإحصائية في معالجة هذه البيانات؛ لذلك وضع الباحثان نُصَبَ أعينهم أن البيانات نفسها هي التي تحدّد طريقة الإجراء التي يجب أن تُستخدَم؛ فتستطيع أساليب الإحصاء أن تحدّد النقطة المركزية التي تتجمع حولها البيانات عن طريق استخدام مقاييس النزعة المركزية، كما يشير علم الإحصاء وأساليبه المختلفة إلى كيفية انتشار البيانات عن طريق مقاييس التشتت، كما يوضّح الإحصاء العلاقة التي تربط بين نوع ما من البيانات وبيانات أخرى كما هو الحال في قياس الارتباط بين المتغيرات.

فعملية التحليل الإحصائي هي عملية ليست مرتبطة ببرنامج معين مثل SPSS؛ حتى يستطيع الباحثان إنجاز مهمة التحليل الإحصائي الخاصة بدراستهما؛ فهناك برامج مثل SAS و Minitab و Statistica؛ فهي برامج أيضاً خاصة بالتحليل الإحصائي والمعالجات الإحصائية؛ ولكن لأن برنامج SPSS متخصص نوعاً ما في إحصاءات العلوم الاجتماعية، ولا شك أن لكلٍ منهج إحصائي متطلبات خاصة تفرضها عليه طبيعة البيانات المستخدمة، والتي يجب أن تكون ملائمة لهذه المتطلبات؛ ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، استخدم الباحثان العديد من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والذي يتضمن العديد من الإجراءات الإحصائية الشائعة التي يستخدمها الباحثون في ميدان العلوم الاجتماعية عند دراسة الظواهر المطروحة أمامهم.

سادساً: طرق تحليل البيانات:

حدّد الباحثان الطرق والأساليب الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل بيانات الاستبانتين التي تمّ جمعها في مرحلة مبكرة من أساليب وصفية مثل: مقاييس النزعة المركزية مدعمةً بالجداول التكرارية والرسومات البيانية، وأخرى استدلالية من مقاييس تشتت وتباين ومعاملات ارتباط باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS؛ وهي:

- ترميز وإدخال البيانات آلياً؛ ولتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تحسب الـ $(0-1=4)$ ، مع تقسيمه على عدد خلايا المقياس؛ للحصول على طول الخلية الصحيح أي: $(4/0.8=0.5)$ بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، (أو بداية المقياس، وهي الواحد الصحيح)؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

- استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، التي تساعد في تلخيص البيانات وتبويبها وعمل الرسوم البيانية التي تمثلها لحساب التكرارات والنسب؛ للتعرف على المتغيرات الشخصية لعينتي الدراسة وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أدوات الدراسة.

- استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وهو اختبار باراميتري؛ لحساب قوة واتجاه الارتباط بين العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه؛ وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأدوات الدراسة (الصدق الداخلي).

- حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري (الدرجة الكلية لكل محور مقسومة على عدد العبارات الموجودة في المحور) للتعبير عن المتوسط العام للمحور.

- استخدام معامل ارتباط ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)؛ لقياس ثبات أدوات الدراسة.

- حساب المتوسط الحسابي (Mean)، وهو من مقاييس النزعة المركزية؛ لمعرفة ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد عينة الدراسة عن كلّ عبارة من عبارات استبانتين الدراسة الأساسية إلى جانب المحاور الرئيسية؛ وهو ما يساعد في ترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.

- استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) كمقياس للتشتت؛ للتعرف على درجة أو مدى انحراف وتباين آراء استجابات أفراد عيني الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
- استخدام تحليل التباين الأحادي أنوفا (One-way ANOVA)، وهو أحد أساليب اختبارات الفروض التي تُستخدم لمقارنة متوسطين أو أكثر اعتماداً على توزيع F وأخذاً في الاعتبار أن المجتمعات المسحوب منها العينات مستقلة وموزعة توزيعاً طبيعياً وذات تباين متساو. فيُعد التباين طريقةً لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة، وطريقة تؤدي إلى تقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء؛ للتعرف على مصدر الاختلاف بينها؛ بهدف فحص تباين المجتمع؛ لمعرفة مدى تساوي متوسطات المجتمع؛ ولكن لا بد من تحقيق ثلاثة شروط قبل استخدامه وهي:
- (١) العينات عشوائية ومستقلة.

(٢) مجتمعات هذه العينات كلٌ منها لها توزيع طبيعي.

(٣) تساوي تباين المجتمعات التي أُخذت منها العينات العشوائية المستقلة.

- استخدام تحليل شيفيه (Scheffe)، وهو التحليل المُكمل لتحليل التباين لدلالة الفروق بين استجابات أفراد عيني الدراسة؛ لمعرفة صلاحية أي فئة من الفئات المختلفة للمتغير الديموغرافي.

- استخدام اختبار T لاختبار فرضيات حول متوسط مجتمعات مستقلة أُخذت منها العينات؛ وذلك من خلال اختبار ما إذا كان متوسط العينة يختلف اختلافاً معنوياً عن القيمة الافتراضية لمتوسط المجتمع؛ وذلك لعينة مسحوبة عشوائياً من مجتمع الدراسة ومستقلة بعضها عن بعض.

سابعاً: التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

فيما يلي من جداول، وإحصائيات، وتوزيعات تكرارية، ورسومات توضيحية - بيانات عن المبحوثين في عيني الدراسة؛ بناءً على المعلومات التي أدلوا بها من خلال إجاباتهم عن أسئلة المتغيرات الديموغرافية للدراسة.

١/٧ توزيع عينة الدراسة الأولى وفقاً لمتغير الجنس:

جدول رقم (١٧)

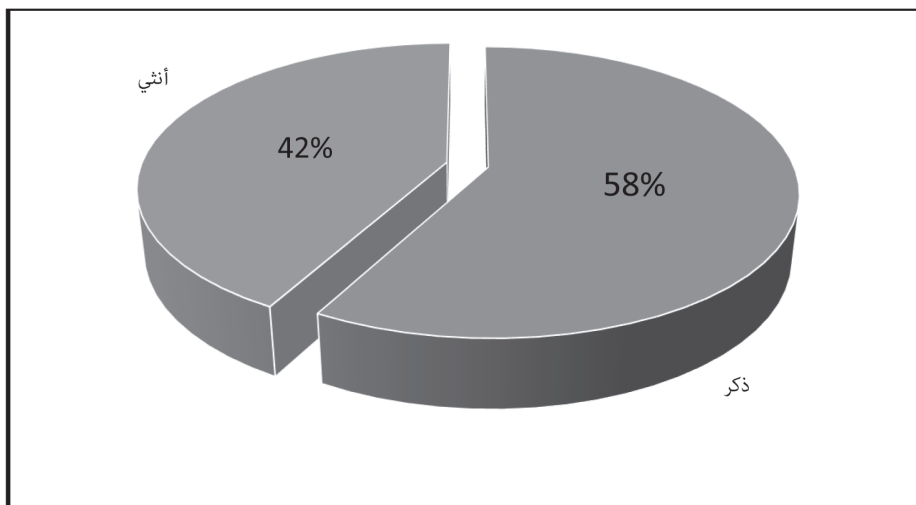
توزيع عينة الدراسة الأولى (الموظفون المتقاعدون مبكراً)؛ وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	204	%58
أنثى	150	%42
الإجمالي	354	%100

يوضح الجدول السابق رقم (١٧) التوازن في اختيار العينة الأولى للدراسة بالنسبة لنوع أو جنس المبحوث؛ كما يوضحه أيضاً الشكل التالي رقم (٨)؛ حيث يتبين أن نسبة الذكور في العينة (٥٨٪) ونسبة الإناث (٤٢٪) من إجمالي عدد المبحوثين في العينة الأولى للدراسة.

شكل رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس



٢/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (١٨)

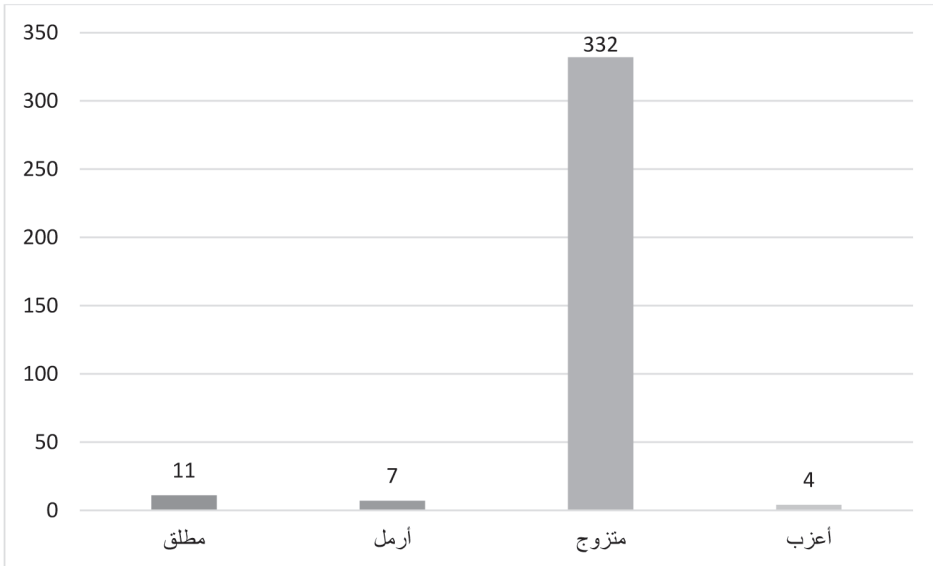
توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
%1	4	أعزب
%94	332	متزوج
%2	7	أرمل
%3	11	مطلق
%100	354	الإجمالي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (١٨)، والشكل التالي رقم (٩) أن الغالبية العظمى من العينة هم من المتزوجين بنسبة بلغت (٩٤٪) ثم المطلق ثم الأرمل يليهم الأعزب.

شكل رقم (٩)

توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب الحالة الاجتماعية



٣/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير العمر:

جدول رقم (١٩)

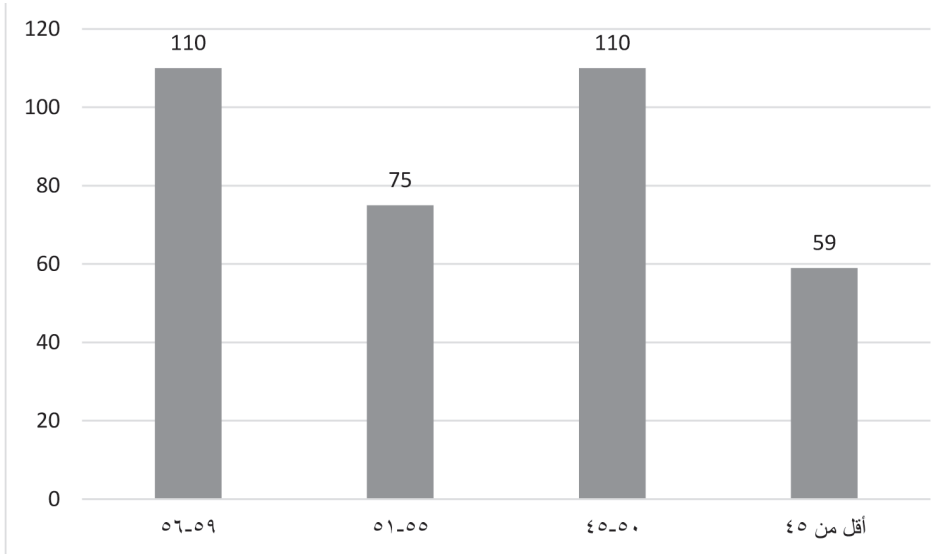
توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب العمر عند التقاعد المبكر

النسبة	التكرار	الفئة
17%	59	أقل من ٤٥ سنة
31%	110	من ٤٥-٥٠ سنة
21%	75	من ٥٠-٥٥ سنة
31%	110	من ٥٦-٥٩ سنة
100%	354	الإجمالي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (١٩)، والشكل التالي رقم (١٠) أن الفئات العمرية للعينة تتركز في الفئتين من (٤٥-٥٠)، ومن (٥٦-٥٩) بنسبة بلغت (٣١%) ثم الفئة العمرية (٥٠-٥٥)، يليهم الفئة العمرية (أقل من ٤٥).

شكل رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب العمر عند التقاعد المبكر



٤/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (٢٠)

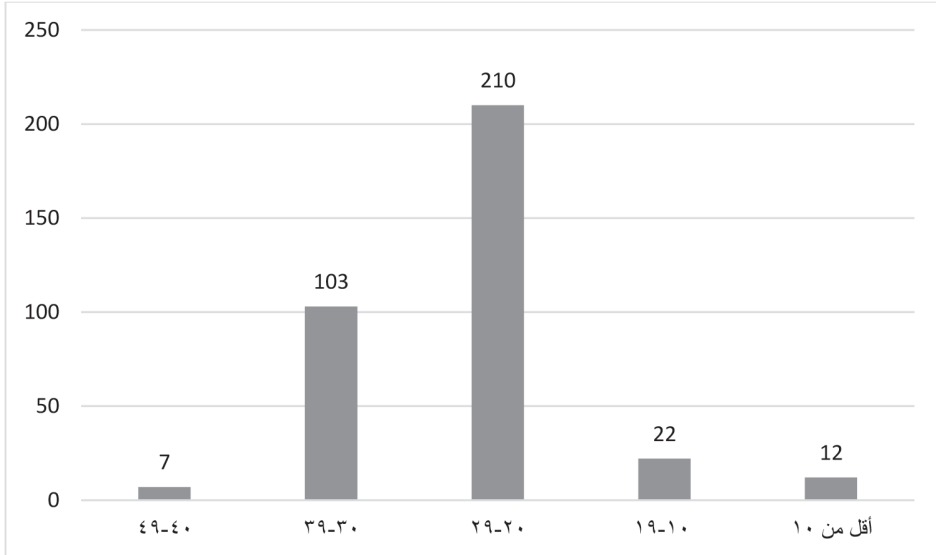
توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل الحكومي

النسبة	التكرار	الفئة
3.4%	12	أقل من ١٠
6.2%	22	١٠-١٩
59.3%	210	٢٠-٢٩
29.1%	103	٣٠-٣٩
2%	7	٤٠-٤٩
100%	354	الإجمالي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (٢٠) والشكل التالي رقم (١١) أن معظم أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم في العمل الحكومي في الفئة من (٢٠-٢٩) بنسبة بلغت (٥٩,٣%) من إجمالي العينة ثم الفئة (٣٠-٣٩) ثم الفئة (١٠-١٩) ثم الفئة (٤٠-٤٩).

شكل رقم (١١)

توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل الحكومي



٥/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي:

جدول رقم (٢١)

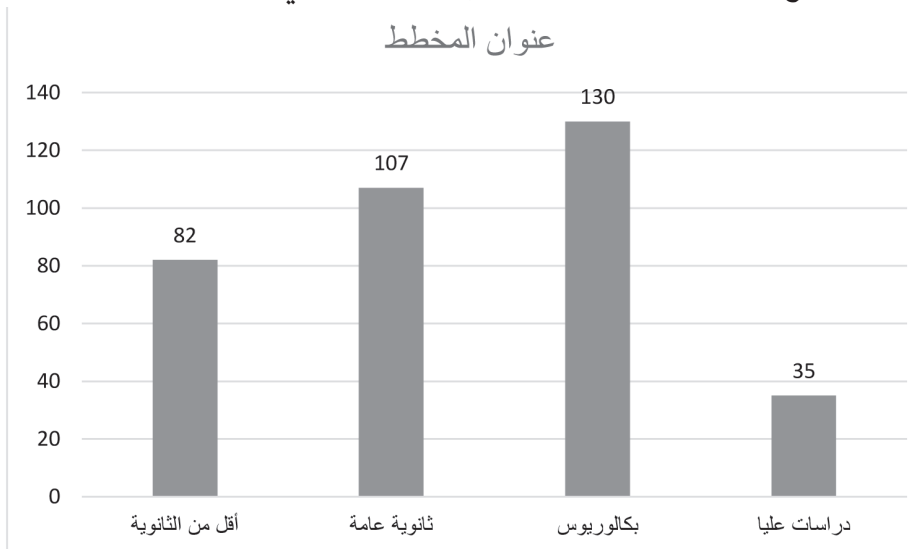
توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب المستوى التعليمي عند التقاعد المبكر

النسبة	التكرار	الفئة
23.2%	82	أقل من الثانوية
30.2%	107	ثانوية عامة
36.7%	130	بكالوريوس
9.9%	35	دراسات عليا
100%	354	الإجمالي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (٢١) والشكل التالي رقم (١٢) أن غالبية أفراد العينة مستوى تعليمهم هو البكالوريوس بنسبة (٣٦,٧ %) ثم الثانوية العامة ثم أقل من الثانوية، وأخيراً من يحملون درجة الدراسات العليا.

شكل رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب المستوى التعليمي عند التقاعد المبكر



٦/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير العمل بعد سن التقاعد:

جدول رقم (٢٢)

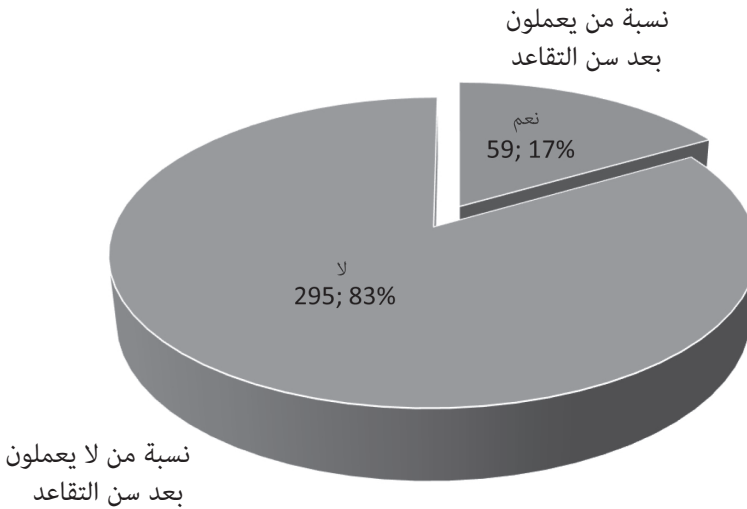
توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب العمل بعد سن التقاعد

العمل بعد سن التقاعد	التكرار	النسبة
نعم	59	17%
لا	295	83%
الإجمالي	354	100%

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (٢٢) والشكل التالي رقم (١٣) أن (٨٣ %) من أفراد العينة لم يعملوا بعد سن التقاعد؛ فيما أفاد (١٧ %) من أفراد العينة أنهم قاموا بأعمال بعد سن التقاعد.

شكل رقم (١٣)

العمل بعد سن التقاعد



٧/٧ توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة وفقاً لمتغير نوع العمل بعد سن التقاعد:

جدول رقم (٢٣)

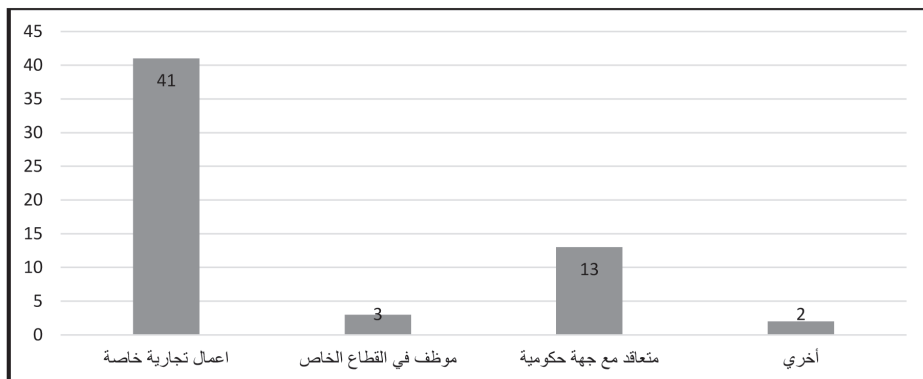
توزيع أفراد العينة الأولى للدراسة حسب نوع العمل بعد سن التقاعد

النسبة	التكرار	نوع العمل بعد سن التقاعد
69.5%	41	أعمال تجارية خاصة
5.1%	3	موظف في القطاع الخاص
22%	13	متقاعد مع جهة حكومية
3.4%	2	أخرى
100%	59	الإجمالي

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (٢٣)، والشكل التالي رقم (١٤) أن أغلبية من عملوا بعد سن التقاعد كانت أعمالهم عبارة عن أعمال تجارية خاصة، ونسبتهم (٦٩,٥٪)، ثم التعاقد مع جهات حكومية، ثم التوظيف في القطاع الخاص، ويليهم أخرى.

شكل رقم (١٤)

نوع العمل بعد سن التقاعد



٨/٧ توزيع أفراد العينة الثانية للدراسة وفقاً لمتغير الوظيفة:

جدول رقم (٢٤)

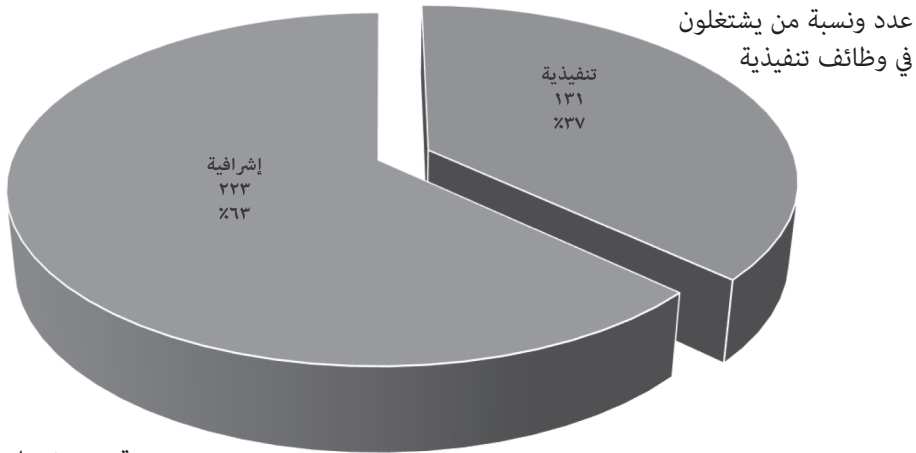
توزيع أفراد العينة الثانية للدراسة حسب الوظيفة عند التقاعد

الوظيفة	التكرار	النسبة
تنفيذية	131	%37
إشرافية	223	%63
الإجمالي	354	%100

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (٢٤)، والشكل التالي رقم (١٥) أن غالبية أفراد العينة من مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية والميزانيات والتدريب في الأجهزة الحكومية المختارة يتقلدون مناصب إشرافية بنسبة (٦٣%) أما من يشغلون المناصب التنفيذية؛ فنسبتهم (٣٧%) من إجمالي العينة الثانية للدراسة.

شكل رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة الثانية للدراسة حسب الوظيفة عند التقاعد



عدد ونسبة من يشغلون في وظائف إشرافية

الفصل الخامس

عرض ومناقشة النتائج

شملت الدراسة العديد من التساؤلات حول ظاهرة التقاعد المبكر لدى موظفي الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وأسباب اللجوء إليه، وكذلك الأثر جراء القيام به على مستوى المتقاعد مبكراً نفسه وعلى زملائه من الموظفين في المنظمة، أو الأثر على مستوى المنظمة نفسها، ويتناول الفصل الخامس من الدراسة عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحثان وما أسفرت عنه التحليلات الإحصائية التي تمّ تنفيذها على البيانات التي تمّ جمعها وفحصها وتبويبها بتطبيق أدوات الدراسة (استبانة الموظفين المتقاعدين مبكراً، واستبانة مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية والميزانيات والتدريب في الأجهزة الحكومية) على عيني الدراسة، وتحقيقاً لأهداف الدراسة؛ فمع عرض النتائج يتم التوضيح من خلال مناقشة النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة؛ ليشمل عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة واستعراض نتائجها التي توصلت إليها والإجابة على تساؤلاتها.

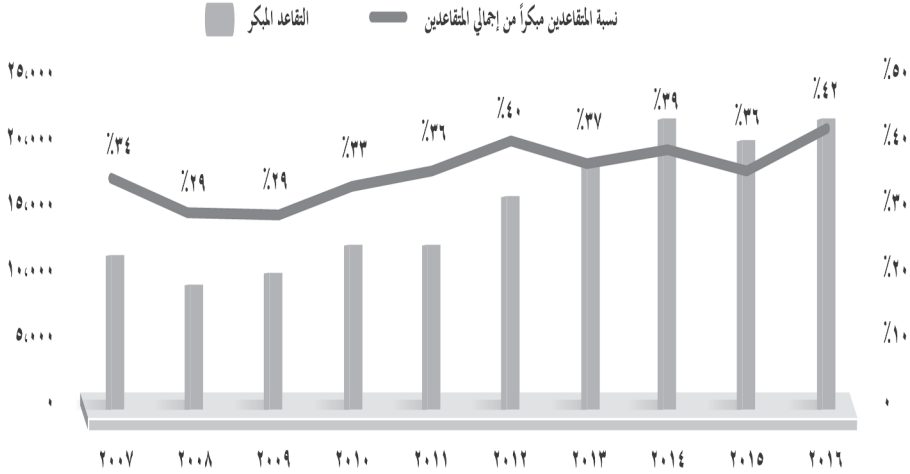
١/٥ الإجابة عن السؤال الأول:

جاء السؤال الأول كالآتي: «ما معدل التقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟»

وقد تمت الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة؛ من خلال البحث المكتبي، ومن التقارير الإحصائية السنوية التي تصدر عن المؤسسة العامة للتقاعد، والهيئة العامة للإحصاء؛ وذلك لعدم استجابة أفراد مجتمع الدراسة في الفئة الثانية لهذا السؤال، وبعد التواصل مع العديد منهم أقرّوا بأنه لم تتوفر لديهم بيانات بذلك؛ فشكّلت منطقة الرياض أعلى نسبة من المتقاعدين الأحياء، وتقدّر بنحو (٢٥,٧٪) في نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ؛ حيث بدأ التزايد في معدل التقاعد مبكراً في الأجهزة الحكومية بشكل ملحوظ مع بداية العام ٢٠١٠م، وأخذ في الارتفاع إلى أن وصل أعلى قيمة له حتى الآن في العام ٢٠١٤م، ثم انخفض قليلاً في العام ٢٠١٥م، ويبين الشكل التالي رقم (١٦) مقارنةً بين نسبة المتقاعدين مبكراً مع إجمالي المتقاعدين في مختلف الحالات.

شكل رقم (١٦)

توزيع المتقاعدين مبكراً، ونسبتهم من إجمالي المتقاعدين



المصدر: المؤسسة العامة للتقاعد.

٢/٥ الإجابة عن السؤال الثاني:

وجاء السؤال الثاني كالآتي: «ما أسباب التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟»، فتمَّ استخدام التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكلِّ عبارة من عبارات المحور الأول والجدول رقم (٢٥) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٥)

نتائج الإحصائيات الوصفية لإجابات العينة الأولى للدراسة على عبارات المحور الأول

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة %					العبرة	رقم العبرة
			غير موافق بشدة	بدرجة	متوسط	موافق	موافق بشدة		
1	0.8760	4.242	3.8	29.8	5.4	30.3	30.7	تقاعدت مبكراً لحاجتي للراحة	10
2	0.9505	4.048	4.5	34.9	5.7	31.2	23.7	حاجة أسرتي لمتابعة شؤونها، والتفرغ لها دفعني للتقاعد المبكر	12
3	1.1925	3.934	12.9	19.0	16.4	35.1	16.6	في أثناء عملي الحكومي لم أستطع أن أمارس أي تجارة أو مشروع تجاري	19
4	1.1325	3.735	8.1	39.0	11.6	23.9	17.4	التزاماتي الاجتماعية الكثيرة وحاجتي إلى مزيد من الوقت؛ دفعتني للتقاعد المبكر.	11
5	1.0578	3.648	10.4	33.5	22.2	18.9	15.0	تقاعدي المبكر أعطاني فرصة للتفرغ للأعمال الحرة ومشاريعي التجارية.	18
6	1.1975	3.624	14.8	34.1	13.9	28.3	8.9	علاقتي برؤسائي لم تكن على ما يُرام؛ لذا فضّلت التقاعد المبكر.	14
7	1.1189	2.614	12.0	44.9	21.1	13.7	8.3	ماكنتُ أحصل عليه من مزايا مالية مقابل عملي في وظيفتي السابقة لا يعادل الجهد الذي أبذله.	17
8	1.1133	2.409	13.9	59.1	7.0	12.1	7.9	تقاعدتُ مبكراً لظروف صحية عضوية.	8
9	1.0676	2.308	20.2	52.2	6.7	18.3	2.6	تقاعدتُ مبكراً؛ لضعف شعوري بالانتماء إلى جهة عملي.	13

رقم العبارة	العبارة	النسبة %					الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
9	تقاعدت مبكراً لظروف صحية نفسية.	3.2	6.6	8.2	61.5	20.5	2.104	10
16	لم أتمكن من الانسجام مع زملاء العمل؛ لذا فضلت التقاعد المبكر عن الاستمرار بالعمل	1.1	4.8	6.3	58.8	29.0	1.903	12
الوسط الحسابي العام للعبارات في المحور الأول		موافقة					3.14	
الوسط الحسابي العام لأداة الدراسة للعينة الأولى		موافقة					2.81	

- ويتضح من الجدول رقم (٢٥) والخاص بأسباب التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الأفراد المتقاعدين تقاعداً مبكراً؛ أنه بحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة؛ فإن المتوسط يعبر عن مدى اتفاق المجيبين عن العبارة؛ فكلما اقترب الوسط من (٥) يكون هناك موافقة كبيرة على العبارة، وعندما يقترب الوسط من (١) فإنه يعبر عن عدم موافقة المجيبين عن العبارة؛ فأظهرت نتائج هذا السؤال والموضحة في جدول رقم (٢٥) بعد أن تم ترتيب العبارات حسب الوسط الحسابي ترتيباً تنازلياً؛ فإن أعلى ثلاث عبارات في قيم متوسطاتها هي العبارة رقم (١٠) وهي (تقاعدت مبكراً؛ لحاجتي للراحة)، وقد جاءت في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤,٢٤٢) مما يُظهر أنها أهم العبارات فيما يتعلق بأسباب التقاعد المبكر، وبلغ الانحراف المعياري للعبارة (٠,٨٧٦٠) ودرجة الموافقة لها كبيرة جداً.
- وجاءت في المرتبة الثانية العبارة رقم (١٢) وهي (حاجة أسرتي لمتابعة شؤونها، والتفرغ لها دفعني للتقاعد المبكر) بمتوسط بلغ (٤,٠٤٨) وانحراف معياري بلغ (٠,٩٥٠٥) وأيضاً درجة موافقة كبيرة جداً. بينما جاءت في المرتبة الثالثة العبارة رقم (١٩) وهي (في أثناء عملي الحكومي لم أستطع أن أمارس أي تجارةٍ أو مشروع تجاري) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٣٤) وانحراف معياري بلغ (١,١٩٢٥)، ودرجة الموافقة عليها كبيرة.

- وتتفق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه العديد من الدراسات المحلية، والتي منها دراسة المشاري (٢٠١١) عن التخطيط الإستراتيجي للتقاعد لدى موظفي القطاعات الحكومية بمحافظة حوطة بني تميم، ودراسة عقمران (٢٠٠٥) التي كانت عن التخطيط الإستراتيجي لإدارة الموارد المالي للأسرة في مرحلة التقاعد للمرأة السعودية العاملة في محافظة جدة، ودراسة المطيري (٢٠٠٥) عن اتجاهات الموظفين المدنيين نحو التقاعد المبكر في نظام الخدمة المدنية السعودي، ودراسة اللعون في مدينة الرياض في عام (١٩٩٧) التي كانت عن اتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو التقاعد المبكر، والتي توصَّلت جميعها إلى أنه من أهم إيجابيات التقاعد التفرغ للاهتمام بتربية الأولاد، والتفرغ للعبادة، وتفعيل صلة الرحم، ومتابعة أعمالهم الخاصة.

- كما أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصَّلت إليه بعض الدراسات العربية، والتي منها دراسة العماري في قطر (٢٠٠٧)، والتي كانت عن ظاهرة التقاعد المبكر للمعلمة القطرية في مدارس التعليم العام بدولة قطر، وكذلك دراسة حياة (٢٠١٤) عن عوامل التقاعد المسبق (المبكر) لدى المعلمات في ولاية بسكرة بالجمهورية الجزائرية، إلى أن العوامل الأسرية والاجتماعية؛ من أهم العوامل التي تدفع الموظفة لطلب التقاعد المبكر خاصة الأم العاملة في الأسرة النووية التي عدد أفرادها أكثر من (٥) أطفال؛ فتكون أكثر عرضةً للتقاعد المبكر؛ خاصةً إذا كان عملها يتطلب قضاء وقتٍ كبيرٍ يترتب عليه عدم التوفيق بينه وبين واجباتها الأسرية؛ إلا إن هذا يرتبط بعدم وجود حاجة الأسرة إلى راتبها.

- وأنَّ أقلَّ العبارات ترتيباً حسب الوسط الحسابي هي العبارة رقم (١٦)، وهي (لم أتمكن من الانسجام مع زملاء العمل؛ لذا فضَّلت التقاعد المبكر عن الاستمرار بالعمل) بالمرتبة الثانية عشرة بمتوسط حسابي (١,٩٠٣)، وانحراف معياري (٨,٠٠١)، وهذا يعني أن هذه العبارة تأتي في المرتبة الأخيرة لأسباب التقاعد من وجهة نظر الموظفين، كما جاءت العبارة رقم (١٤)، وهي (علاقتي برؤسائي لم تكن على ما يُرام؛ ولذا فضلت التقاعد المبكر) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٣,٦٢٤) وانحراف معياري (١,١٩٧٥)، وهذا يعني أن هذه العبارة تأتي في المرتبة قبل الأخيرة لأسباب التقاعد من وجهة نظر الموظفين.

٣/٥ الإجابة عن السؤال الثالث:

كما جاء السؤال الثالث كالآتي: «ما الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على الموظف المتقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟»؛ فتمَّ استخدام التكرارات، والنسب المئوية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكلِّ عبارة من عبارات المحور الثاني، والجدول رقم (٢٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٦)

نتائج الإحصائيات الوصفية لإجابات العينة الأولى للدراسة على عبارات المحور الثاني

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة %					العبارة	رقم العبارة
			ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	قوية جداً		
1	.9357	3.599	2.3	11.3	24.3	48.6	13.6	قرار التقاعد كان موفقاً؛ فقد نجحتُ في مشاريعي التجارية	31
2	1.0042	3.415	4.8	13.3	28.0	43.5	10.5	بعد التقاعد المبكر أصبحت علاقتي مع أسرتي أفضل بكثير، وزاد تواصلنا مع بعض	32
3	.9678	3.355	1.7	20.9	26.6	41.5	9.2	زادت مشاكل الأسرية والاجتماعية بعد التقاعد المبكر	29
4	1.1942	3.284	5.7	27.9	14.4	36.2	15.8	استعجلتُ بقرار التقاعد المبكر.	22
5	1.2227	3.059	9.9	29.9	16.7	31.4	12.1	بعد التقاعد المبكر واجهتُ صعوبةً في تسديد التزاماتي المالية	20
6	1.1672	2.860	8.6	40.7	16.3	24.9	9.5	افتقدتُ كثيراً من علاقاتي الاجتماعية بعد التقاعد المبكر	26
7	1.1684	2.844	8.6	41.0	18.3	21.7	10.4	راتبي التقاعدي لا يفي كل ما أحتاج إليه	23
8	.9591	2.808	6.3	33.0	39.8	15.5	5.4	صحتي أصبحت أفضل حال بعد التقاعد المبكر	30

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة %					العبارة	رقم العبارة
			ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جداً		
9	1.0545	2.482	11.3	54.6	14.7	13.2	6.1	لم أجد وظيفة مناسبة لي في القطاع الخاص؛ لذلك ندمتُ على تقاعدي المبكر	25
10	.9773	2.358	14.3	52.5	20.9	7.5	4.8	أجد صعوبة في البدء بالعمل التجاري	24
11	.9002	2.194	18.3	56.6	14.3	9.1	1.7	مكائنتي الاجتماعية بين الناس تغيرت للأسوأ بعد تقاعدي المبكر	28
13	7254.	2.012	19.2	65.6	11.1	2.9	1.2	أفتقدُ كثيراً للزملاء في العمل، وأصبحتُ أشعر بالملل	27
موافقة		2.48	الوسط الحسابي العام للعبارات في المحور الثاني						
موافقة		2.81	الوسط الحسابي العام لأداة الدراسة للعيينة الأولى						

- يتضح من الجدول رقم (٢٦) والخاص بآثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد بعد ترتيب العبارات حسب الوسط الحسابي؛ فكانت أعلى ثلاث عبارات هي العبارة رقم (٣١) وهي (قرار التقاعد كان موفقاً فقد نجحتُ في مشاريعي التجارية) بالمرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٣,٥٩٩)، وانحراف معياري (٩٣٥٧)؛ مما يُظهر أنها أهم العبارات فيما يتعلق بآثار التقاعد المبكر. وتتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع دراسة المطيري (٢٠٠٥) وكانت دراسته عن اتجاهات الموظفين المدنيين نحو التقاعد المبكر في نظام الخدمة المدنية السعودي، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة في طلب التقاعد المبكر هي الرغبة في ممارسة العمل الحر، يليها التفرغ للشؤون العائلية.

- وجاءت العبارة رقم (٣٢) وهي (بعد التقاعد المبكر أصبحت علاقتي مع أسرتي أفضل بكثير، وزاد تواصلنا مع بعض) بالمرتبة الثانية بمتوسط بلغ (٣,٤١٥) وانحراف معياري بلغ (١٠,٠٤٢). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المشاري ٢٠١١ والتي توصلت إلى أن أهم إيجابيات التقاعد المبكر هو التفرغ لتربية الأولاد. وكذلك فقد جاءت العبارة رقم (٢٩)

بالمرتبة الثالثة، وهي (زادت مشاكل الأسرة والاجتماعية بعد التقاعد المبكر) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٥٥) وانحراف معياري بلغ (٩٦٧٨)، وتتفق هذه النتائج الى حد ما مع دراسة الغريب (١٩٩٨)، والتي توصلت إلى أن من أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المتقاعدون هي المشكلات الاجتماعية يليها المشكلات النفسية ثم الصحية ثم الأسرية.

- وأن أقلّ العبارات ترتيباً حسب الوسط الحسابي هي العبارة رقم (٢٧) وهي (أفتقد كثيراً للزملاء في العمل، وأصبحت أشعر بالملل) بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (٢,٠١٢) وانحراف معياري (٧٢٥٤)، وهذا يعني أن هذه العبارة تأتي في المرتبة الأخيرة لآثار التقاعد من وجهة نظر الموظفين، وجاءت العبارة رقم (٢٠)، وهي (بعد التقاعد المبكر واجهت صعوبة في تسديد التزاماتي المالية) بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣,٠٥٩) وانحراف معياري (١,٢٢٢٧).

٤/٥ الإجابة عن السؤال الرابع:

جاء السؤال الرابع كالآتي: «ما الآثار المترتبة للتقاعد المبكر على المنظمة التي كان يعمل بها الموظف المتقاعد في الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟» حيث تم استخدام التكرارات، والنسب المئوية، والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحاور الأول، والجدول رقم (٢٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢٧)

نتائج الإحصائيات الوصفية لإجابات العينة الثانية للدراسة على عبارات أداة الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة %					العبارات	رقم العبارة
			ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جداً		
1	.680	4.21	0	0	14.3	50.0	35.7	التقاعد المبكر يعطي فرصة لضخ دماء جديدة لجهة عملكم	8
2	.737	3.92	0	0	30.8	46.2	23.1	التقاعد المبكر يزيد من الوظائف المقررة لجهة عملكم	5
3	.831	3.50	0	14.3	28.6	50.0	7.1	التقاعد المبكر يؤدي إلى فقدان جهة عملكم لعددٍ من الكفاءات الإدارية، وهم في قمة عطائهم	1
4	.988	3.43	0	21.4	28.6	35.7	14.3	التقاعد المبكر يتيح لجهة عملكم فرصة إعادة الهيكلة من جديد	9
5	.988	3.43	0	21.4	28.6	35.7	14.3	التقاعد المبكر يعطي فرصة لجهة عملكم؛ لتقليل الأعباء المالية	10
6	.999	3.14	0	35.7	21.4	35.7	7.1	التقاعد المبكر يؤدي إلى خلل في الخطط العامة للقوى العاملة في جهة العمل	2
7	1.234	3.07	7.1	35.7	14.3	28.6	14.3	تزداد تكلفة تأهيل موظفين جدد عند خروج موظفين بالتقاعد المبكر	4
8	1.009	3.00	0	42.9	21.4	28.6	7.1	التقاعد المبكر يزيد من الأعباء المالية على الدولة	6
9	1.079	3.00	7.1	35.7	7.1	50.0	0	استفادت جهة عملكم من الموظف المتقاعد مبكراً بشكل كافٍ	12

رقم العبارة	العبارة	النسبة %							
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
11	تُشجّع جهة عملكم على التقاعد المبكر	0	42.9	28.6	7.1	21.4	2.93	1.173	10
3	التقاعد المبكر يؤدي إلى هدر مالي كبير؛ بسبب تكاليف التدريب، والتأهيل التي صُرِفَت على من تقاعد مبكراً	7.1	28.6	21.4	28.6	14.3	2.86	1.197	11
7	التقاعد المبكر قد يسبب خللاً في الهيكل التنظيمي؛ مما يؤدي إلى الحاجة لإعادة الهيكلة لجهة عملكم	7.1	7.1	7.1	64.3	14.3	2.29	1.039	12
الوسط الحسابي العام لأداة الدراسة للعينة الثانية		3.23						موافقة	

- يتضح من الجدول رقم (٢٧)، والخاص بالآثار المترتبة للتقاعد المبكر على المنظمة في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي، ومديري الموارد البشرية، وبعد ترتيب العبارات حسب الوسط الحسابي، وأعلى ثلاث عبارات هي العبارة رقم (٨)، وهي (التقاعد المبكر يعطي فرصة لضخ دماء جديدة لجهة عملكم) بالمرتبة الاولى بوسط حسابي بلغ (٤,٢١) وانحراف معياري (٠.٦٨٠)؛ مما يُظهر أنها أهم العبارات فيما يتعلق بآثار التقاعد المبكر من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي ومديري الموارد البشرية. وتتفق هذه النتيجة الى حد كبير مع دراسة المطيري (٢٠٠٥)؛ وكانت دراسته عن اتجاهات الموظفين المدنيين نحو التقاعد المبكر في نظام الخدمة المدنية السعودي، وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية الموظفين المدنيين في الدولة يوافقون على أن التقاعد المبكر له عددٌ من الإيجابيات والسلبيات، وأن من أهم إيجابياته المساعدة في إدخال دماء

جديدة للعمل الحكومي، كما تتفق أيضاً مع دراسة زاهد (٢٠٠٢)، والتي توصلت إلى أن التقاعد المبكر للمرأة يُعدّ حلاً مناسباً لتوظيف الخريجات الجدد.

- وجاءت العبارة رقم (٥) وهي (التقاعد المبكر يزيد من الوظائف المقررة لجهة عملكم). بالمرتبة الثانية بمتوسط بلغ (٣,٩٢) وانحراف معياري بلغ (٧,٣٧)، كما جاءت العبارة رقم (١) بالمرتبة الثالثة، وهي (التقاعد المبكر يؤدي إلى فقدان جهة عملكم لعدد من الكفاءات الإدارية، وهم في قمة عطائهم) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠) وانحراف معياري بلغ (٨,٣١)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو خضير والمعجل (١٤٢٣) عن مريّيات الموظفات نحو نظام التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية في مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن من السلبيات إهدار الخبرات الوظيفية.

- وأن أقلّ العبارات ترتيباً حسب الوسط الحسابي هي العبارة رقم (٧) وهي (التقاعد المبكر قد يسبب خللاً في الهيكل التنظيمي؛ مما يؤدي إلى الحاجة لإعادة الهيكلة لجهة عملكم)؛ إذ جاءت بالمرتبة الثانية عشرة، وبتوسط حسابي (٢,٢٩)، وانحراف معياري (١,٠٣٩)، وهذا يعني أن هذه العبارة تأتي في المرتبة الأخيرة لآثار التقاعد المبكر من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي ومديري الموارد البشرية، كما جاءت العبارة رقم (٣)، وهي (التقاعد المبكر يؤدي إلى هدر مالي كبير؛ بسبب تكاليف التدريب والتأهيل التي صُرِفَتْ على مَنْ تقاعد مبكراً) بالمرتبة الحادية عشرة، وبتوسط حسابي (٢,٨٦) وانحراف معياري (١,١٩٧)؛ وهذا يعني أن هذه العبارة تأتي في المرتبة قبل الأخيرة لآثار التقاعد من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي، ومديري الموارد البشرية. وتتفق هذه النتيجة إلى حدّ كبير مع دراسة المطيري (٢٠٠٥) وكانت دراسته عن اتجاهات الموظفين المدنيين نحو التقاعد المبكر في نظام الخدمة المدنية السعودي، وقد توصّلت الدراسة إلى أن من سلبيات التقاعد المبكر هو تسرّب بعض الكفاءات البشرية وأصحاب الخبرة.

٥/٥ الإجابة عن السؤال الخامس:

جاء السؤال الخامس كالآتي: «هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسباب التقاعد المبكر والمتغيرات الديموغرافية للمتقاعدين مبكراً بمدينة الرياض خلال الأعوام ١٤٢٧-١٤٣٧هـ؟» وحيث يُستخدَم اختبار (ت) في حالاتٍ ثلاثة: الأولى One Sample t Test

لاختبار الفرضية حول متوسط مجتمع واحد؛ من خلال اختبار ما إذا كان متوسط العينة الواحدة يختلف اختلافاً معنوياً (حقيقياً) عن القيمة الافتراضية (المعلومة لدينا) لمتوسط المجتمع الواحد ويكون حجم عينة الدراسة صغيراً وتحديداً عندما يكون حجم العينة أقل من (٣٠) مفردة. وفي الحالة الثانية يُستخدَم اختبار (ت) لمتوسطي عینتين مرتبطتين Paired Samples t Test إذا كانت لدينا عینتان مرتبطتان؛ وذلك لاختبار الفرضية حول متوسطي مجتمعين مترابطين؛ من خلال اختبار ما إذا كان الفرق بين متوسطي العینتين المرتبطتين يختلف اختلافاً معنوياً (حقيقياً) عن الفرق بين متوسطي مجتمعين مترابطين. وفي الحالة الثالثة يُستخدَم Two Independent Samples T Test؛ لاختبار الفرضية حول متوسطي مجتمعين مستقلين؛ من خلال اختبار ما إذا كان الفرق بين متوسطي العینتين المستقلتين يختلف اختلافاً معنوياً (حقيقياً) عن الفرق بين متوسطي مجتمعين مترابطين، وفي الوقت نفسه تكون أحجام عینتي الدراسة صغيرة (أقل من ٣٠ مفردة).

فتمَّ استخدام اختبار (ت) للعینتين المستقلتين (Independent Samples Test)؛ لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (الجنس، نوع الوظيفة)؛ فتمَّ أولاً عمل اختبار التجانس (Levene's Test for Equality of Variances) ومقارنة المتوسطات عن طريق اختبار (ت) (t-test for Equality of Means) حسب الجنس (ذكر أو أنثى) ونوع الوظيفة (تنفيذية أو إشرافية) لكلِّ محاور الاستبانتي؛ فيتضح من الاختبار الأول عدم وجود دلالة؛ حيث إن قيمة الدلالة هي (٠,٠٠٢) وهي أكبر من (٠,٠٥). ويعني ذلك وجود تجانس بين الذكور والإناث في الاستبانة الأولى، وبين نوع الوظيفة في الاستبانة الثانية، وكانت احتمالات المعنوية لاختبار (ت) للفرق بين المتوسطين لكلِّ محورٍ من محاور استبانتي الدراسة؛ كما في الجدول رقم (٢٨).

جدول رقم (٢٨)

اختبار T للعينتين المستقلتين Independent Samples Test؛ لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينتي الدراسة حسب (الجنس، نوع الوظيفة)

المتغير	المحور	الفئة	العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الجنس	المحور الأول	ذكر	204	25.868	6.3593	-9.340	352	0.369
		أنثى	150	32.300	6.4618			
	المحور الثاني	ذكر	204	33.966	5.9368	-5.156	352	0.000
		أنثى	150	37.793	8.0329			
	الاستبانة الأولى كاملة	ذكر	204	59.833	9.3330	-8.625	352	0.000
		أنثى	150	70.093	13.0504			
نوع الوظيفة	المحور الأول	تنفيذية	131	31.160	6.2139	5.385	352	0.229
		إشرافيه	223	27.085	7.2340			
	المحور الثاني	تنفيذية	131	37.038	8.4393	2.958	352	0.000
		إشرافيه	223	34.735	6.1290			
	الاستبانة الثانية كاملة	تنفيذية	131	68.198	12.9849	4.921	352	0.015
		إشرافيه	223	61.821	11.0043			

كما يتضح من الجدول رقم (٢٨)، والخاص باختبار T للعينتين المستقلتين Independent Samples Test؛ لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (الجنس، نوع الوظيفة) ما يلي:

- عدم وجود فروق وفقاً لمتغير الجنس في استجابات عينة الدراسة في المحور الأول؛ إذ لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات الأسباب التي دفعت الموظف نحو التقاعد المبكر تُعزى إلى اختلاف متغير الجنس، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)؛ إذ إن قيمة (ت) لهذين النوعين (ذكر أو أنثى) غير دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥).
- وجود فروق وفقاً لمتغير الجنس في استجابات عينة الدراسة في المحور الثاني؛

إذ توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات آثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد - تُعزى إلى اختلاف متغير الجنس، وهذه الفروق لصالح الإناث كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)؛ إذ إن قيمة (ت) لهذين النوعين (ذكر أو أنثى) دالة إحصائياً (مستوى الدلالة لها أقل من ٠,٠٥).

- وجود فروق وفقاً لمتغير الجنس في استجابات عينة الدراسة في الاستبيان كاملاً؛ إذ توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة؛ تُعزى إلى اختلاف متغير الجنس، وهذه الفروق لصالح الإناث كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)؛ إذ إن قيمة (ت) لهذين النوعين (ذكر أو أنثى) دالة إحصائياً (مستوى الدلالة لها أقل من ٠,٠٥). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة اللعبون في مدينة الرياض في عام ١٩٩٧؛ إذ توصلت الدراسة إلى وجود اتجاه قوي لدى المرأة السعودية العاملة نحو التقاعد المبكر بنسبة (٩٤,٨٪)؛ نتيجة للضغوط الاجتماعية والأسرية، والرغبة في التفرغ لشؤون الأسرة. واتفقت كذلك مع نتيجة دراسة حياة (٢٠١٤) وموضوعها عن عوامل التقاعد المسبق (المبكر) لدى المعلمات في ولاية بسكرة بالجمهورية الجزائرية. وقد توصلت إلى أن العوامل الأسرية والاجتماعية من أهم العوامل التي تدفع الموظفة لطلب التقاعد المبكر. كما اتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة سعدا في محافظة دمشق في عام (٢٠١٢)، وموضوعها عن اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر؛ كدراسة ميدانية على عينة من المدرسين في محافظة دمشق، ومعرفة؛ هل تختلف هذه الاتجاهات باختلاف متغيرات الدراسة؟ إذ تبين أن المدارس أكثر ميلاً نحو التقاعد المبكر. كما أن هذه النتيجة تتفق مع إحصائية المؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ حول زيادة النسبة السنوية لتقاعد الإناث عن الذكور. (التقرير الإحصائي ١٤٣٧: ٣٦)

- عدم وجود فروق وفقاً لمتغير نوع الوظيفة في استجابات عينة الدراسة في المحور الأول؛ إذ توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة للأسباب التي دفعت الموظف نحو التقاعد المبكر، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)؛ إذ إن قيمة (ت) لهذين النوعين (تنفيذية أو إشرافية) غير دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أقل من ٠,٠٥).

- وجود فروق وفقاً لمتغير نوع الوظيفة في استجابات عينة الدراسة في المحور الثاني؛ إذ توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات آثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد

تُعزى إلى اختلاف متغير نوع الوظيفة، وهذه الفروق لصالح الوظائف التنفيذية كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)؛ إذ إن قيمة (ت) لهذين النوعين (تنفيذية أو إشرافية) دالة إحصائياً (مستوى الدلالة لها أقل من ٠,٠٥).

- وجود فروق وفقاً لمتغير نوع الوظيفة في استجابات عينة الدراسة في الاستبيان كاملاً؛ حيث توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة تُعزى إلى اختلاف متغير نوع الوظيفة، وهذه الفروق لصالح الوظائف التنفيذية؛ كما هو موضح في الجدول رقم (٢٨)؛ إذ إن قيمة (ت) لهذين النوعين (تنفيذية أو إشرافية) دالة إحصائياً (مستوى الدلالة لها أقل من ٠,٠٥).

وحيث لا يُنصح باستخدام اختبار (T) للمقارنة بين أكثر من مجموعتين؛ لزيادة احتمال الوصول إلى قرارٍ خطأ. ويُستخدَم اختبار تحليل التباين One-way ANOVA لاختبار الفرضيات حول متوسطات (٣) مجتمعات فأكثر، وذلك من خلال اختبار ما إذا كانت الفروق بين متوسطات (٣) عينات فأكثر تختلف اختلافاً معنوياً (حقيقياً) عن الفروقات بين متوسطات مجتمعات الدراسة. فتمَّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (الحالة الاجتماعية، العمر عند التقاعد المبكر، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي).

جدول رقم (٢٩)

اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة الأولى حسب (الحالة الاجتماعية)

ANOVA					
الدالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.006	4.214	606.096	3	1818.287	بين المجموعات
		143.829	350	50340.143	داخل المجموعات
			353	52158.429	الإجمالي

فمن خلال الجدول السابق رقم (٢٩) يتبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية والاتجاه نحو التقاعد المبكر، ولتحديد اتجاه الفروق بين المجموعات استخدم الباحثان اختبار شيفيه كما يظهر في الجدول التالي رقم (٣٠):

جدول رقم (٣٠)

اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (الحالة الاجتماعية)

المتغير	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	الدلالة
أعزب	متزوج	3.8675	6.0325
	أرمل	-3.2143	7.5169
	مطلق	-7.8636	7.0023
متزوج	أعزب	-3.8675	6.0325
	أرمل	-7.0818	4.5804
	مطلق	-11.7311*	3.6754
أرمل	أعزب	3.2143	7.5169
	متزوج	7.0818	4.5804
	مطلق	-4.6494	5.7985
مطلق	أعزب	7.8636	7.0023
	متزوج	11.7311*	3.6754
	أرمل	4.6494	5.7985

* الفرق بين المتوسطات معنوي عند مستوي ٠,٠٥

- ومن خلال قراءة الجدول السابق رقم (٣٠) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة طبقاً للحالة الاجتماعية بشكل عام؛ باستثناء وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة طبقاً للحالة الاجتماعية، وجاءت الفروق لأصحاب الحالة الاجتماعية (مطلق) في الاتجاه نحو التقاعد المبكر؛ إذ إن الموظفين العُزَّاب والمتزوجين والأرامل يحملون اتجاهًا سالبًا نحو التقاعد المبكر؛

- بمعنى أنهم لديهم رغبة في الاستمرار بالعمل، أمّا الموظفون المطلعون؛ فإنهم يحملون اتجاهًا موجباً نحو التقاعد المبكر؛ بمعنى أنهم لديهم رغبة في التقاعد المبكر.
- وتختلف نتائج هذه الدراسة عن دراسة سعدا في محافظة دمشق في عام (٢٠١٢) والتي موضوعها عن اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر، ومعرفة هل تختلف هذه الاتجاهات باختلاف متغيرات الدراسة؛ حيث توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين اتجاهات أفراد العينة نحو التقاعد المبكر وبين الحالة الاجتماعية؛ إذ تبين أن المتزوجين أكثر ميلاً من العازبين نحو التقاعد المبكر.
- ودراسة سماعلة في محافظات شمال الضفة في فلسطين (٢٠٠٨) عن اتجاه معلمي ومعلمات المدارس الثانوية الحكومية نحو التقاعد المبكر؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائية في الاتجاه نحو التقاعد المبكر، وبين متغير الحالة الاجتماعية، والفرق لصالح المتزوجين.

جدول رقم (٣١)

اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (العمر عند التقاعد المبكر)

ANOVA					
الدالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
.000	24.670	3034.727	3	9104.181	بين المجموعات
		123.012	350	43054.249	داخل المجموعات
			353	52158.429	الإجمالي

ومن خلال الجدول السابق رقم (٣١) يتبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية، والاتجاه نحو التقاعد المبكر، ولتحديد اتجاه الفروق بين المجموعات استخدم الباحثان اختبار شيفيه كما يظهر في الجدول التالي رقم (٣٢).

جدول رقم (٣٢)

اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب (العمر عند التقاعد المبكر)

المتغير	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	الدلالة
أقل من 45 سنة	من 45 إلى 50 سنة	2.9624	1.7898
	من 51 إلى 55 سنة	3.8969	1.9301
	من 56 إلى 59 سنة	13.1624*	1.7898
من 45 إلى 50 سنة	أقل من 45 سنة	-2.9624	1.7898
	من 51 إلى 55 سنة	.9345	1.6609
	من 56 إلى 59 سنة	10.2000*	1.4955
من 51 إلى 55 سنة	أقل من 45 سنة	-3.8969	1.9301
	من 45 إلى 50 سنة	-.9345	1.6609
	من 56 إلى 59 سنة	9.2655*	1.6609
من 56 إلى 59 سنة	أقل من 45 سنة	-13.1624*	1.7898
	من 45 إلى 50 سنة	-10.2000*	1.4955
	من 51 إلى 55 سنة	-9.2655*	1.6609

* الفرق بين المتوسطات معنوي عند مستوي ٠,٠٥

وأيضاً من خلال قراءة الجدول السابق رقم (٣٢) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين أفراد عينة الدراسة طبقاً للفئات العمرية؛ باستثناء وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة (أقل من ٤٥ سنة، من ٤٥ - ٥٠ سنة، من ٥١ - ٥٥ سنة)، وجاءت الفروق لأصحاب الفئة العمرية (٥٦ - ٥٩ سنة) في الاتجاه نحو التقاعد المبكر؛ إذ إن الموظفين في الفئات العمرية الثلاثة الأولى يحملون اتجاهات سالباً نحو التقاعد المبكر؛ بمعنى أنهم يرغبون في الاستمرار في العمل. أمّا الموظفون أصحاب الفئة العمرية (من ٥٦ - ٥٩ سنة)؛ فإنهم يحملون اتجاهات موجبةً نحو التقاعد المبكر؛ بمعنى أنهم يرغبون في التقاعد المبكر. وتختلف هذه النتائج مع الدراسة التي قام بها زاهد، (٢٠٠٢: ٢١-٢٢)؛ إذ توصلت الدراسة إلى أن ٧٥ ٪ من أفراد العينة يفضلوا التقاعد عند بلوغهم سن (٤٥ - ٥٠).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الغامدي في مكة المكرمة في عام (١٩٩٩) عن اتجاه المعلمين نحو التقاعد المبكر، وعلاقته ببعض المتغيرات الوظيفية والشخصية والاجتماعية؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة نحو التقاعد المبكر بين متغير العمر وسنوات الخبرة. وكذلك تتفق مع دراسة سعدا في محافظة دمشق في عام (٢٠١٢) عن اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر؛ كدراسة ميدانية على عينة من المدرسين في محافظة دمشق، ومعرفة هل تختلف هذه الاتجاهات باختلاف متغيرات الدراسة؛ إذ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين اتجاهات أفراد العينة نحو التقاعد المبكر، وكل من العمر وعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (٣٣)

اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة الأولى حسب (المستوى التعليمي)

ANOVA					
الدالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
.003	4.852	694.178	3	2082.535	بين المجموعات
		143.074	350	50075.894	داخل المجموعات
			353	52158.429	الإجمالي

فمن خلال الجدول السابق رقم (٣٣) يتبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، والاتجاه نحو التقاعد المبكر، ولتحديد اتجاه الفروق بين المجموعات استخدم الباحثان اختبار شيفيه كما يظهر في الجدول التالي رقم (٣٤):

جدول رقم (٣٤)

اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين إجابات العينة الأولى حسب (المستوى التعليمي)

المتغير	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	الدلالة
أقل من الثانوية	بكالوريوس	-4.3954	1.7555
	ثانوية عامة	-6.0353*	1.6868
	دراسات عليا	-6.5551	2.4151
بكالوريوس	أقل من الثانوية	4.3954	1.7555
	ثانوية عامة	-1.6399	1.5613
	دراسات عليا	-2.1597	2.3292
ثانوية عامة	أقل من الثانوية	6.0353*	1.6868
	بكالوريوس	1.6399	1.5613
	دراسات عليا	-.5198	2.2778
دراسات عليا	أقل من الثانوية	6.5551	2.4151
	بكالوريوس	2.1597	2.3292
	ثانوية عامة	.5198	2.2778

* الفرق بين المتوسطات معنوي عند مستوى ٠,٠٥

- فمن خلال قراءة الجدول السابق رقم (٣٤) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بشكل عام طبقاً للمؤهل الدراسي؛ باستثناء وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة (بكالوريوس، ثانوية عامة، دراسات عليا)، وجاءت الفروق لأصحاب المؤهل الدراسي (أقل من الثانوية) في الاتجاه نحو التقاعد المبكر؛ إذ إن الموظفين في الفئات الدراسية الثلاثة الأولى يحملون اتجاهاً سالباً نحو التقاعد المبكر؛ بمعنى أنهم يرغبون في الاستمرار في العمل، أما الموظفون أصحاب الفئة الدراسية (أقل من الثانوية)؛ فإنهم يحملون اتجاهاً موجباً نحو التقاعد المبكر؛ بمعنى أنهم يرغبون في التقاعد المبكر.

- وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الزامل (١٤١٧) عن حاجة الجامعات السعودية

لاستمرار أعضاء هيئة التدريس في وظائفهم بعد تقاعدهم، وذلك على الجامعات السعودية السبعة وقتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة يرغبون في العمل بعد بلوغ سن التقاعد، وكانت غالبية أفراد العينة يشعرون أنهم قادرون على العمل بعد بلوغ سن التقاعد.

- كما تتفق مع دراسة الشباك (١٤١٦) عن العلاقة بين نظام تقاعد هيئة أعضاء التدريس، والاستثمار البشري في الجامعات السعودية في ثلاث مدن هي: مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم استعداد عضو هيئة التدريس لمرحلة التقاعد ولديه رغبة في الاستمرار بالعمل بعد سن الستين.

الفصل السادس

نتائج الدراسة والتوصيات

رَكَزَت الدراسة الحالية على بحث قضية أو ظاهرة التقاعد المبكر لدى موظفي الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض بعد أن زادت أعداد المتقاعدين مبكراً في الآونة الأخيرة؛ فقد أصبح التقاعد بصورته الحالية سمةً من سمات المجتمع وتَبَنَّتْها الحكومة كحقٍّ من حقوق المواطنين، وقد أُجْرِيت هذه الدراسة بهدف التعرف على الاتجاه العام للموظفين في مدينة الرياض، وعلاقته بعددٍ من المتغيرات وهي: (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر عند التقاعد المبكر، عدد سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، نوع الوظيفة). يتناول الباحثان في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشكلٍ مختصرٍ، ثم يقدمان عرضاً لأهم التوصيات والمقترحات كالتالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

أصبح التقاعد المبكر ظاهرةً موجودةً في المجتمع السعودي، ولا يمكن التغافل عنها، وقد ازدادت معدلات هذه الظاهرة في العديد من القطاعات الحكومية على مستوى القيادات وغيرها من المستويات التنظيمية، وهو الأمر الذي ينعكس على مسيرات التحول والتنمية الإدارية والاقتصادية في البلاد. وأُجْرِيت هذه الدراسة بهدف التعرف على آثار التقاعد المبكر للموظفين في الأجهزة الحكومية؛ سواءً على الموظف المتقاعد نفسه أو على المنظمة التي تركها، وتوصّلت الدراسة إلى نتائج عديدة يمكن سرد أهمها فيما يلي:

١- من أهم نتائج الدراسة أن غالبية المتقاعدين مبكراً، وبنسبة (٨٣ %) من أفراد العينة المختارة لم يعملوا بعد سن التقاعد، وهذا يدلُّ على الرغبة الحقيقية لاتخاذ قرار التقاعد المبكر لأسباب شخصية يأتي ذكرها لاحقاً؛ فيما فَضَّلَ غالبية مَنْ عملوا بعد التقاعد العمل في أعمال تجارية خاصة، وذلك بنسبة تَخَطَّت (٦٩ %) ممن عملوا بعد التقاعد.

٢- أَخَذَ معدلُ التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية في التزايد بشكل ملحوظ مع بداية العام ٢٠١٠م، واستمر في الزيادة إلى أن وصل إلى أعلى قيمة في العام ٢٠١٤م، ثم انخفض قليلاً في العام ٢٠١٥م، وكانت منطقة الرياض تحمل أعلى نسبةً من المتقاعدين الأحياء،

وتقدّر بنحو (٢٥,٧٪) من إجمالي المتقاعدين مبكراً في المملكة في نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ.

٣- تعددت أسباب التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية؛ ولكن كان أهم تلك الأسباب من وجهة نظر الأفراد المتقاعدين مبكراً في عينة الدراسة الأولى؛ كالتالي:

أ- التقاعد المبكر؛ للحاجة الي الراحة؛ إذ احتلت المرتبة الأولى بين العبارات التي تمثّل أسباباً للتقاعد المبكر لدى موظفي الأجهزة الحكومية في المملكة؛ حيث كانت قيمة الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة حول اختيار هذا السبب بلغت (٤,٠١٢).

ب- حاجة أسرة المتقاعد لمتابعة شؤونها والتفرغ لها؛ وذلك يبيّن خصوصية أسباب التقاعد المبكر لدى موظفي الأجهزة الحكومية في المملكة؛ حيث احتلت المرتبة الثانية من بين أسباب التقاعد بقيمة وسط حسابي بلغت (٤,٠١٢).

ج- عدم القدرة على مواصلة أيّ تجارة أو مشروع تجاري في أثناء العمل الحكومي، وكان هذا هو السبب الثالث في مراتب أهمية أسباب التقاعد المبكر من وجهة نظر المستجيبين من عينة الدراسة الأولى وبقيمة وسط حسابي بلغ (٣,٩٣٤).

٤- تعددت الآثار المترتبة على اتخاذ موظفي الأجهزة الحكومية في المملكة، لقرار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد نفسه؛ سواءً أكانت آثاراً إيجابية أم سلبية، وكان أهم تلك الآثار ما يلي:

أ- قرار التقاعد كان موفقاً؛ فقد نجحت في مشاريعي التجارية، ويمثل أهم الآثار الإيجابية لقرار التقاعد المبكر للموظف نفسه، وكان بقيمة وسط حسابي بلغت (٣,٥٩٩).

ب- بعد التقاعد المبكر أصبحت علاقة المتقاعد مع أسرته أفضل بكثير، وزاد تواصلهم مع بعضهم البعض، وكان هذا أيضاً من أهم الآثار الإيجابية لقرار التقاعد المبكر للموظف نفسه من وجهة نظر عينة الدراسة الأولى، وكان بقيمة وسط حسابي بلغت (٣,٤١٥).

ج- زادت مشكلاته الأسرية والاجتماعية بعد التقاعد المبكر، وعلى العكس من الآثار الإيجابية للتقاعد المبكر، برزت أهم الآثار السلبية، وتمثلت في زيادة المشكلات

الأسرية؛ وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة الأولى، وكان بقيمة وسط حسابي بلغت (٣,٣٥٥).

٥- إن الآثار المترتبة لعملية التقاعد المبكر على المنظمة في الأجهزة الحكومية من وجهة نظر مديري التخطيط الإستراتيجي، ومديري الموارد البشرية تتمثل فيما يلي:

أ- التقاعد المبكر يعطي فرصة لضخ دماء جديدة لجهة العمل؛ حيث مثلت المرتبة الأولى من الآثار، من وجهة نظر عينة الدراسة الثانية، وكان بقيمة وسط حسابي بلغت (٤,٢١).

ب- التقاعد المبكر يزيد من الوظائف المقررة لجهة العمل، وجاء هذا الأثر في المرتبة الثانية من وجهة نظر عينة الدراسة الثانية، وكان بقيمة وسط حسابي بلغت (٣,٩٢).

ج- التقاعد المبكر يؤدي إلى فقدان جهة العمل لعدد من الكفاءات الإدارية وهم في قمة عطائهم، وكان هذا الأثر ثالثاً في الترتيب بقيمة وسط حسابي بلغت (٣,٥).

علماً بأن المبحوثين من مديري المنظمات المطبق عليها أداة الدراسة لم يقترحوا أية آثار جديدة خلاف ما ورد بأداة الدراسة الثانية مترتبة على منظماتهم عند التقاعد المبكر؛ وذلك من خلال السؤال المفتوح الذي طرح عليهم من خلال الاستبانة الثانية (إذا لديك إضافة حول الآثار المترتبة على المنظمة من جراء تقاعد الموظفين مبكراً الرجاء كتابتها).

٦- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متغير الجنس واتجاه الموظفين نحو التقاعد المبكر، وهذه الفروق لصالح الإناث؛ أي: إن الإناث أكثر رغبة في التقاعد المبكر.

٧- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) وفقاً لمتغير نوع الوظيفة، واتجاه الموظفين نحو التقاعد المبكر.

٨- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) وفقاً لمتغير نوع الوظيفة، واتجاه الموظفين نحو التقاعد المبكر، وهذه الفروق لصالح الوظائف التنفيذية؛ أي: إنهم الأكثر رغبة في التقاعد المبكر.

٩- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين أفراد عينة الدراسة من الموظفين العزاب والمتزوجين والمتراحمين من جهة، والمطلقين من جهة لصالح المجموعة الأولى؛ إذ إن هناك اتجاهاً سالباً نحو التقاعد المبكر؛ بمعنى أن رغبتهم في الاستمرار في العمل أعلى.

١٠- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين أفراد عينة الدراسة من الموظفين أصحاب الفئات العمرية (أقل من ٤٥ سنة، من ٤٥ - ٥٠ سنة، من ٥١ - ٥٥ سنة) من جهة والموظفين أصحاب الفئة العمرية (٥٦ - ٥٩ سنة) من جهةٍ أخرى في الاتجاه نحو التقاعد المبكر، لصالح المجموعة الثانية؛ إذ إن الموظفين أصحاب الفئة العمرية (من ٥٦ - ٥٩ سنة) رغبتهم أعلى في التقاعد المبكر.

١١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي (بكالوريوس، ثانوية عامة، دراسات عليا) من جهة، وأصحاب المؤهل الدراسي (أقل من الثانوية) من جهة في الاتجاه نحو التقاعد المبكر، لصالح الفئة الثانية؛ أي: إن رغبتهم في التقاعد المبكر أعلى.

ثانياً: توصيات الدراسة:

بعد الانتهاء من الدراسة بشقيها المكتبي من خلال القراءات والبحث في الأدبيات - والميداني لموضوع التقاعد المبكر لدى موظفي الأجهزة الحكومية بمدينة الرياض؛ من خلال تطبيق أدوات الدراسة على عيّنتين من الموظفين المتقاعدين، ومن مديري التخطيط الإستراتيجي والموارد البشرية والميزانيات والتدريب في الأجهزة الحكومية - توصل الباحثان بشكل عام، وكما أشارت كثيرٌ من الدراسات إلى النتيجة الحتمية للتدهور المستمر في قدرات الإنسان البدنية والعقلية؛ فسوف يأتي الوقت الذي يجد الموظف الحكومي فيه نفسه مضطراً للانسحاب من سوق العمل؛ لأنه لن يكون قادراً على الوفاء بالتزامات العمل ومتطلباته بعد التدهور المتزايد في إنتاجيته، وهذا هو معنى التقاعد، وبناءً عليه فالتقاعد في مضمونه الأساسي مفهوم اقتصادي، وعلى ذلك فالتقاعد يعني بالنسبة للفرد خسارة الأجر الذي كان يحصل عليه من العمل، وقد لا يعوضه إياه المعاش الذي يستحقه عن مدة خدمته، كذلك يعني له خسارة المكانة الاجتماعية التي كان يشغلها بمركزه الوظيفي في جهة العمل. وبالتالي يصبح التقاعد كمفهوم اجتماعي ليس الخسارة المالية فقط؛ بل يعني تغير الوضع المهني للمتقاعد، وفقدان الكثير من الأدوار المرتبطة بالعمل سواء كان ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر، وأيضاً وجود وقت فراغ مع عدم ارتباط بعمل معين. وبعد استخلاص نتائج الدراسة الميدانية كاملةً توصل الباحثان إلى أن أهم ما توصي به الدراسة الحالية؛ هو ما يلي:

- ١- مع ارتفاع معدل التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية، والأخذ في التزايد بشكل ملحوظ مع بداية العام ٢٠١٠م؛ توصي الدراسة الوزارات المعنية باتخاذ خطوات إجرائية بمساعدة المختصين في هذا المجال؛ للحد من تفاقم ظاهرة التقاعد المبكر؛ وذلك بالمزيد من البحث عن تطوير، وتعديل مكونات وشروط التقاعد النظامي.
- ٢- نتيجة أن غالبية المتقاعدين مبكراً في عينة الدراسة لم يعملوا بعد سن التقاعد؛ مما يعكس رغبة موظفي الأجهزة الحكومية بالمملكة في اتخاذ قرار التقاعد المبكر لأسباب شخصية؛ لذلك توصي الدراسة بأن تجري الجهات المختصة مزيداً من الدراسات؛ للإجابة على السؤال (هل هناك حاجة لتخفيض سن التقاعد الإلزامي؟) حتى يتمتع الموظفون بالمزايا التي يحصلون عليها عند التقاعد المبكر؛ من رعاية لأسرهم ومصالحهم الشخصية.
- ٣- ضرورة مراجعة أنظمة التقاعد، والنظر في إمكانية تمتع موظفي الأجهزة الحكومية بشيء من مزاولة الأعمال التجارية؛ خاصة وأن المجتمع السعودي يتمتع بالفطرة بمهارات عالية في هذا المجال؛ إذ أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية من عملوا بعد التقاعد يفضلون القيام بأعمال تجارية خاصة؛ وذلك بنسبة تخطت (٦٩ %) ممن عملوا بعد التقاعد من عينة الدراسة المستجيبين.
- ٤- إذا كان من أهم الآثار الإيجابية للتقاعد المبكر للمنظمات نفسها؛ هو أنه يعطي فرصة لضخ دماء جديدة لجهة العمل؛ بناءً على نتائج الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة الثانية، كما أن التقاعد المبكر يزيد من الوظائف المقررة لجهة العمل؛ لذلك توصي الدراسة بإعادة التفكير مرة أخرى في دراسة تعديل سن التقاعد الإلزامي.
- ٥- حدّد نظام التقاعد المدني الحالات التي يستحق فيها الموظف المدني معاشاً تقاعدياً؛ ومنها: المحال للتقاعد بناءً على طلبه، ولديه خدمة مدنية لا يقل صافي مدتها عن (٢٠) سنة كاملة؛ بشرط موافقة الجهة التي تملك حق تعيينه. وبعد الدراسة يوصي الباحثان بوجوب إعادة النظر في شرط السن للتقاعد المبكر، ودراسة السن الأنسب مرتبطاً بموافقة جهة عمله.
- ٦- توصي الدراسة أيضاً بأن يُعاد النظر بالتعويضات التي تقدّمها المؤسسة العامة للتقاعد للموظفين المتقاعدين مبكراً؛ إذ إنها تُعد كبيرة مقارنة بالسن المحددة للتقاعد المبكر كحد أدنى.

٧- توحيد أو دمج المؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؛ إذ يُسهّل ذلك من عمليات التنقل للموظفين بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، كما يساعد في تقليل العجز المالي المتوقع في السنوات القادمة للمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

٨- إعادة النظر في السماح للموظفين العاملين في الأجهزة الحكومية بممارسة نوعيات مُحدّدة من الأعمال التجارية ربما البسيطة أو المحدودة؛ من خلال دراسة استكشافية لنوعية هذه الأعمال التي لا تؤثر في مجالات عملهم وأدائهم في وظائفهم الحكومية.

٩- العمل على إنشاء مركز اجتماعي خاص بالمتقاعدين، ويضم الوظائف الحكومية كافة، ويتم فيه خلق الفرص المناسبة للإبداع في ظل التحرُّر من القيود الوظيفية؛ مما يدعم الشعور بالرضا؛ بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية، والرياضية، والتطوعية، وغيرها.

١٠- الاهتمام بأوضاع الموظفين الاجتماعية، والنفسية، والوظيفية والمادية ودراسة الطرق التي ترفع من درجة الرضا الوظيفي؛ وبالتالي تقلل من نسب التقاعد المبكر.

١١- الاهتمام بإستراتيجية تنمية وتطوير الأداء المؤسسي في الأجهزة الحكومية مع الحرص على تحقيق التكامل بين الرأسمال المادي والبشري؛ باعتبارهما محورين رئيسيين في إنجاح التخطيط الإستراتيجي.

١٢- العمل على رفع مستوى وعي المواطن؛ من خلال برامج لكيفية التخطيط الإستراتيجي للتقاعد المبكر؛ فهو عملية مهمة للموظفين المتقاعدين تقاعداً مبكراً، ولا بد من التخطيط الإستراتيجي المُسبق الواعي على المستوى الشخصي، وأيضاً المؤسسي لاستثمارها بشكل فعّال.

١٣- عمل دراسات خاصة تبيّن أثر التقاعد المبكر على كلٍّ من المؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية؛ خاصةً في ظل زيادة الطلب على التقاعد المبكر في السنوات الأخيرة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو حيمد، عبد الرحمن إبراهيم (٢٠٠٨). خذ التقاعد وابدأ الحياة. الرياض: دار عالم الكتب.
- أبو خضير، إيمان؛ المعجل، الجوهرية (١٤٢٣). مرئيات الموظفين نحو نظام التقاعد المبكر: دراسة ميدانية علىعاملات بالأجهزة الحكومية في مدينة الرياض. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- إكرامي عبد الله، (٢٠١٦، ١٧ نوفمبر)، "الأعلى منذ ٢٠١٢.. بطاقة السعوديين ١٢,١٪"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية. http://www.aleqt.com/2016/article_1102705.html/17/11/
- اينوماتا، تادانوري (٢٠١٢)، التخطيط الإستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة، وحدة التفتيش المشتركة.
- باهرمز، أسماء محمد - قضايا وأفكار: التقاعد المبكر للمرأة - الرياض: مجلة التدريب والتقنية، العدد التاسع عشر، رجب ١٤٢١هـ.
- برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية (٢٠١٦). الرياض: وزارة الخدمة المدنية. تاريخ الزيارة <https://www.mcs.gov.sa/hr/Pages/default.aspx> ٢٠١٦/٦/٥
- بوزير، أحمد، (١٤١٩هـ) - الخدمة المتميزة في القطاع الحكومي: (المفهوم-الأسس-الإستراتيجيات).
- بن دهيش، خالد عبد الله (١٤٢٣)- رؤية تعليم البنات للتقاعد المبكر لمنسوباته والاستفادة منهن بعد التقاعد. الكتاب التوثيقي لندوة إدارة خدمات المتقاعدين، والاستفادة من خبراتهم، والمنعقدة بمعهد الإدارة العامة في ١٦-١٧/١١/١٤٢٣هـ
- البلوي، رياض عبد السلام، (٢٠١٦م، ٢٢ مارس) - شوريون يرفضون مدَّ سن التقاعد، ويطالبون بخمسة آلاف كحدُّ أدنى للمعاش وبدل غلاء - صحيفة الرياض - العدد ١٧٤٣٨ - صفحة رقم (١٠).
- التجديد. (جمرة سن التقاعد: كيف قبضت عليها أوروبًا؟! - صحيفة التجديد: العدد (٣٥١٨) - يوم الخميس ١٨ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠١٤م. صحيفة إلكترونية.
- التقرير الإحصائي السنوي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) - الرياض: المؤسسة العامة للتقاعد/ إدارة التخطيط والدراسات.
- تنباك، منصور جهز (١٤١٦) - العلاقة بين نظام تقاعد أعضاء هيئة التدريس، والاستثمار البشري في الجامعات السعودية - رسالة ماجستير - جدة: جامعة الملك عبد العزيز/ قسم الإدارة العامة.
- الثقفي، أحمد بن عبد الحميد (١٤٢١) - دليل إجراءات نظام التقاعد المدني - جدة: مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز.

- جابر، عبد الحميد جابر؛ كاظم، أحمد خيري (١٩٩٠) - مناهج البحث في التربية - القاهرة: دار النهضة العربية.
- الجبر، زينب ودلال الهدهد - (ظاهرة تقاعد المعلمة الكويتية وأسبابها: دراسة ميدانية) - الرياض: مجلة جامعة الملك سعود - مجلد (٣) - العدد (١).
- الجبوري، فؤاد عبد المحسن (٢٠١٢). (توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد وأثره على الاقتصاد الوطني). المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٨.
- الجندي، باسل (٢٠١٤). اعرف متوسط عمرك بحسب دولتك. العربية الإلكترونية: تاريخ يوم الجمعة الموافق ١٧ رجب ١٤٣٥هـ الموافق ١٦ مايو ٢٠١٤م. تاريخ الزيارة يوم الإثنين ١١/١٠/١٤٣٦هـ. <http://www.alarabiya.net/ar/mefeine.and health 17/05/2014>
- حبشان، أميرة. (حول التقاعد المبكر للمرأة). الرياض: صحيفة الجزيرة يوم الأحد الموافق ١٤٢٢/٤/٢٤هـ العدد (١٥١٧).
- الحريري، محمد سرور (٢٠١٢). طرق وإستراتيجيات تنمية وتطوير الموارد البشرية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حسن، مرص مؤيد (٢٠١١). الحياة الاجتماعية لما بعد التقاعد دراسة ميدانية عن المتقاعدين في مدينة الموصل. الموصل: مجلة دراسات موصلية، العدد (٢٣)، ربيع الثاني ١٤٣٢/آذار ٢٠١١.
- الحواجري، قاسم مرتضى (٢٠١٦)، العوامل المؤثرة في التقاعد المبكر لدى موظفي الشق العسكري في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حياة، زرنوح (٢٠١٤)، عوامل التقاعد المسبق لدى المعلمات: دراسة ميدانية بولاية بسكرة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رسالة ماجستير، ولاية بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- الخطيب، صالح (٢٠٠٣)، التخطيط الإستراتيجي والأداء المؤسسي، دراسة تحليلية لقطاع صناعة الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الدوس، غادة مساعد (٢٠١٣)، ضغوط العمل وعلاقتها بالميل نحو التقاعد المبكر لدى معلمات المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ربيع، محمد شحاته (٢٠١١)، علم النفس الاجتماعي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الرشدي، شقران. (الدخيل لـ "سبق": أطالب بالغاء "ثلث" وزارات الدولة، وفصل موظفيها بالشيك الذهبي)، الرياض: صحيفة سبق الإلكترونية: صفحة حوارات. ٢١ يونيو ٢٠١٥ م - ٤ رمضان ١٤٣٦هـ
- رؤية ٢٠٣٠ (٢٠١٦). رؤية المملكة العربية السعودية. الرياض: رؤية ٢٠٣٠. ملف PDF. تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٦/٣م. file:///C:/Users/HUDAA/Downloads/Saudi_Vision2030_AR.pdf

- الرفاعي، يعقوب السيد، يوسف الفقي، السباعي محمد السباعي (١٩٩٢)، ظاهرة التقاعد المبكر بين الكويتيين من المنظور الإداري والتأميني: دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين - كلية التجارة بجامعة القاهرة - مصر.
- الرياحي، إباد؛ فراس، جابر (٢٠١٤)، الحماية الاجتماعية لنظام التقاعد للقطاع غير الحكومي، ورقة عمل منشورة تم إعدادها ضمن مشروع المخيمات وتوجهات جديدة للتنمية، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد). مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
- الزامل، عبد الله (١٤١٧)، حاجة الجامعات السعودية لاستمرار أعضاء هيئة التدريس في وظائفهم بعد تقاعدهم، رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الملك سعود/ كلية التربية/ قسم التربية.
- زاهد، أميمة عبد العزيز (٢٠٠٢)، كتيب ندوة التقاعد آمال وطموح، جدة: إدارة الإشراف التربوي بمحافظة جدة/ وزارة التعليم.
- الزهراني، صالح، (٢٠١٦م، ٢٣ مارس)، التأمينات لـ عكاظ: أحكام التقاعد لها تأثير سلبي على المال، صحيفة عكاظ الإلكترونية، صفحة العالم الاقتصادي، العدد (٥٣٩٣). <http://www.okaz.com.sa/article/1048798>
- الزهراني، محمد، (٢٠١٤م، ٢٢ ديسمبر)، هل تؤيد شراء المدة المتبقية مقابل التقاعد المبكر؟، صحيفة الرياض، العدد (١٦٩٨٢).
- سعدا، محمد عماد، (اتجاهات المدرسين نحو التقاعد المبكر: دراسة ميدانية على عينة من المدرسين في المدارس الثانوية العامة في محافظة دمشق) دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد ٣٠، العدد الأول ٢٠١٤.
- السلطان، علي أحمد؛ ابن طالب، إبراهيم عمر (١٤٢٤)، المتقاعدون في المملكة العربية السعودية: دراسة أوضاعهم، وإدارة خدماتهم، والاستفادة من خبراتهم، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- سماعة، بيان محمد (٢٠٠٨)، اتجاه مدرسي المدارس الثانوية الحكومية في محافظات شمال الضفة - فلسطين نحو التقاعد المبكر وأثر بعض المتغيرات عليه، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- السنيدي، عبد الله بن راشد (١٤٣٤)، مبادئ الخدمة المدنية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة عشرة، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
- الشتري، عبد العزيز حمود (١٤٣٢)، (بعض المشكلات الاجتماعية للمتقاعدين عن العمل: دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين في مدينة الرياض)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد العشرون.
- الشخلي، عبد القادر (٢٠١٥)، القانون الإداري السعودي، الرياض: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- شرف، ليلى عبد الله (١٩٩٧م/١٤١٧هـ)، توافق المتقاعدين مع الحياة الأسرية والاجتماعية في مدينة جدة، رسالة ماجستير، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.
- صحيفة الرياض، (٢٠١٣م، ١٨ فبراير)، مطالبات برفع سن التقاعد لأكثر من (٦٧) عاماً في ألمانيا، صحيفة الرياض العدد (١٦٣١٠).
- شجاع البقمي، (٢٠١٥م، ١٢ ديسمبر)، الشورى يدرس رفع سن تقاعد موظفي الدولة المدنيين إلى (٦٥) سنة، صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، العدد (١٣٥٢٨).
- صحيفة الوثام الإلكترونية، (٢٠١٧م، ٣١ مارس)، التأمينات للشورى: التقاعد المبكر خطر على نظامنا، نقترح تطبيق نسبة خصم في المعاشات. <http://www.alweeam.com.sa/457796>
- صحيفة الوطن، وأخبار ٢٤، (٢٠١٥م، ٢٨ ديسمبر)، النساء يتقاعدن مبكراً ضِعْف الرجال. <https://akhbaar24.argaam.com/article/detail/254990>
- الطائي. يوسف حجيّم وآخرون (٢٠٠٦)، إدارة الموارد البشرية: مدخل إستراتيجي متكامل، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- الطحيح، سالم مرزوق، (ظاهرة التقاعد الإرادي (المبكر) في دولة الكويت: الأسباب والحلول)، مجلة التعاون، السنة الثامنة، العدد (٣١)، ربيع الأول ١٤١٤هـ الموافق سبتمبر ١٩٩٣م، الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج.
- الطماوي، محمد سليمان، مبادئ علم الإدارة العامة، دار الفكر العربي ١٩٨٠م الطهراوي، هاني علي (٢٠١٤م)، القانون الإداري (ماهية القانون، التنظيم الإداري، النشاط الإداري)، الرياض: دار الثقافة والنشر والتوزيع.
- الظاهر، خالد خليل (٢٠٠٥)، أحكام تأديب الموظفين في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- عباس، أنس عبد الباسط (٢٠١١)، إدارة الموارد البشرية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- عبد الحكيم، أكمل، (٢٠١٠م، ٢٩ نوفمبر)، التقاعد المبكر، وأثره على الحالة النفسية والصحية، صحيفة الاتحاد الإلكترونية، صفحة وجهات نظر، دبي. <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=56144>
- العبد اللطيف، لطيفة عبد العزيز (٢٠١٠)، نظام التقاعد السعودي وتعامله مع المرأة: دراسة وصفية تحليلية مقارنةً بأنظمة بعض الدول الأخرى. الرياض: جامعة الملك سعود/ كلية الآداب.
- عبد الله، على (٢٠٠٥)، إعادة هيكلة العمالة، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبيد، مصطفى فؤاد (٢٠٠٣)، مهارات البحث العلمي، غزة: أكاديمية الدراسات العالمية.

- عبيدات، ذوقان؛ وآخرون (٢٠١٢)، البحث العلمي، عمان: دار الفكر.
- العبيدي، إبراهيم محمد (١٩٨٨). العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد: دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين في المملكة العربية السعودية، الرياض: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع.
- العبيدي، إبراهيم محمد (١٩٨٩)، المتقاعدون، الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، سلسلة بحوث مركز أبحاث مكافحة الجريمة، البحث الحادي عشر.
- العضاض، سعيد علي، (٢٠١٥م، ١٦ أبريل)، التقاعد المبكر للمعلمين: أسبابه ودوافعه، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، صفحة الرأي، العدد (٧٨٥٧). http://www.aleqt.com/2015/16/04/article_949814.html
- عقران، أريج أحمد (٢٠٠٥)، التخطيط لإدارة مورد الأسرة المالي في مرحلة التقاعد للمرأة السعودية العاملة في محافظة جدة. بحث منشور PDF، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز - كلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية الفنية.
- علاونة، عاطف، (٢٠١٢م، ١٩ يناير)، نظام التقاعد المبكر المقترح ما له وما عليه، صحيفة الحياة الجديدة الإلكترونية، الأعداد (٥٨٢٠ - ٥٨٢٢) صفحة محليات. http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=159740
- آل عمار، سعد وفواز الغامدي، (٢٠١٥م، ٣١ مارس)، ٩ أسباب تدفع المعلمين للتقاعد المبكر، صحيفة الوطن الإلكترونية، صفحة المحليات. http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=234008&CategoryID=5
- العماري، بدرية (٢٠٠٧)، دراسة ظاهرة التقاعد المبكر للمعلمات القطريات في مدارس التعليم العام بدولة قطر، وعلاقتها ببعض المتغيرات، قطر: جامعة قطر، مجلة العلوم التربوية، العدد ١١.
- عمران، أحمد، (٢٠١٦م، ١ يونيو)، رفع سن التقاعد إلى ٦٥ سنة. صحيفة البلاد الإلكترونية، دار البلاد للصحافة والنشر، العدد (٢٧٨٧). <http://www.albiladpress.com/column>
- عودة، أحمد سليمان؛ ملكاوي، فتحي حسن (١٤١٣)، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، الزرقاء: مكتبة المنار.
- الغامدي، سعيد (١٩٩٩)، اتجاه المدرسين نحو التقاعد المبكر في مدينة مكة المكرمة، وعلاقته ببعض المتغيرات، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة ماجستير غير منشورة.
- الغامدي، عبد الله، (٢٠١٥م، ١٢ أكتوبر)، ٤ مسببات لاستنزاف موارد صندوق التقاعد، صحيفة عكاظ الإلكترونية، الصفحة الرئيسية، العدد (٥٢٣٠). <http://www.okaz.com.sa/article/1021081>

- الغريب، عبد العزيز علي (١٤١٦)، المتقاعدون: بعض مشكلاتهم الاجتماعية، ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، دراسة علمية لمشكلات المتقاعدين في منطقة الرياض، رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
 - الغريب، عبد العزيز علي (١٩٩٨) مصلحة معاشات التقاعد كمؤسسة لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية: الرياض: مجلة التعاون تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. السنة الثالثة عشرة. العدد الثامن والأربعون: سبتمبر ١٩٩٨.
 - الغريب، عبد العزيز علي (٢٠٠٥)، المتقاعدون والاستفادة من خبراتهم، ورقة عمل مقدمة لندوة (المتقاعدون بين الاهتمام والتجاهل. ٨-١٠/٤/١٤٢٦هـ الموافق ١٦-١٨/٥/٢٠٠٥م. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - الفوزان، ناصر والعامري، أحمد (٢٠٠٣). آثار خفض عدد سنوات الخدمة اللازمة؛ للحصول على التقاعد في نظام الخدمة المدنية، دراسة استطلاعية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر.
 - قاضي، سهيل حسن، (٢٠١٢م، ٧ فبراير)، الشيك الذهبي لمن؟، صحيفة المدينة، صفحة شذرات.
- <http://www.al-madina.com/article/134786>
- القبيلات، حمدي سليمان (٢٠٠٣)، انقضاء الرابطة الوظيفية في غير حالة التأديب: دراسة مقارنة، عمان: دار وائل للنشر.
 - القحطاني، سالم؛ وآخرون (١٤٢٥)، منهج البحث في العلوم السلوكية، الرياض: جامعة الملك سعود.
 - القحطاني، سعد سعيد (٢٠١٥)، الإحصاء التطبيقي، الرياض: معهد الإدارة العامة.
 - القحطاني، عيد (٢٠٠٩)، الميل للتقاعد المبكر لدى رجال الأمن: دوافعه وانعكاساته الأمنية والإدارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
 - اللعيون، جميلة محمد (١٩٩٧/١٤١٨)، اتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو التقاعد المبكر: في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الملك سعود/ كلية الآداب/ قسم دراسات اجتماعية.
 - الماحي، عادل علي بابكر (٢٠١٤)، إدارة الموارد البشرية: المفاهيم والوظائف، الدمام: مكتبة المتنبي.
 - المالكي، جابر، (٢٠١٥م، ١١ نوفمبر)، التأمينات: التقاعد المبكر يشكل خطراً على النظام وتكاليفه كبيرة، صحيفة المدينة الإلكترونية. <http://www.al-madina.com/article/413364>
 - محافظة، أطلال سلطان (٢٠٠٧)، العوامل المؤثرة في التقاعد المبكر دراسة ميدانية للمتقاعدين مبكراً في الأردن، رسالة ماجستير PDF، إشراف: الدكتور محمد الروايدة، إربد: جامعة اليرموك/ قسم الإدارة العامة.
 - محمود، مشيرة محمد شعراوي (٢٠٠٥)، اتجاهات المرأة العاملة للتقاعد المبكر، ودور الخدمة

- الاجتماعية في مواجهة الآثار المترتبة عليها، حلوان: بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن عشر للخدمة الاجتماعية جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية في الفترة من ١٤-١٥ مارس ٢٠٠٥م.
- المشاري، مشاري سلمان (٢٠١١)، التخطيط للتقاعد لدى موظفي القطاعات الحكومية دراسة ميدانية مطبقة على موظفي القطاع المدني الحكومي بمحافظة حوطة بني تميم، رسالة ماجستير PDF. إشراف الدكتور: عبد العزيز الغريب. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ كلية العلوم الاجتماعية/ قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية/ الدراسات العليا.
- مشخص، حمد، (١٤٣٥هـ ٢٤ شعبان)، مؤسسة التقاعد: نؤيد اقتراح مجلس الشورى برفع سن التقاعد، صحيفة الرياض الإلكترونية، صفحة التحقيقات. <http://www.alriyadh.com/946414>
- مشخص، حمد، (١٤٣٠هـ ٩ جمادى الأولى)، مؤسسة التقاعد تواجه تحديات مستقبلية أهمها زيادة عدد المشتركين وارتفاع متوسط أعمارهم، صحيفة الرياض، العدد (١٤٩٢٤). <http://www.alriyadh.com/946414>
- المطيري، ضيف الله عبيد (٢٠٠٥)، اتجاهات الموظفين المدنيين نحو التقاعد المبكر في نظام الخدمة المدنية السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة. إشراف د. أحمد العامري. الرياض: جامعة الملك سعود/ كلية إدارة الأعمال/ قسم الإدارة العامة.
- المرسي، جمال الدين محمد (٢٠٠٣)، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- معرفة، (تاريخ الزيارة ٢٦ مايو ٢٠١٦)، سن التقاعد المحدد في بعض البلدان، موقع إلكتروني. <http://www.marefa.org/index.php>
- المعشوق، منصور عبد العزيز (١٤٣٢)، المدخل المهني لإدارة الموارد البشرية النموذجية: المفهوم والرسالة وعلاقات الاستخدام، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- موبلي، وليام هـ (١٩٨٢)، تسرب الموظفين: أسبابه، نتائجه، السيطرة عليه، ترجمة: محمد نجيب المقطوش، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- الموقع الإلكتروني للمؤسسة العامة للتقاعد <http://www.pension.gov.sa>
- نصر، الحسين بن حاج، (٢٠١٦م، ١٧ مايو)، التونسيون يحتجون ضد رفع سن التقاعد، صحيفة الرياض الإلكترونية، <http://www.alriyadh.com/1503665>
- نظام الخدمة المدنية، وزارة الخدمة المدنية. الرياض: ١٣٩٧هـ.
- النعيم، عبد الله العلي (١٤١٦)، المتقاعدون: ملخص مشكلاتهم الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية في حمايتها، الرياض.
- النعيم، موزي فهد عبد الله (١٤٢١)، التقاعد المبكر للمرأة العاملة. الرياض: بوابة الأفق للمعلومات.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Alfonso R.sanchez-Martin. J.Ignaacio Garcia-Perez.Sergi Jimenez-Martin, 2014, Delaying the Normal and Early Retirement Ages in Spain: Behavioural and Welfare Consequences for Employed and Unemployed Workers, De Economist (springer) 341-375.
- Alme, C.B, R.A Buzzetti , D.F. Marrone , J.K Leutgeb , M.K Chawla, M.J Schaner, J.D Bohanick, T. Khoboko, S. Leutgeb, E.I.Moser , M.-B. Moser , B.L McNaughton and C.A. Barnes, 2010, Hippocampal Granule Cells Opt for Early Retirement, HIPPOCAMPUS , VOI 20, 1109-1123
- Andrew G.Biggs, October 2010 , The Case For Raising Social Security's Early Retirement Age, American Enterprise Institute for Public Policy Research, No.3, 1-9.
- Arndt, Sven W. 1998, Super-Specialization and the Gains from Trade, Contemporary Economic Policy, VOL 16, Issue 4, 379-518.
- Avner Ahituv, Joseph Zeira, 2004, Technical Progress and Early Retirement, Department of Economics, 1-32.
- Catherine M., Dominic K., Anna Z., and Fran B., 2011, Life after Work: Older Australians' Experiences of Early Exit from the Workforce, Australian Journal of Social Issues, Vol. 46, No. 4.
- David Kocourex, 2011, The Impact of Early Retirement Incentives on Labor Market Participation, Journal of Economics and Finance, Vol. 61, No. 5.
- Emmanwel, F., & Panagers, S., 2007, Saving and Investing for Early Retirement: A Theoretical Analysis, Journal Financial of Economics Vol. 83, No. 1, 87-121.
- Erin Strumpf, 2009, Employer- sponsored Health insurance for early retirees: impacts on retirement, health, and health care, Int J Health care Finance Econ 10:, 105-147.
- Fatma El-Hamidi, 2005, Early Retirement in the Government Sector in Egypt, University of Pittsburgh, JEL Codes: J18, J26, J33, C20, H55.
- Gill Mein, Pekka Martiksinen, Stephen A, Stansfeld, Eric J, Brunner, Rebecca Fuhrer,

- Michael G , Marmot , Aging 2000 , Predictors of early retirement in British civil servants , British Geriatrics Society , Vol29 , 529-536.
- Hazel Bateman and Olivia S., 2002, New Evidence on Pension Plan Design and Administrative Expenses, Pension Research Council of the Wharton School of the University of Pennsylvania.
 - Hesse ,Katherine A, Esq, CEBS; Ehrens,Doris R MacKenzie, Retiree Health Benefits – Vesting of Welfare Benefits Early,2010,Benefits Quarterly,48-49.
 - Ibrahim Alhawarin, 2014, Patterns and Determinants of Early Retirement: The Case of Jordanian Men, Jordan Journal of Economic Sciences, Vol1, 49-65.
 - Jennifer Roberts-Nigel Riceb-AndrewM-Jonesc, 2010, Early Retirement among Men in Britain and Germany: How Important is Health?*, the international Association for the study of Insurance Economics, 35,644-667.
 - Johannes Siegrist, Morten Wahrendorf, Olaf von dem Kanesbeck, Hendrik Jurges, Axel Borsch- supan, 2006,Quality of work,well-being,and intended early retirement of older employees-baseline results from the SHARE Study,European Journal of public Health,Vol17,62-68.
 - Jose I. C., Vincenzo G., and Paola P., 2013, the Role of Income Effects in Early Retirement, Journal of Public Economics Theory, Vol. 15, No. 3, pp. 477-505.
 - Kerstin Isaksson, Gunn Johansson, 2000, Adaptation to Continued work and early retirement following downsizing: long-term effects and gender differences
 - Kilty, K., & Behling, J., 1985, Predicting of Early Retirement intentions and attitudes of professional workers, Journal of Gerontology, Vol. 40, 219-227.
 - Krejcie & Morgan in their 1970 article “Determining Sample Size for Research Activities” (Educational and Psychological Measurement.
 - Malou Van Greuningen- Phil JM Heiligers and Lud FJ der Velden, 2012, Motivation for early retirement of self-employed GPs in the Netherlands: a comparison of two time Periods,BMC Health Services Research,12:467.
 - Marleen Damman, Kene Henkens, and Mathijs Kalmijn, 2011, The Impact of Midlife

- Educational, Work, Helth, and Family Experiences on Men's Early Retirement, Oxford University Press.
- Micheal J. Boskin and Michael D , Hurd, 1978, The Effect of Social Security on Early Retirement , Journal of Public Economic , Vol10 , 361-377.
 - Nicolas Gerard Valliant, Francois-Charles Wolff , 1012, Retirement intention of older migrant workers: does health matter ? , International Journals of Manpower , Vol.33,441-460.
 - Park, Jungwee, 2015, Health Factors and Early retirement among older workers, ProQuest, Vo22, 5-13.
 - Paul higgs, Gill mein , Jane Ferrie, Martin Hyde, and James Nazroo, 2003, Pathways to early retirement: Structure and Agency in Decision-Making Among British Civil Servants , Cambridge University Press, 23, 761-778.
 - Pauwels, V. B., 2003, Variables describing the decision to retire before the age of sixty-five, USA: Texas University.
 - Quinn, J., 1999, the Early Retirement Trend Reversed? Boston College Working Papers in Economics,1-10.
 - Richard W. J., Amy J. D., and Keven P., 2003, Health Insurance Costs and Early Retirement Desissions, Industrial and Labor Relations Review, Vol. 56, No. 4.
 - Salvatore Zappala- Marco Depolo-Frnco Fraccaroil- Dina Guglielmi – Guido Sarchielli, 2008, Psychosocial influences on the preference for early or late retirement, Vol13, 150-167.
 - Scott Johnson, Matthew Davis, Anna Kaltenboeck, Howard Birnbaum, Elizabeth Grubb, Marcy Tarrant's and Andrew Siderowf , 2011, Early Retirment and Income Loss in Patients With Early and Advanced Parkinsons Disease, Appl Health Econ Health Policy , 9, 367-376
 - Steven H .Appelbaum , Eric Patton , Barbara Shapiro , 2003, The early retirement incentive program: a Downsizing strategy, Journal of Europe industrial training , 27, 22pg

- Thomas Fellmann. Judith Mohrers, 2008, Structural Change in Rural Croatia-Is Early Retirement an Option? International Atlantic Economic Society, 125-137.
- Thompson, B. (2002). "Statistical, Practical and Clinical: How Many Kinds of Significance Do Counselors Need to Consider?", Journal of Counseling and Development, 80, 64-71
- Volker Arndt, Hermann Brenner, Dietrich Rothenbacher, Bernd Zschenderlein , Eckart Fraisse , Theodor M , Flidner , 1998, Elevated liver enzyme activity in construction worker: prevalence and impact on early retirement and all-cause mortality , Int Arch Occup Environ Health, 71, 405-412,

ثالثاً: الوثائق الرسمية:

- قواعد التعاقد مع من أُحيل للتقاعد (١٤٢٠).. الرياض وزارة الخدمة المدنية.
- لائحة انتهاء الخدمة، الرياض (١٤٢٣)، الرياض: وزارة الخدمة المدنية.
- نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية (١٤٢٤). الرياض: وزارة الخدمة المدنية.
- نظام التقاعد المدني (١٣٩٣)، الرياض: الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

استبانة الموظفين المتقاعدين مبكراً

حفظه الله

أخي العزيز المتقاعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

نحن فريق بحثي من معهد الإدارة العامة، نقوم حالياً بعمل بحث بعنوان:

«أثر التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد والمنظمة»

يشرفنا أن ندعوك أخي العزيز؛ للمشاركة في تعبئة الاستبانة الخاصة عن أثر التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد؛ مقدرين لكم مسبقاً حسن استجابتكم ومشاركتكم في تعبئة الاستبانة بكل دقة وموضوعية.

علماً بأن إجابتكم ستكون في سرية تامة، ولن تُستَخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط. مع العلم أن استكمال الاستبيان لن يتطلب أكثر من (٥) دقائق فقط.

الفريق البحثي:

الدكتور/ بدر بن جزاء الحربي

الأستاذة/ هدى صالح أبو حيمد

بيانات عامة:

أولاً: فيما يلي بعض المعلومات العامة يُرجى اختيار ما يناسبك:

- ١- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
 - ٢- الحالة الاجتماعية ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق
 - ٣- العمر عند التقاعد المبكر ☐ أقل من ٤٥ سنة ☐ ٤٥ - ٥٠ سنة ☐ ٥١ - ٥٥ سنة ☐ ٥٦ - ٥٩ سنة
 - ٤- عدد سنوات الخبرة في العمل الحكومي ☐ سنة
 - ٥- المستوى التعليمي عند التقاعد المبكر: ☐ أقل من الثانوية ☐ بكالوريوس ☐ ثانوية عامة ☐ دراسات عليا
 - ٦- الوظيفة عند التقاعد المبكر: ☐ تنفيذية ☐ إشرافية
 - ٧- هل عملت بعد التقاعد المبكر؟ ☐ نعم ☐ لا
- إذا كانت إجابتك على السؤال رقم (٧) (نعم) الرجاء تحديد نوع العمل بعد التقاعد:
- ☐ أعمال تجارية خاصة ☐ موظف في القطاع الخاص ☐ متعاقد مع جهة حكومية ☐ أخرى

ثانياً: فيما يلي مجموعة عبارات تحدّد الأسباب التي دفعتك نحو التقاعد المبكر، الرجاء اختيار ما يناسبك أمام كل عبارة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٨ تقاعدتُ مبكراً لظروف صحية عضوية.
٩ تقاعدتُ مبكراً لظروف صحية نفسية.
١٠ تقاعدتُ مبكراً لحاجتي للراحة.
١١ التزاماتي الاجتماعية الكثيرة، وحاجتي الى مزيدٍ من الوقت دفعتني للتقاعد المبكر.
١٢ حاجة أسرتي لمتابعة شؤونها، والتفرغ لها دفعتني للتقاعد المبكر.
١٣ تقاعدتُ مبكراً؛ لضعف شعوري بالانتماء إلى جهة عملي.
١٤ وظيفتي السابقة لم تكن تحقق طموحي؛ مما دفعتني للتقاعد مبكراً.
١٥ علاقتي برؤسائي لم تكن على ما يُرام؛ ولذا فضلتُ التقاعد المبكر.
١٦ لم أتمكن من الانسجام مع زملاء العمل؛ لذا فضلتُ التقاعد المبكر عن الاستمرار بالعمل.
١٧ ماكنتُ أحصلُ عليه من مزايا مالية مقابل عملي في وظيفتي السابقة لا يعادل الجهد الذي أبذله.
١٨ تقاعدي المبكر أعطاني فرصةً للتفرغ للأعمال الحرة ومشاريعي التجارية.
١٩ أثناء عملي الحكومي لم أستطع أن أمارس أي تجارة أو مشروع تجاري.

٢٠- أي أسباب أخرى للتقاعد المبكر حدّد:

.....

.....

.....

.....

.....

ثالثاً: فيما يلي مجموعة عبارات تحدّد آثار التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد، الرجاء اختر ما يناسبك أمام كل عبارة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٢١ بعد التقاعد المبكر واجهتُ صعوبةً في تسديد التزاماتي المالية.
٢٢ استعجلتُ بقرار التقاعد المبكر.
٢٣ راتبي التقاعدي لا يفي كلَّ ما أحتاج إليه.
٢٤ أجدُ صعوبةً في البدء بالعمل التجاري.
٢٥ لم أجد وظيفةً مناسبةً لي في القطاع الخاص؛ لذلك ندمتُ على تقاعدي المبكر.
٢٦ افتقدتُ كثيراً من علاقتي الاجتماعية بعد التقاعد المبكر.
٢٧ أفتقد كثيراً للزملاء في العمل، وأصبحتُ أشعر بالملل.
٢٨ مكانتي الاجتماعية بين الناس تغيّرت للأسوأ بعد تقاعدي المبكر.
٢٩ زادت مشكلاتي الأسرية والاجتماعية بعد التقاعد المبكر.
٣٠ صحتي أصبحت أفضل حالاً بعد التقاعد المبكر.
٣١ قرار التقاعد كان موفقاً؛ فقد نجحتُ في مشاريعي التجارية.
٣٢ بعد التقاعد المبكر أصبحت علاقتي مع أسرتي أفضل بكثير، وزاد تواصلنا مع بعض.
٣٣ أصبحت علاقتي الاجتماعية مع الجيران والأصدقاء أقوى بعد التقاعد المبكر.

٣٤- إذا لديك أي إضافة عن مزايا وعيوب التقاعد المبكر، الرجاء اذكرها فيما يلي:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (٢)

استبانة مديري التخطيط والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية

حفظه الله

أخي العزيز المسؤول عن إدارة التخطيط

حفظه الله

أخي العزيز المسؤول عن إدارة الموارد البشرية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

نحن فريق بحثي من معهد الإدارة العامة، نقوم حالياً بعمل دراسة بعنوان:
«أثر التقاعد المبكر على الموظف المتقاعد والمنظمة»

يشرفنا أن ندعوك أخي العزيز للمشاركة في تعبئة الاستبانة الخاصة عن أثر التقاعد المبكر على المنظمة؛ مقدرين لكم مسبقاً حسن استجابتكم ومشاركتكم في تعبئة الاستبانة بكل دقة وموضوعية.

علماً بأن إجابتكم ستكون في سرية تامة، ولن تُستخدَم إلا في أغراض البحث العلمي فقط. مع العلم أن استكمال الاستبيان لن يتطلب أكثر من (٥) دقائق فقط.

الفريق البحثي:

الدكتور/ بدر بن جزاء الحربي

الأستاذة/ هدى صالح أبو حيمد

أولاً: معلومات عامة عن جهة العمل:

- ١- اسم جهة العمل:
- ٢- الإدارة: ☐ التخطيط ☐ الموارد البشرية
- ٣- عدد العاملين بالجهة:
- ٤- أعداد المتقاعدين مبكراً في الجهة خلال العشر سنوات الماضية:
- ٥- المعدل السنوي للتقاعد المبكر خلال الفترة بين ١٤٢٧-١٤٣٧هـ:

ثانياً: فيما يلي بعض العبارات التي تعبر عن الآثار المترتبة على المنظمة من جراء تقاعد بعض موظفيها تقاعداً مبكراً، الرجاء اختيار ما يتوافق مع رأيك أمام كل عبارة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
٦- التقاعد المبكر يؤدي إلى فقدان جهة عملكم لعدد من الكفاءات الإدارية وهم في قمة عطائهم.
٧- التقاعد المبكر يؤدي إلى خلل في الخطط العامة للقوى العاملة في جهة العمل.
٨- التقاعد المبكر يؤدي إلى هدر مالي كبير؛ بسبب تكاليف التدريب والتأهيل التي صُرِّفت على مَنْ تقاعد مبكراً.
٩- تزداد تكلفة تأهيل موظفين جدد عند خروج موظفين بالتقاعد المبكر.
١٠- التقاعد المبكر يزيد من الوظائف المقررة لجهة عملكم.
١١- التقاعد المبكر يزيد من الأعباء المالية على الدولة.
١٢- التقاعد المبكر قد يسبب خللاً في الهيكل التنظيمي؛ مما يؤدي إلى الحاجة لإعادة الهيكلة لجهة عملكم.

العبارة		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١٣	التقاعد المبكر يعطي فرصةً لضخ دماء جديدة لجهة عملكم.
١٤	التقاعد المبكر يتيح لجهة عملكم فرصة إعادة الهيكلة من جديد.
١٥	التقاعد المبكر يعطي فرصةً لجهة عملكم؛ لتقليل الأعباء المالية.
١٦	تشجع جهة عملكم على التقاعد المبكر.
١٧	استفادت جهة عملكم من الموظف المتقاعد مبكراً بشكل كافٍ.

ثالثاً: إذا لديك إضافة حول الآثار المترتبة على المنظمة من جراء تقاعد الموظفين مبكراً الرجاء كتابتها فيما يلي:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (٣)

قائمة المحكمين العلميين لاستبانة الموظفين المتقاعدين مبكرًا،
واستبانة مديري التخطيط والموارد البشرية في الأجهزة الحكومية

م	اسم المحكم العلمي	معلومات عن المحكم
١	د. إبراهيم عبد الله الصفيان	أستاذ الإدارة العامة المساعد في معهد الإدارة العامة
٢	د. محمد بن عطية الحجيلي	أستاذ الإدارة المساعد في جامعة الطائف
٣	د. حماد الشمري	أستاذ إدارة الموارد البشرية المساعد، جامعة حائل
٤	د. عبد الله نزال العنزي	أستاذ إدارة الموارد البشرية المساعد، معهد الإدارة العامة
٥	د. رفعت محمد علي ربيع	أستاذ بحوث العمليات المساعد، مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة

الباحثان في سطور

١- د. بدر بن جزاء الحربي

المؤهل العلمي:

- دكتوراه في إدارة الأعمال - جامعة فيكتوريا - ملبورن أستراليا ٢٠١٣

الأنشطة العلمية:

- عمل عدداً من الدراسات الاستشارية المتخصصة في مجالات إدارية عدة.
- إعداد وتصميم البرامج والحقائب لعددٍ من البرامج التدريبية في مجالات التخصص كافةً.
- تنفيذ العديد من البرامج الإعدادية والتدريبية والحلقات التطبيقية في مجال التخصص.

الخبرات العملية:

- مدير إدارة البرامج الخاصة ٢٠١٦ حتى الآن.
- مدير قطاع الإدارة المكتبية عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦م.
- عضو لجنة البحوث في معهد الإدارة العامة ٢٠١٥ حتى الآن.
- عضو هيئة تدريب بقطاع الإدارة المكتبية.
- تنسيق وعضوية عددٍ من اللجان وفرق العمل.

٢- أ/ هدى بنت صالح عبد الله أبو حيمد

المؤهل العلمي:

- ماجستير الإدارة العامة - كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود ٢٠١٣.

الأنشطة العلمية:

- بحث مشترك مع الأستاذة سوسن المفلح عن واقع التقنيات المكتبية الحديثة، ومشكلاتها في الوحدات النسوية في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦م.
- كتاب الجودة الشاملة في إدارة المعلومات في عام ٢٠٠٦م.
- تنفيذ العديد من الدراسات الاستشارية المتخصصة في مجال التخصص.
- تصميم ومراجعة وإعداد الحقائق لعددٍ من البرامج التدريبية والإعدادية في مجال التخصص.
- تنفيذ العديد من البرامج الإعدادية والتدريبية والحلقات التطبيقية في مجال التخصص.

الخبرات العملية:

- رئيسة قسم القبول والتسجيل بالفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة ١٤٣٢/٧/٢٢-١٤٣٧هـ.
- منسقة البرامج الخاصة ١٤٣٠/٧/١-١٤٣٧/٧/٢١هـ.
- منسقة قطاع الإدارة المكتبية يناير ٢٠٠٠-٢٠٠٣.
- عضو هيئة تدريب بقطاع الإدارة المكتبية.
- تنسيق وعضوية عددٍ من اللجان وفرق العمل.

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد الإدارة العامة ولا يجوز
اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأية صورة دون موافقة
كتابية من المعهد إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد
والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

تم التصميم والإخراج الفني والطباعة في
الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة - ١٤٤٠هـ

هذه الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التقاعد المبكر في الأجهزة الحكومية. وأثره على المنظمة الحكومية والموظف المتقاعد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد تكوّن مجتمع الدراسة بناءً على أهداف الدراسة وتساؤلاتها من فئتين من الباحثين: وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة حول مُعدّل التقاعد المبكر وأسبابه. والآثار المترتبة على الموظف المتقاعد. وأثر التقاعد المبكر على المنظمة.

- وفي ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها؛ قدّمت الدراسة عدة توصياتٍ من أبرزها:
- ضرورة مساعدة الوزارات المعنية للمُختصّين في مجال التقاعد المبكر: للحدّ من تفاقم الظاهرة: من خلال تطوير وتعديل مكونات وشروط التقاعد النظامي. والنظر في إمكانية السماح لموظفي الأجهزة الحكومية بمزاولة الأعمال التجارية.
 - ضرورة الاهتمام بإستراتيجية تنمية وتطوير الأداء المؤسسي في الأجهزة الحكومية.
 - ضرورة الاهتمام بأوضاع الموظفين الاجتماعية والنفسية والوظيفية والمادية. ودراسة الطرق التي ترفع من درجة الرّضا الوظيفي.
 - العمل على إنشاء مركز اجتماعي خاص بالمتقاعدين. يضمّ جميع الوظائف الحكومية.
 - رفع مستوى وعي المواطن بعمَل برامج لكيفية التخطيط الإستراتيجي للتقاعد المبكر.
 - ضرورة العمل على دراسة السّنّ الأنسب للتقاعد المبكر مرتبطاً بموافقة جهة عمله.
- ختاماً: فإنّ موضوع هذه الدراسة يُعدّ على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية للمؤسسات والموظفين بصفةٍ عامة. والموظفين المُقبّلين على التقاعد المبكر بصفةٍ خاصة؛ إذ لا بُدّ من التخطيط الإستراتيجي المُسبق والوعي لهذه المرحلة المهمة على المستويين الشخصي والمؤسسي؛ لاستثمارها بشكلٍ فعّال.



9960 - 14 - 278 - 7